

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

كلية العلوم الاجتماعية.

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا.



الموضوع:

دور الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع في ضوء
مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس
دراسة ميدانية بجامعة عمار ثليجي بالاغواط

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص
تنظيم وعمل

اشراف الدكتور:

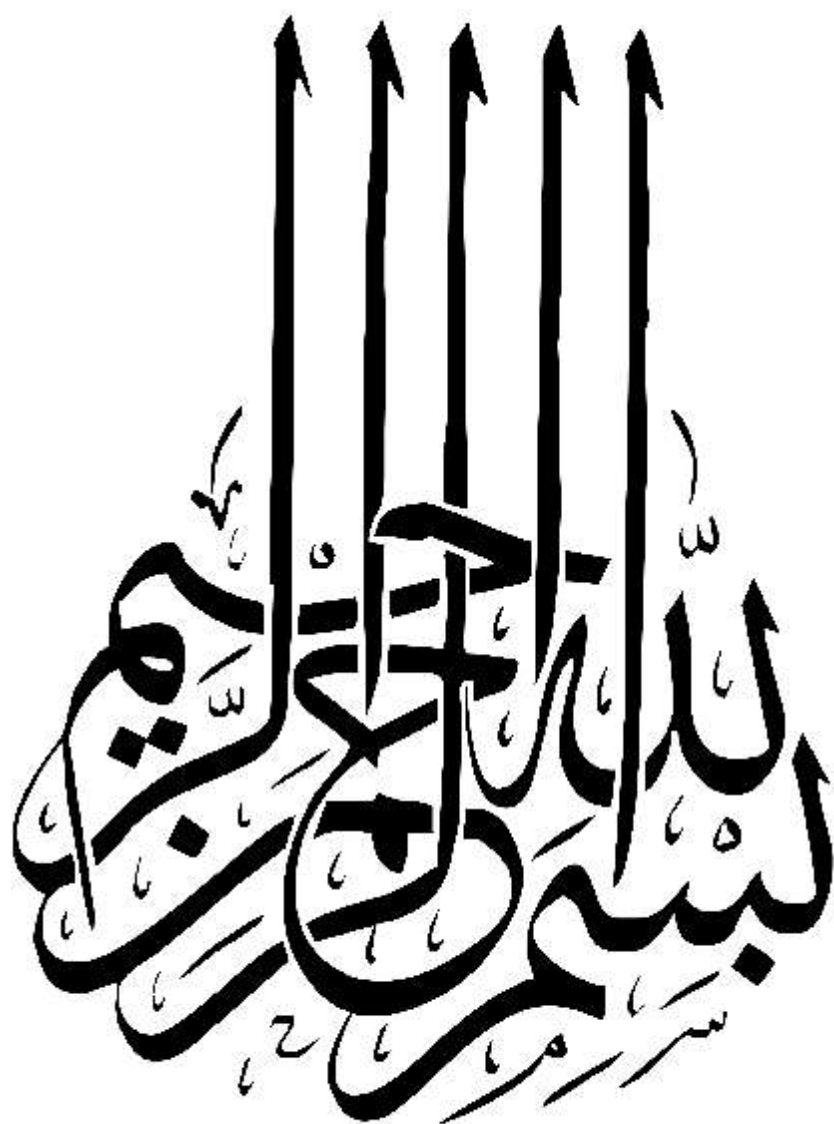
جوزة عبدالله

اعداد الطالبتين:

❖ عكوش هنية

❖ مرغوب آسيا

الموسم الجامعي: 2020-2021م



شكر و تقدير

نحمد الله عز وجل على اتمام هذه المذكرة ،والذي ألهمنا الصحة و العافية و العزيمة

فالحمد لله حمدا كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف جوزه عبد الله على كل ما قدمه لنا
من توجيهات و معلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة ،و تتبع
كل مشوارنا خطوة بخطوة و ذلك يدل على حرصه و إتقانه للعمل جزاه الله كل خير
كما نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى و من وفى :

اهدي هذا العمل :

إلى من كان قدوتي و سندي في الحياة ... إلى الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا
لللنجاح أبي الغالي أطل الله في عمرك والبسك لباس الصحة والعافية

إلى أعز ما أملك في الوجود إلى من منحتني الحنان ، الحب و القوة بدعواتها ... صاحبة
البسمة الصادقة في حياتي أُمي الحبيبة أطل الله في عمرك و حفظك من كل سوء

إلى اخي وحيد و حمى ظهري ... يا سندي الذي اتكأ عليه عند شدتي و ملاذي بعد الله ، لن
انسى معروفك و تشجيعك لي ما حييت رعاك الله من كل سوء

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة ... الذين تقاسمو معي عبء الحياة أخواتي
العزيزات كل باسمها حفظهم الله

إلى من قاسمت معي هذا العمل ،أختي التي أنجبتها لي

الدنيا هنة عكوش أنار الله طريقها

إهداء

إذا كان الإهداء جزءا من الوفاء أهدي هذا العمل :

إلى من آمنت بي ... جدتي أمنحك هذا الوسام لأنك تستحقينه لعله ينسيك مجهودك و تعبك
معي ، أما أنا فأنتي وسامي لان كل نجاح حققته كان بفضل الله ثم تشجيعك ، كنتي الدافع
القوي لي بحزم الى طرق العلم لك كل الشكر الجزيل على كل ما قدمته لي أمنيته أن يطيل الله
في عمرك

إلى من مهد لي طريق العلم و أعطى فأجزل العطاء ... إلى من أحمل إسمه بكل فخرو قدوتي
في الحياة أبي العزيز

إلى من كان دعائها سر نجاحي و بوجودها عرفت معنى الحياة إلى رمز الحب و بحر الحنان
... أمي الحبيبة

إلى ملاذي و قوتي و سندي بعد الله و توائم روحي من عشت معهم أجمل الذكريات ... إخوتي
و أخواتي

إلى من قاسمت معي هذا العمل اختي التي لم تلدها أمي آسيا مرغوب

إلى كل من أحبني بصدق فدعي لي بالتوفيق و السداد

هنة

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على موقف أعضاء هيئة التدريس من واقع ممارسة الجامعة الجزائرية لدورها الاجتماعي في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية اتجاهه.

- لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي .
- تكون مجتمع الدراسة من جميع الأساتذة الدائمين في الجامعة. والذي بلغ عددهم 1034 أستاذ حسب الأرقام التي قدمت لنا من قبل مختلف المصالح الإدارية التي تعنى بشؤون الموظفين والأساتذة من مختلف كليات الجامعة.
- نوع العينة: تحدد في العينة العشوائية غير احتمالية. (العينة الحصصية).
- حجم العينة: تحدد في 12%.
- حجم العينة الأصلي للدراسة تحدد في: 124 مفردة.
- حجم العينة الفعلي للدراسة تباين من سؤال لآخر، إذ سجلنا إجماع عدد من الأساتذة في الاستجابة لمبررات عديدة.
- من حيث التقنية تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات من أفراد عينة الدراسة.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى أن موضوع خدمة الجامعة للمجتمع من زاوية مسؤوليتها الاجتماعية لا تزال بعيدة المنال لعدد من المبررات، جزء منها متعلق بعدم استعداد الجامعة لا من الناحية العلمية ولا من الناحية الفنية للخوض في مثل هكذا موضوع، وجزء آخر متعلق بالمجتمع الذي هو بدوره غير مؤمن بكفاءة الجامعة لا من حيث المستوى العلمي الذي تنتجه، ولا من حيث المركز الاجتماعي الذي تحظى به لديه، للجوء إليها لأخذ النصائح والاستشارة حول مجمل القضايا والانشغالات التي تتواجد به والتي تتفاقم بداخله كل يوم.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، خدمة المجتمع، المسؤولية الاجتماعية، أعضاء هيئة التدريس.

This study aimed to identify the position of the faculty members on the reality of the Algerian university's practice of its social role in the light of its social responsibility towards it

To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method was used

The study community consisted of all the permanent professors at the university. Their number reached 1034, according to the figures presented to us by the various administrative departments concerned with personnel affairs and professors from the various faculties of the university

Type of sample: Determined in a non-probability random sample. (Quota sample)

Sample size: set at 12%

The original sample size for the study was determined in: 124 items

The actual sample size for the study varied from one question to another, as we recorded the reluctance of a number of professors to respond to several justifications

In terms of technology, the questionnaire was used as a tool for collecting data and information from the study sample members

:Results

The study concluded that the issue of the university's service to the community in terms of its social responsibility is still far from attainable for a number of justifications, part of which is related to the university's unwillingness, neither scientifically nor technically, to engage in such a topic, and another part is related to the community, which in turn is not an efficient believer. The university, neither in terms of the scientific level it produces, nor in terms of the social status it enjoys, has to resort to it for advice or advice on all the issues and preoccupations that exist in it and that aggravate inside him every day

.Keywords: university, community service, social responsibility, faculty members

فهرس المحتويات	
	الشكر
	الاهداء
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الملاحق
	المدخل المنهجي للدراسة
2	المقدمة
3	التساؤل الرئيسي للدراسة
3	الأسئلة الجزئية للدراسة
4	الفرضيات العامة
4	الفرضيات الجزئية
5	أسباب اختيار الموضوع
5	أهداف الدراسة
7	مفاهيم الدراسة
9	منهج الدراسة
11	تقنيات الدراسة
12	المقاربة السيسولوجيا للدراسة
17	مجالات الدراسة
الاطار النظري للدراسة	
الفصل الأول: الدراسات السابقة	
22	الدراسة الأولى: دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس للباحث اسلام عصام خضر هلالو لنيل درجة الماجستير بالجامعة الاسلامية الاسلامية _ غزة سنة 2013
23	الدراسة الثانية: دور كليتي اريد و عجلون الجامعيتين في تنمية المجتمع

	المحلي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس العاملين بها للباحث هيام عقلة المومني لنيل درجة ماستر بالجامعة الاردنية سنة 2014
24	الدراسة الثالثة: تفعيل الشراكة بين الجامعة و المؤسسات الانتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء للدكتورة هند محمد عبد الله ، قسم اصول التربية _ كلية العلوم الاجتماعية _ جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية (مجلة العلوم التربوية) العدد الرابع
26	الدراسة الرابعة: التعليم الجامعي بين رهانات الجودة و تحديات التنمية المستدامة مقارنة سوسيولوجية لواقع و آفاق التعليم الجامعي في الجزائر للباحثة أسماء هارون لنيل شهادة الدكتوراه _ فرع علم اجتماع تخصص إدارة الموارد البشرية للسنة الجامعية 2019 _ 2020
27	الدراسة الخامسة: دراسة مؤشرات واقع التدريس و البحث الجامعيين وقد قام بها الباحث بشير معمرية سنة 2005
29	الدراسة السادسة :المسؤولية الاجتماعية لدى اعضاء هيئة التدريس في الجامعة الاسلامية و سبل تفعيلها _ الجامعة الاسلامية _ سمية مصطفى ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي العدد 18 ، مجلد السابع غزة ،فلسطين ، 2012 _ 2013
	الفصل الثاني: ماهية الجامعة
38	تمهيد
39	1- مفهوم الجامعة
40	2- أهداف الجامعة
43	3- وظائف الجامعة
47	4- واقع الجامعة الجزائرية
54	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: الجامعة وخدمة المجتمع
57	تمهيد

فهرس المحتويات

59	1- مفهوم خدمة المجتمع
60	2- المراحل التي مرت بها علاقة الجامعة بخدمة المجتمع
61	3- أبعاد خدمة المجتمع
64	4- علاقة الجامعة بخدمة المجتمع
75	5- الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع
79	خلاصة الفصل
	الفصل الرابع : المسؤولية الاجتماعية للجامعة
81	تمهيد
82	1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية
83	2- التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية
87	3- أبعاد ومجالات المسؤولية الاجتماعية
97	4- أسباب بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات
100	5- مظاهر احترام المؤسسات لمسؤولياتها الاجتماعية على الصعيد الدولي
102	6- اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية للشركات
103	7- مزايا التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية
103	8- عوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية للشركات
105	9- فوائد تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية
105	10- المسؤولية الاجتماعية للجامعات
110	خلاصة الفصل
	الاطار الميداني للدراسة
	الفصل الأول: مجالات وإجراءات الدراسة
113	تحديد المجال المكاني العام والخاص للدراسة
114	تحديد المجال الزمني العام و الخاص للدراسة
116	تحديد الاجراءات المنهجية
	الفصل الثاني: تفرغ وتحليل البيانات الدراسة
119	1- تفرغ وتحليل بيانات الدراسة
151	2- نتائج الدراسة
153	3- قراءة في نتائج الدراسة

فهرس المحتويات

154	4- فرضيات الدراسة في ضوء نتائج الدراسة
154	التوصيات
157	الخاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	
01	أبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية حسب نموذج corroll	89
02	يبين مفردات عينة الدراسة	119
03	يبين جنس مفردات عينة الدراسة	120
04	يبين المؤهل العلمي لمفردات عينة الدراسة	121
05	يبين الدرجة العلمية لمفردات عينة الدراسة	122
06	يبين الخبرة المهنية لمفردات عينة الدراسة	123
07	يبين التخصص الدراسي لمفردات عينة الدراسة	124
08	يبين موقف الأساتذة من مسألة إحتلال الجامعة الجزائرية لمركز الريادة في المجتمع الجزائري حسب متغير السن	125
09	يبين موقف الأساتذة من مسألة إنشغال الجامعة الجزائرية بالكشف عن مشكلات المجتمع على اختلافها حسب متغير الجنس	127
10	يبين موقف الأساتذة من مسألة انشغال الجامعة بتقديم حلول علمية و عملية لتلك المشكلات حسب المؤهل العلمي	128
11	يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة الجزائرية بتأهيل الطلبة لكي يحتلو مكانتهم في المجتمع بما يخدم أهدافه حسب متغير الدرجة العلمية	129
12	يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة بإعداد الأخصائيين اللازمين من أعضاء هيئة التدريس في المساهمة في تحقيق التنمية و الازدهار داخل المجتمع حسب متغير الخبرة المهنية	130
13	يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة حاليا بتوجيه فئة من أساتذتها الأكفاء للعب دور المستشارين لدى هيئات المجتمع على اختلاف نشاطها حسب متغير التخصص الدراسي	131
14	يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة الجزائرية على المساهمة مع منظمات المجتمع على اختلافها في صنع	133

فهرس الجداول

	القرارات الخاصة به حسب متغير السن	
134	يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة حاليا بالسماح لمختلف منظمات المجتمع على اختلاف نشاطها على فتح مراكز خاصة بها في الحرم الجامعي للترويج عن انشطتها حسب متغيرالجنس	15
135	يبين موقف الأساتذة من انشغال الدامعة حاليا على توجيه الابحاث بداخلها لما يستجيب متطلبات المجتمع حسب متغير المؤهل العلمي	16
136	يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة الجزائرية حاليا على زيادة الشاكة مع مختلف قطاعات المجتمع حسب متغير الدرجة العلمية	17
137	يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة الجزائرية حاليا على عقد المؤتمرات و الندوات و التجمعات التي تخدم قضايا المجتمع	18
138	يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة الجزائرية حاليا على تقديم المشورة لمؤسسات المجتمع على اختلافها حسب متغير التخصص الدراسي	19
140	يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة الجزائرية حاليا على تنظيم برامج تدريب لمختلف موظفي قطاعات المجتمع لاطلاعهم على الحديث في مجالات تخصصاتهم حسب متغير السن	20
141	بين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة الجزائرية حاليا على تكوين وعي لدى افراد المجتمع باهم المشكلات المجتمعية و كيفية المشاركة في تقديم حلول لها حسب متغير الجنس	21
142	يبين موقف الاساتذة من انشغال الجامعة الجزائرية حاليا على نقل المعارف و التقنيات الحديثة لمختلف قطاعات المجتمع حسب متغير المؤهل الجامعي	22
143	يبين موقف الاساتذة من مسألة ضعف الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى مسؤولي الجامعة و درجة اعاققتها في استجابة الجامعة في قضايا المجتمع	23
144	يبين موقف الاساتذة من مسألة مسؤولية غياب إدارة مسؤولية	24

فهرس الجداول

	بتوجيه الخدمة الاجتماعية على مستوى الهيكل التنظيمي للجامعة في إعاقة استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب متغير الخبرة المهنية	
145	يبين موقف الاساتذة من مسألة مسؤولية شح الامكانيات المادية للجامعة في اعاقه استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب متغير التخصص الدراسي	25
147	يبين موقف الاساتذة من مسألة مسؤولية عدم دعم مؤسسات المجتمع و بـلـخصوص الاقتصادية منها للجهود البحثية التي تقوم بها الجامعة في اعاقه استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب نتغير السن	26
148	يبين موقف الاساتذة من مسألة مسؤولية غياب الوعي لدى عدد كبير من اعضاء هيئة التدريس باهمية خدمة المجتمع في اعاقه استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب متغير الجنس	27
149	يبين موقف الأساتذة من مسألة مسؤولية ضعف تأهيل عدد كبير من اعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي التطبيقي في اعاقه استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب متغير المؤهل العلمي	28
150	يبين موقف الأساتذة من مسألة مسؤولية ضعف البرامج الدراسية الحالية في الجامعة و عدم مواكبتها للتطورات العلمية الحديثة في اعاقه استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب متغير الدرجة العلمية	29

فهرس الملاحق

رقم الملحق	العنوان
01	استبيان الدراسة الموجه لأعضاء هيئة التدريس بجامعة عمار ثليجي بالأغواط.
02	يبين التعداد الفعلي للأساتذة الدائمين بكلية العلوم.
03	يبين التعداد الفعلي للأساتذة الدائمين بكلية التكنولوجيا.
04	يبين التعداد الفعلي للأساتذة الدائمين بكلية الآداب واللغات الأجنبية.
05	يبين التعداد الفعلي للأساتذة الدائمين بكلية الهندسة المدنية والهندسة المعمارية.
06	يبين التعداد الفعلي للأساتذة الدائمين بكلية الحقوق والعلوم السياسية.
07	يبين التعداد الفعلي للأساتذة الدائمين بكلية العلوم الإجتماعية.
08	يبين التعداد الفعلي للأساتذة الدائمين بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة.
09	يبين التعداد الفعلي للأساتذة الدائمين بكلية الطب.
10	يبين التعداد الفعلي للأساتذة الدائمين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
11	يبين التعداد الفعلي للأساتذة الدائمين بمعهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضة.

المدخل المنهجي للدراسة

المقدمة:

انطلاقاً من كون الجامعات مؤسسات تعليمية رفيعة المستوى تعمل على إعداد الكوادر المؤهلة وإعداد البحوث العلمية التي تتطلبها عملية التقدم العلمي والتكنولوجي في المجتمع وتطويرة ، فإن دورها يتسم بالخطورة ، من خلال مسؤولياتها في قيادة النهضة العلمية ، وتوسيع أفاق المعرفة ونشرها والتصدي للمشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع فضلاً عن التنبؤ بالتحديات المستقبلية له.

وبما أن القيام بهذه المهمة يتوقف على دور هيئة التدريس الجامعي، والذي لم يعد دورها مجرد نقل المعرفة فقط ، بل المساهمة في صنع وتطوير المعرفة من خلال الاكتشافات العلمية والإبداعات الفكرية في شتى حقولها، فضلاً على معالجة مشكلات المجتمع المختلفة.

فالجامعة اليوم بهذا التصور تجعل رسالتها وغايتها تختلف عن الجامعة في السابق، إذ أصبحت اليوم مطالبة بمواجهة مختلف التغيرات والتحديات المستمرة في كل من الجوانب الاجتماعية والسياسية والعسكرية والمعرفية والتكنولوجية، مما يجعل وظائفها متعددة الجوانب ومتشابكة. وهو الأمر الذي يدفع بالعديد من الباحثين يتفقون على أن للجامعة منذ أمد بعيد دوراً هاماً في خدمة المجتمع وتحدد وظائفها الأساسية في ثلاث وظائف رئيسية هي إعداد الموارد البشرية وإجراء البحوث العلمية والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة، وتتناول الوظيفة الأخيرة للجامعة العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمته وتنميته. وفيما يتعلق بالوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة وهي وظيفة خدمة المجتمع ؛ أصبح على الجامعة أن تقدم خدماتها مباشرة للأفراد من خلال تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات ، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها ، ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها. سواء كان ذلك في صورة برامج تعليمية أو تدريبية أو برامج لإعادة التدريب ، أو برامج تحويلية تنشئ مهن مطلوبة بالمجتمع لا يتوفر لدى الأفراد مطلوباتها ، الأمر الذي أدى بخروج الجامعات من عزلتها وانفتاحها على المجتمع لأنه عندما تنعزل الجامعة عن المجتمع تصير معارفها متكدة لا ترتبط بحركة الحياة المتطورة ويفقد العلم قيمته الاجتماعية بل والمعرفية أيضاً ، وبذلك ينفصل التعليم عن احتياجات المجتمع ومجريات الأحداث به ولا يمكن للجامعة أن تحقق وظيفتها الرائدة في خدمة المجتمع. وبالتالي تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفي المشاركة الفعالة في الرأي والعمل ، كما تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته ، كما تنمي لديهم الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدي الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع .

كذلك تخدم الجامعات المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات ، وربما كان من إحدى الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقار تتفاعل فيها من خلالها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتغوق تطورها ، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها ، وإذا تعذر انتقال شركات الصناعة إلى الجامعات فالحل البديل أن تنتقل الجامعات إليها عن طريق السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات مدة محدودة ، لأهداف معينة ، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون على مشكلات الصناعة في الواقع ، وينقلونها إلى الجامعات ، ويجعلونها مجالا لبحوثهم ونماذج علمية يدرسونها لطلابهم بدلا عن الاقتصار على تعليم نظريات مجردة تنتهي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها.

بهذا تصل الجامعة بالمجتمع إلى الرقي والتقدم عن طريق ربطها باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات الأمر الذي يجعل المجتمع دائم الازدهار ومواكبا لتطورات العصر ، كما أن الجامعة بما تقدمه من كفاءات مدربة تعتبر عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. تتعدد الأدوار المطلوبة من الجامعة في مجال خدمة المجتمع بتعدد حاجات ونشاطات المجتمع ذاته بعد أن أصبح خدمة المجتمع من أهم الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقه. كما يعد اهتمام الجامعة بخدمة مجتمعها عاملا مهما من عوامل احترام الرأي العام وتقديره لجهودها ونتيجة لذلك بدأت الجامعات في إنشاء مراكز خاصة بخدمة المجتمع وبذلك تبقى الجامعة مركز إشعاع حضاري واجتماعي يهدف إلى تنمية المجتمع اقتصاديا وثقافيا وعلميا من خلال وظائفها الأساسية المتمثلة في التعليم والتعلم، البحث العلمي وخدمة المجتمع ، والتي تتطلب منها البحث المستمر في أفضل السبل التي تساعد في تنفيذ تلك الوظائف وتحقيق الأهداف المطلوبة وعدم الانطواء على نفسها بعيدا عن مؤسسات المجتمع ، وبهذا فإن الجامعة تساعد في استيعاب منجزات التقدم التقني الذي يشهده العالم حاليا ، وتتعدى ذلك إلى إنجاز الاختراعات المباشرة لعمليات إنتاج فعلية للتكنولوجيا بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية أو بالتعاون مع حقل العمل

بذلك تعمل الدراسة الحالية على التأكيد:

بأن دور الجامعات اليوم يجب أن يتسم بربط التعليم بالمجتمع من خلال مسؤوليتها الاجتماعية من حيث اللجوء إلى الابداع والابتكار والاهتمام المباشر بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يجعلها تخرج من عزلتها من المجتمع وبما يساهم في تنمية المجتمع فيما يحتاجه في مجال البحث العلمي والتنمية الاجتماعية والصناعية والبشرية. فضلا على التأكيد على أهمية اسهامات الجامعة في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال الربط بين العلم وخدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية.

انطلاقاً من ذلك تطرح الدراسة التساؤل التالي:

- ماهو دور الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ؟
- ومن أجل إحاطة أوسع بمختلف جوانب هذا السؤال تم وضع جملة من التساؤلات التي تحدد مسار البحث وهي كالتالي:
- الأسئلة الفرعية:

- هل تعمل الجامعة الجزائرية بالعموم والجامعة محل الدراسة على كشف مشكلات المجتمع على اختلافها ؟
- هل تعمل الجامعة الجزائرية بالعموم والجامعة محل الدراسة على تقديم حلول العلمية والعملية لتلك المشكلات؟.
- ما أوجه القصور التي تبديها الجامعة الجزائرية بالعموم والجامعة محل الدراسة في تأدية مسؤوليتها الاجتماعية ؟
- ماهي المعوقات التي تواجه الجامعة الجزائرية بالعموم والجامعة محل الدراسة في القيام بدورها في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ؟
- ماهي مجمل المقترحات التي يمكن التوصل إليها لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ظل مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

تحقيقاً لهذا المبتغى العلمي انطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

الفرضية العامة:

- إن الوعي الصحيح من قبل أعضاء هيئة التدريس بدور الجامعة في خدمة المجتمع في إطار مسؤوليتها الاجتماعية يساهم بالتأكيد في النهوض به، والعمل على تكريس التقدم بداخله في كل المجالات بما يعمل على تحقيق التنمية المستدامة به.

الفرضيات الجزئية للدراسة:

- تعمل الجامعة الجزائرية بالعموم والجامعة محل الدراسة على كشف مشكلات المجتمع على اختلافها.
- تعمل الجامعة الجزائرية بالعموم والجامعة محل الدراسة على تقديم حلول العلمية والعملية لتلك المشكلات.
- توجد أوجه قصور عديدة في أداء الجامعة الجزائرية بالعموم والجامعة محل الدراسة لمسؤوليتها الاجتماعية .
- توجد العديد من المعوقات التي تواجه الجامعة الجزائرية بالعموم والجامعة محل الدراسة في القيام بدورها في خدمة المجتمع.

- توجد العديد من المقترحات التي يمكن التوصل إليها لتطوير دور الجامعة الجزائرية بالعموم والجامعة محل الدراسة لتطوير دورها في خدمة المجتمع في ظل مسؤوليتها الاجتماعية.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية: تحددت في:

- توفر الرغبة والاهتمام الشخصي لدراسة الموضوع.
- سهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة بالنسبة لطالبتين لاقتصارها على المحيط الجامعي.
- للأهمية الكبرى للمسؤولية الاجتماعية ومساهمتها في الرقي بمؤسسات المجتمع على اختلافها عموما والجامعة خاصة.
- الرغبة الشخصية في التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق الجامعة في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

الأسباب الموضوعية: تحددت في:

- الرغبة في التعرف على ماهية المسؤولية الاجتماعية بصورة عامة وللمنظمة الجامعية بصورة خاصة.
- الرغبة في التعرف على أشكال المسؤولية الاجتماعية بصورة عامة وللمنظمة الجامعية بصورة خاصة.
- الرغبة في التعرف على أهمية المسؤولية الاجتماعية للمنظمة الجامعية.

فضلا على:

- الرغبة في التعرف على ماهية خدمة المجتمع من زاوية المنظمة الجامعية.
- الرغبة في التعرف على أهداف خدمة المجتمع من زاوية المنظمة الجامعية.
- الرغبة في التعرف على أبرز مجالات خدمة المجتمع من زاوية المنظمة الجامعية.
- الرغبة في التعرف على أبرز برامج خدمة المجتمع من زاوية المنظمة الجامعية.

أهداف الدراسة: تمثلت في:

- التأكيد بأن خدمة المجتمع هي إحدى المهن الإنسانية التي تهدف إلى رفع كفاءة الأفراد من حيث العمل على تنميتهم وتطويرهم كمجموعة في المجتمع، من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم للمجتمع.
- فضلا على التأكيد بأن خدمة المجتمع لا تقتصر على مجال معين، فهي تمس كل مجالات المجتمع من حيث:
- خدمته في المجال الأسري: والذي يعنى بشكل أساسي العمل على حل مختلف مشكلاته الأسرية.

- خدمته في المجال المدرسي: والذي يعني بشكل أساسي العمل على الاهتمام بكل الأمور الشخصية لطالب، فضلا على العمل على تحسين قدراته ومهاراته على أداء المهمات الموكلة إليه من المدرسة.
- خدمته في المجال الطبي: والذي يعنى بشكل أساسي العمل على الاهتمام بالحالات المرضية المستعصية التي تسبب العديد من المشكلات الإضافية للمريض، كالاكتئاب، أو عدم تقبل المرض.
- خدمته في مجال الأحداث: والذي يعنى بشكل أساسي العمل على الاهتمام بقضايا غير البالغين من الأشخاص، كالجرائم، والانحراف الأخلاقي.
- خدمته في مجال المساعدات العامة: من حيث السعي على تمكين الفئات الهشة من المجتمع الوصول والحصول على المساعدات اللازمة.
- خدمته في مجال رعاية الشباب: من حيث السعي إلى تعزيز دور الشباب في المجتمع، وتقديم المساعدات اللازمة لتطوير قدراتهم، ومهاراتهم، ودعم الموهوبين منهم.

بالإضافة إلى التأكيد على:

أن خدمة الجامعة للمجتمع تتحدد في:

- ضرورة ربط التعليم الجامعي بحاجات المجتمع التعليمية والثقافية والمهنية والتنموية.
- ضرورة توظيف التعليم الجامعي لتلبية حاجات الفرد والمجتمع الآنية والمستقبلية.
- ضرورة تنويع البرامج والنشاطات والتخصصات التي تطرحها الجامعة لتواكب روح العصر.
- ضرورة مساعدة أفراد المجتمع على استيعاب المستجدات في مجالاتهم المختلفة
- ضرورة ربط التعليم الجامعي بواقع وقضايا المجتمع المختلفة
- ضرورة تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى أفراد المجتمع حول أهمية التعليم للحياة وضرورة العمل على استمراره لأن عملية التعليم دائمة غير محددة بزمان أو مكان.
- ضرورة العمل على تشجيع الدراسات المسائية للكبار الذين لا تسمح لهم الظروف بالالتحاق بالبرامج النظامية
- ضرورة العمل على تنويع برامج خدمة المجتمع (محاضرات، مؤتمرات، ندوات، ورش عمل.
- ضرورة الاستجابة بكفاية وفعالية لمتطلبات التنمية الشاملة
- ضرورة العمل على إحداث تغيير جذري في مفاهيم وأساليب وممارسات التعليم والتحول من الكم إلى الكيف.
- ضرورة العمل على نقل بؤرة الارتكاز من التعليم إلى التعلم ومن المعلم إلى المتعلم من الحفظ والاستظهار إلى التفكير والابتكار والإبداع

- ضرورة العمل على توفير برامج الرعاية الطلابية المتكاملة التي تشمل الرعاية الاجتماعية والنفسية والإرشادية والثقافية

- ضرورة العمل على تطوير المناهج وطرق التدريس التي تضمن تخريج أجيال مسجلة بعلوم المستقبل ومتقنة لتقنيات العصر وقادرة على الإنتاج بمعدلات عالية.

كذلك من أهداف الدراسة التأكيد على:

- أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات أصبح زاوية رئيسة في مثلث الوظائف الذي تقوم بها والتي تتحدد في كل من التعليم والبحث والشرابة المجتمعية أو المسؤولية الاجتماعية، والتي يركز دورها تجاه فئات المجتمع المختلفة طلاب ومنتسبي تلك الجامعات والمجتمع.

- فضلا على التأكيد إن الجامعات اليوم تجد نفسها مطالبة بتطبيق مفهوم المسؤولية المجتمعية تطبيقا كاملا، من خلال برامجها الدراسية، ودراساتها وأبحاثها وجهود أعضاء هيئة التدريس وطلابها والموظفين فيها، فضلا عن الجهود المباشرة في دعم وتبني البرامج المجتمعية، وترسيخ الشراكات الإستراتيجية مع القطاعات المجتمعية المختلفة.

مفاهيم الدراسة:

الجامعة:

لغة:

جاءت من فعل جمع ، يجمع ، تقول يجمع المفترق أي يضم بعضه إلى بعض ويجمع الله القلوب أي ألفها، ويجمع أمره أي عزم عليه، وتدل كلمة جامعة على أنها تستعمل في الأمور الحسية والمعنوية وهي مؤنث جامع تقول كانت جامعة وأمر جامع ومسجد جامع، ويأتي جمع جامعة بجامعات وهي المشهورة.

اصطلاحا:

تعرف الجامعة على أنها "مؤسسة عالية المستوى غرضها التدريس والبحث، فضلا على قيامها بمنح الشهادات الأكاديمية خاصة لمن يرتادونها، إحدى هذه الشهادات تمنح للمتخرجين في طور دراسات التخرج وعادة تسمى بشهادة الليسانس حين تمنح الجامعة شهادات عليا للباحثين في طور دراسات ما بعد التخرج والتي عادة ماتشمل شهادة الماجستير والدكتوراه" كما تعرف على أنها "عبارة عن مجتمع مصغر يقوم فيه الأساتذة والطلبة معا بمناقشة وتطوير واكتشاف الأفكار التي تتميز بالصعوبة والتعقيد والاصالة، وتعتبر هذه الأفكار والدراسات التي تنتج عنها إرث الإنسانية الذي ينبغي على الجامعة المحافظة عليه وايصاله الى الأجيال المقبلة وتحديثه بصفة مستمرة وإنتاج المعارف الجديدة من خلال البحث العلمي وتعتبر الجامعة كذلك خدمة عامة فهي تشارك في بناء المجتمع ومصدر للتطور الاجتماعي الثقافي والاقتصادي ويقع على عاتق الجامعة تكوين الاطارات التي تحتاجها الدولة و المجتمع" فضلا كذلك تعرف على أنها "مؤسسة تربوية في قمة النظام التعليمي تجمع بين

مختلف التخصصات وفروع العلوم لها دور أساسي في نشر المعرفة وتكوين مختلف الاطارات التي يحتاجها المجتمع للتطور والتنمية في مختلف الميادين".

(<https://rouabhia.ahlamontada.net>، 2021)

تنظر الدراسة لمفهوم الجامعة إجرائيا: على أنها مؤسسة رسمية ذات طابع علمي تتمثل وظائفها الرئيسية في نشر العلم والمعرفة عن طريق التعليم وتتركز وظيفتها الثانية على اجراء البحوث الأساسية والتطبيقية يقوم بها أساتذة وباحثين مدربين ومكونين تكوينا عاليا، في حين تتحدد وظيفتها الثالثة فهي خدمة المجتمع من خلال تقديم الاستشارات العلمية والخبرات لمختلف قطاعات المجتمع، فضلا على تزويد هذه القطاعات بإطارات بشرية متخصصة.

المجتمع:

لغة:

هو مصطلح مشتقة من الفعل جمع.وهي عكس كلمة فرق. كما أنها مشتقة على وزن مفتعل، وتعني مكان الاجتماع.

اصطلاحا:

يعرف المجتمع علاناً "عدد كبير من الأفراد المستقرين الذين تجمعهم روابط اجتماعية ومصالح مشتركة ترافقها أنظمة تهدف إلى ضبط سلوكهم ويكونون تحت رعاية السلطة، والمجتمع هو مجموعة من الأشخاص الأحياء، وليس مجموعة من الأفكار فحسب. و هؤلاء الأشخاص مكتفون بذاتهم ومستمرّون في البقاء وقد وصف المجتمع من قبل علماء الاجتماع على أنه أكبر جماعة يمكن أن ينتمي إليها الافراد. وله القدرة على التكيف بذاته" كما يعرف على أنه "تسيج اجتماعي من صنع الإنسان، ويتكوّن من مجموعة من النظم والقوانين التي تُحدّد المعايير الاجتماعية التي تترتّب على أفراد هذا المجتمع، بالإضافة إلى ذلك يعتمد المجتمع على أفرادِهِ ليبقى متماسكاً، فمن دون الأفراد تنهار المجتمعات وتنعدم، ويتأثر الفرد بالمجتمع كما يتأثر المجتمع

بالفرد". (<https://ar.wikipedia.org>، 2021)

تنظر الدراسة لمفهوم المجتمع إجرائيا على أنه عدد كبير من الأفراد المستقرّين الذين تجمعهم روابط اجتماعية ومصالح مشتركة ترافقها أنظمة تهدف إلى ضبط سلوكهم ويكونون تحت رعاية السلطة.

خدمة المجتمع :

المفهوم الاصطلاحي لخدمة الجامعة للمجتمع: ينظر إليها على أنها " محاولة الجامعة على أن تكون مركز اشعاع حضاري وقوة راشدة نحو التقدم والازدهار" كما ينظر إليها على أنها " النشاط الذي تقوم به الجامعة لخدمة أهداف المجتمع من حيث تقديم النصح وتوفير المعلومات للأفراد والهيئات واجراء البحوث التطبيقية لحل ما يواجهه المجتمع من مشكلات، فضلا على عقد المؤتمرات واللقاءات

وبرامج تدريب العاملين في المؤسسات الاجتماعية وأفراد المجتمع المحلي" (تركبي 1990، ص135).

إجرائيا الدراسة تنظر إليه على أنه: قيام الجامعة بنشر الوعي وأشاعة الفكر العلمي بين أفراد المجتمع المحلي ومؤسساته، فضلا على تقديم المقترحات المناسبة لحل مختلف مشاكله وقضايا المصيرية.

المسؤولية الاجتماعية :

اصطلاحا :

ينظر للمسؤولية الاجتماعية على أنها " مجموعة استجابات الفرد الدالة على اهتمامه بالجماعة التي ينتمي إليها وفهمه لمشكلاتها والمشاركة في حلها (عثمان، 1922، ص12) كما ينظر إليها على أنها" الميل لإبداء المساعدة للآخرين من غير انتظار الحصول على أي منافع شخصية" وينظر إليها على أنها" التزام الفرد بمضمون القيم والمعايير الاجتماعية التزاما ذاتيا وفعليا والاحجام عن كل مايؤدي الى خرقها وتمزيقها في أي مجال من مجالات العلاقات الاجتماعية المختلفة. (الدليمي، 1989، ص16)

تنظر الدراسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية إجرائيا: أنها الالتزام الاخلاقي والتصرف المسؤول من خلال الدور الذي تقوم به الجامعة من أجل تحقيق الاداء الجيد لأعضائها وتحسين صورتها أمام مختلف الاطراف التي ترتبط بهم داخليا وخارجيا.

منهج الدراسة :

للإجابة على اشكالية البحث و اثبات صحة الفرضيات المتبناة من عدمها اخترنا المنهج الوصفي التحليلي و الذي يعرف على أنه مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة اعتمادا على جمع البيانات من مختلف المصادر والمراجع من أجل تكوين صورة متكاملة حول الظاهرة المدروسة بغرض وصفها وصفا دقيقا يعبر عنها كفييا وكما فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار الظاهرة مع تحديد نتائج الدراسة الميدانية". فضلا عن ذلك يعرف المنهج الوصفي على أنه "طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث." (دور كايم، 2008، ص35)،

لجئنا لاستخدام هذا المنهج في الدراسة: يعود لأنه منح لنا جملة من المزايا يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية:

- مكننا من التعرف على مشكلة الدراسة.
- مكننا من صياغة موضوع الدراسة في شكل فرضية أو أكثر.

- مكننا من تحديد عينة الدراسة أو المبحوثين.
 - مكننا من اختيار الأداة الدراسية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع.
 - مكننا من جمع المعلومات والبيانات التي نحن بحاجة إليها فضلاً على تبويبها وتصنيفها في مجموعات وتجهيزها لعملية التحليل؛ عن طريق الطرق الإحصائية اليدوية.
 - مكننا من تحليل البيانات بشكل منظم ودقيق.
 - مكننا من وضع الاستنتاجات والمقترحات التي تساهم في حل مشكلة الدراسة.
- أما من حيث عينة الدراسة:** استعانت الدراسة بالعينة العشوائية الغير احتمالية (العينة الحصصية) والتي تعرف: أنها "نوع من العينات يقوم خلالها الباحث على تقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات، طبقاً للخصائص التي ترتبط بالظاهرة محل البحث، ثم يختار الباحث عينة من كل طبقة من هذه الطبقات بحيث تتكون من عدد من المفردات يتناسب مع حجم الطبقة في مجتمع الدراسة". الملاحظ أن هذه العينة تشبه إلى حد كبير العينة العشوائية الطبقية في تقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات، ثم يتم الاختيار من هذه الطبقات بما يتناسب مع وزنها النسبي في مجتمع الدراسة. إلا أن الفارق بينهما هو أسلوب اختيار أفراد كل طبقة، إذ لا يستعمل الأسلوب العشوائي في اختيار العينة الحصصية، بل يتم استعمال أسلوب الصدفة والقصد. و يستخدم هذا النوع من العينات في دراسة الرأي العام وفي الدراسات التربوية والاجتماعية " كما تعرف أيضاً على أنها "طريقة أخذ عينات غير احتمالية والتي يقوم فيها الباحثين بتشكيل عينة تتضمن أفراداً يمثلون مجتمع الدراسة، ويتم اختيارهم وفقاً للصفات أو الخصائص. يمكن أن يقرر الباحثون السمة وفقاً إلى إجراء اختيار عينة فرعية بحيث تكون تلك العينة فعالة في جمع البيانات التي يمكن تعميمها على جميع أفراد مجتمع الدراسة. سيتم تحديد المجموعة الفرعية النهائية للدراسة وفقاً إلى معرفة الموضوع أو الباحث بمجتمع الدراسة". خلال المراحل الأولى من الدراسة، يجمع الباحث بيانات تمثيلية من عينة شكلت باستخدام أسلوب أخذ العينات الحصصية. وهي تشبه إلى حد كبير أخذ العينة العشوائية الطبقية ، والتي تعتبر طريقة أخذ عينة احتمالية . والفرق الرئيسي بين هاتين التقنيتين أنه في أخذ العينة الحصصية، لا يتم اختيار عناصر العينة عشوائياً من كل طبقة كما يحدث في العينة العشوائية الطبقية. (سبعون، 2012، ص، ص135، 136)

لجئنا لاستخدام هذه العينة في الدراسة: يعود لأنها منحتنا جملة من المزايا يمكن الإشارة إليها في النقاط الآتية:

بالأساس أخذ العينات الحصصية هي طريقة أخذ عينات غير احتمالية والتي يقوم فيها الباحثين بتشكيل عينة تتضمن أفراداً يمثلون السكان ويتم اختيارهم وفقاً للصفات أو الخصائص. يمكن أن يقرر الباحثون السمة وفقاً إلى إجراء اختيار عينة فرعية بحيث تكون تلك العينة فعالة في جمع

البيانات التي يمكن تعميمها على جميع السكان. سيتم تحديد المجموعة الفرعية النهائية وفقاً إلى معرفة المحاور أو الباحث بالسكان فقط.

بخصوص دراستنا في المراحل الأولى من الدراسة، قمنا بجمع بيانات تمثيلية من مجتمع الدراسة (أعضاء هيئة التدريس بالجامعة) باستخدام أسلوب أخذ العينات الحصصية. وهي تشبه إلى حد كبير أخذ العينة العشوائية الطبقية، والتي تعتبر طريقة أخذ عينة احتمالية. والفرق الرئيسي بين هاتين التقنيتين أنه في أخذ العينة الحصصية، لا يتم اختيار عناصر العينة عشوائياً من كل طبقة كما يحدث في العينة العشوائية الطبقية.

في المرحلة الثانية قمنا بتقسيم المجتمع موضوع الدراسة إلى طبقات بالنسبة إلى صفات أو خصائص معينة (على أساس التخصص العلمي)

في المرحلة الثالثة قمنا بتوزيع الاستبيانات على مفردات الدراسة والتي تمت بطريقة الصدفة مع ترك الحرية لهافي الاستجابة من حيث الوقت ومدة الإجابة.

حجم العينة: تحدد في نسبة 12%، اختيار هذه النسبة يعود بالدرجة الأولى، إلى أن مجتمع الدراسة من حيث الخصائص المشكلة له متشابهة، الأمر الذي يجعل أن اختيار أية مفردة بالصدفة قد لا يشكل أي تأثير على طبيعة المعلومات حول الموضوع، الأمر الذي أغنانا على اختيار الحجم الكبير.

تقنيات الدراسة: خلال هذه الدراسة تم استخدام الاستبيان الذي يعرف على أنه "عبارة عن مجموعة من الفقرات والأسئلة والعبارات التي يقوم الباحث بإعدادها من أجل الحصول على البيانات التي يحتاج إليها من أجل الوصول إلى النتائج التي من خلالها يمكن أن يحقق أهداف بحثه". كما يعرف على أنه "مجموعة من الأسئلة المتنوعة والتي ترتبط ببعضها البعض بشكل يحقق الهدف الذي يسعى إليه الباحث من خلال المشكلة التي يطرحها بحثه". (سبعون، 2012، ص، 155)

لجونا لاستخدام الاستبيان في الدراسة: يعود لأنه منحنا جملة من المزايا يمكن الإشارة إليها في النقاط الآتية:

- ساعدنا في جمع معلومات مهمة عن الموضوع المبحوث، بتكلفة بسيطة، وفي وقت قليل.
- ساعدنا في التزام الموضوعية وعدم التحيز.
- ساعدنا في الحصول على الإجابات الدقيقة.
- أعطانا العينة الحرية الكاملة، وذلك أنه لا يطلب من أفراد العينة ذكر أسمائهم.
- اعطانا كم هائل من المعلومات.
- لم يلزمنا بتحديد وقت معين للإجابة، مما أبعد القلق عن العينة.
- مكنا من تطبيقه على كامل الجامعة.

المقاربة السوسيولوجية للدراسة:

بما أن الدراسة تعمل على دراسة بعدين، الأول والذي يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والثاني المتعلق بخدمة المجتمع، فإن المقاربة السوسيولوجية للموضوع تتحدد في كل من:

أولاً: نظرية المسؤولية الاجتماعية:

من المتعارف عليه أن نظرية المسؤولية الاجتماعية، ظهرت في إطار المساعي الهادفة لحل الإشكالية المتعلقة بحرية الإعلام والمسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، وقد تلا هذه النظرية ظهور نظريات أخرى ونماذج اتصالية متعددة تسعى جميعها لتفسير العملية الاتصالية وتبحث في مجالات متعددة أبرزها الأدوار المنوطة بوسائل الإعلام ومقدرة هذه الوسائل على التأثير في جماهيرها.

إن ما يميز هذه النظرية وغيرها من النظريات التي تلتها، هو قدرتها الدائمة على بعث التساؤلات التي تستدعي البحث، وبالتالي الوصول إلى طرق جديدة للبحث العلمي، لكن، لا يكاد وجود نظرية في حقل الإعلام حائزة على الاتفاق الكامل حول كيفية عملها، وتأثيرها و تأثيرها بالجمهور، وإنما عمل هذه النظريات هو تقديم تصورات حول آلية عمل الإعلام، وحول التغيرات الاجتماعية المحتمل حدوثها بسبب تأثر الجمهور بالوسائل الإعلامية أو الرسائل التي تصل إليه من خلالها، أي ما يمكن أن يحدث مستقبلاً، فالنظريات هي محصلة أبحاث ودراسات عدة، وفترات زمنية عدة وضعت داخل إطار نظري وعملي ليتم دراسة تطورها بين حين وآخر، كما أن النظريات قامت في كثير من الأحيان على فرضيات قوية تدريجياً بعد الدراسات والتطبيقات.

وبالتالي فإن الأساس الفكري الذي انطلقت منه نظرية المسؤولية الاجتماعية هو أن الحرية حق وواجب ونظام ومسؤولية في وقت واحد، أي أن الحرية حق وراءه واجب لا بد أن يشعر به المستمتع بهذه الحرية، أي أنها لا تثير غرائز القراء بقدر ما تثير عقولهم وتشجع هذه العقول بأن الصحافة تسد حاجة القارئ السريعة ولا تهمل الحقيقة، كما أضافت نظرية المسؤولية الاجتماعية إلى أن للإعلام مبدأين جديدين وهما الالتزام الذاتي من جانب الصحفي بالمواثيق الأخلاقية التي تحقق التوازن بين حرية الأعلام ومصلحة المجتمع، والالتزام الاجتماعي في تقديم الأحداث الجارية وتفسيرها في إطار له معنى.

وإن مفهوم الحرية والمسؤولية يكمل أحدهما الآخر، وأن أحدهما سبب ونتيجة للآخر، ذلك لأن الحريات التي اعترفت بها الدساتير المدنية للأفراد ليست حريات مطلقة فحسب، وإنما حريات محددة بحريات الآخرين وبالمصلحة العامة التي ينبغي أن يراعيها الفرد، وأن المسؤولية هي من ضروريات الحرية وهي في الوقت نفسه نتيجة طبيعية لها، فلا مسؤولية إذا لم تكن هنالك حرية.

خصوصاً في عصر الاعلام الجديد الذي يمكن عدّه اليوم نظاماً عكسياً لنظام إعلامي يستند إلى جانب وفير من القواعد والضوابط والقوانين التي تحكم مجاله، وتراقب توازنه، لما ينطوي عليه من نقض للتقاليد المعرفية والمهنية المكونة للبيئة الإعلامية التقليدية.

فالإعلام التقليدي ظل يقابله الإعلام بصيغة الفرد، والرسائل المبنية بدأ يغمرها تدفق فائق الرسائل متحررة من ضوابط التحرير والكتابة، والحرية النسبية تقابلها اليوم حرية مطلقة، والموضوعية تراجعت أمام استفحال مظاهر الذاتية المفرطة، والحياة الخاصة احتلت صدارة عرض الأحداث في الأخبار وغير الأخبار، والجمهور المتجانس بدأ يتشتت تدريجياً مجاميع بلا حدود.

أول ما ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية كان في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نشر تقرير "لجنة هوتشينز" سنة 1947، بعنوان: "صحافة حرة مسؤولة"، ونبه إلى أن التجاوزات التي تحدثت من قبل الإعلام والصحافة لها الضرر الأكبر على المجتمع، أي أن هذا التقرير يعد بمثابة الأساس لنظرية المسؤولية الاجتماعية في مجال الصحافة والتي جاءت كمراجعة للنظرية الليبرالية، وقد أكمل التأسيس النظري لهذه النظرية الرواد: إدوارد جيرالد، تيودور بيترسون، ويليام ريفرز، جون ميلر، وغيرهم، وصولاً لمنظريها المحدثين مثل: ديني إليوتوكليفوردكريستيانز.

تكونت لجنة حرية الصحافة من اثني عشر أكاديمياً برئاسة (روبرت هوتشنز)، وقد ركز تقرير اللجنة على التجاوزات والسلبيات التي حدثت في ظل نظرية الحرية ومنها:

- عدم إشباع الحاجات الأساس عند الجمهور.
- لم تحقق أهدافها الأساس تجاه المجتمع لأنها لم تعبر عن متطلباته.
- فشل وسائل الاعلام في إمداد الأفراد بالأحداث الجارية.
- عدم قدرة الأفراد التعبير عن آرائهم في ظل هذه النظرية.
- تركيز وسائل الإعلام على تحقيق أهداف جماعات معينة دون غيرها من الجماعات.
- تقوم الصحافة بتقديم ممارسات إعلامية ضارة بالمجتمع ولا بد من السيطرة عليها.

بهذا تعمل هذه النظرية على التأكيد أن ممارسة العملية الإعلامية بحرية لا بد أن تقوم على المسؤولية الاجتماعية، وبذلك ظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيباً على آداب المهنة وذلك بعد أن استُخدمت وسائل الإعلام في الإثارة مما أدى إلى إساءة الحرية أو مفهوم الحرية، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في الوقت نفسه، ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة.

بذلك يعتقد عدد من الباحثين أن نظرية المسؤولية الاجتماعية هي البنت الشرعية لنظرية الحرية، ونشأت نتيجة للتراشق الذي جرى بين دعاة نظرية الحرية المطلقة والحرية المقيدة، ويؤكد دعايتها أنه من غير المعقول أو المقبول أن تترك حرية الصحافة بشكل سائب، فالصحافة مثلها مثل أي مهنة لها قوانين وقيم ومعايير أخلاقية ولا يجوز للصحافيين أن يستثمروا الحرية المطلقة للإساءة للآخرين، بل يجب أن توجد حدود معينة يضعها الصحفي على نفسه.

تطورت هذه النظرية في ظل جملة من الظروف الاجتماعية المتشابكة من بينها "ارتفاع نسبة التعليم وزيادة اهتمامات الناس بالقضايا العامة وزيادة انتقاداتهم لممارسات وسائل الإعلام، إضافة إلى ذلك طرح النظام الاقتصادي جملة من المشاكل حيث أثّرت مشكلات التوازن والموضوعية نتيجة ميل ملاك الصحف إلى التعبير عن آرائهم السياسية والاقتصادية على حساب الآراء المعارضة، إضافة على تزايد الاتجاه إلى الاحتكار والتركيز في ملكية الصحافة، مما أدى إلى فرض المفاهيم الاقتصادية والحد من التنوع في الفكر والمحتوى.

إذن اصطدام مفهوم الحرية بهذه المشاكل أدى إلى بروز أصوات تنادي بالتمرد على الحرية المطلقة لوسائل الإعلام، نابعة من الأفكار الداعية إلى دعم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية للإعلام والتي تجسدت في جملة من المبادئ شكلت إطاراً نظرياً جديداً لحرية الصحافة سمي "المسؤولية الاجتماعية"، كما يجب على وسائل الإعلام تنوير الجماهير بالحقائق والأرقام وأن تراقب أعمال الحكومة والشركات والهيئات العامة صيانة لمصالح الأفراد والجماعات.

لجؤنا إلى استخدام هذه المقاربة السوسيولوجية في الدراسة كان الهدف منها:

- تذكير الجامعة الجزائرية أن لها مسؤولية اجتماعية اتجاه مجتمعها بالخصوص في ظل تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بداخلها من حيث ضرورة العمل على:
- تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي لطلابها من خلال توفير الخدمات التعليمية الجادة والمتطورة لهم.
- وأن لا تقتصر مسؤوليتها الاجتماعية على مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية؛ أو بالالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة.
- أن تعمل على تكريس الشفافية في عملها والبعد عن الفساد الإداري والمالي والأخلاقي.
- أن تعمل علني في تحسين الخدمات التي تقدمها للمجتمع.
- أن تعمل على خلق فرص عمل حقيقية وعادلة للجميع.
- أن تعمل على دفع المزايا المادية العادلة لموظفيها بالخصوص أعضاء هيئة التدريس.
- أن تعمل على ضمان سلامة العمال والموظفين بداخلها.
- أن تعمل على تحقيق المشاركة الفعالة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية.
- أن تعمل على تحقيق التعاون مع المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والمجتمع.
- أن تعمل على الالتزام بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال تحسين أوضاع الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحيط اجتماعياً وصحياً وعلمياً.
- أن تعمل على الالتزام بالنصرف أخلاقياً، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية ظروف المعيشة للقوى العاملة وعائلاتهم.
- أن تعمل على حمل الجميع بداخلها على تحمل المسؤولية تجاه النفس والأسرة والمجتمع.

- أن تعمل على حمل الجميع في المشاركة في العمل الخيري اتجاه المجتمع.
- أن تعمل على حمل الجميع علمساعدة أنفسهم .
- أن تعمل على توفير احتياجات سوق العمل لتأمين المهارات الضرورية لسوق العمل.
- أن تعمل على حمل الجميع علالمحافظة على نظافة البيئة، والقضاء على التلوث، والإقلال من الإضرار بالطبيعة.
- أن تعمل على حمل الجميع على المساهمة في نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاته وشرائحه من خلال تنظيم حملات موجهة، وتدريب للموظفين على كيفية الوقاية من الأمراض، بالإضافة إلى وسائل الأمن والسلامة.
- أن تعمل على حمل الجميع علالقضاء على الفقر، وإعادة هيكلة المناطق العشوائية، وتشجيع ذوي الاحتياجات الخاصة على مساعدة أنفسهم.
- أن تعمل على حمل الجميع على التنسيق مع مؤسسات العمل الخيري في تنفيذ مشروعات المسؤولية الاجتماعية والتعرف على المشكلات الاجتماعية وعلى أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع والأيتام والأرامل وكبار السن ، والعمل على إنشاء المزيد من المؤسسات الخيرية التي تعمل في تخصصات مختلفة مثل الرعاية الصحية، ودعم المشروعات والقروض الحسنة، والتنمية الاجتماعية، والتعليم، والتقنية، وحماية البيئة، ومكافحة التلوث، والإسكان، بالإضافة إلى تعزيز جمعيات الأيتام، وتعليم القرآن، والوقف، والمعاقين، والإغاثة، والدعوة والإرشاد والوعظ.
- أن تعمل على التغلغل وتعمق داخل مشاكل القاعدة العريضة من المجتمع.

ثانياً: نظرية خدمة المجتمع:

بما أنه يقع على الجامعة مسؤولية كبيرة تجاه مجتمعها، فإنه يتوجب عليها إعادة بناء نفسها لكي تكون نشطة وقادرة على بناء مجتمع من حيث توليد المعرفة والإبداع. فضلاً على مشاركة المجتمع، والانخراط في قضاياها وتبنيها.

فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة جدلية، فهي تقوده وتتبعه في نفس الوقت. تقوده بوصفها مستودعاً للفكر والعلم والبحث والتأصيل، وتتبعه بوصفها إحدى مؤسساته العاملة في نسيجه الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي. وفي سياق ذلك فإن أي أزمة في الفكر التربوي في الجامعة هي أزمة في فكر المجتمع، ولهذا تعد خدمة المجتمع والنهوض به من الأدوار الرئيسية للجامعات.

تعرف خدمة المجتمع بأنها "مجموعة من الأعمال والخدمات والمساهمات التي تُقدم لأفراد ومؤسسات المجتمع، وذلك بهدف التنمية والتطوير، سواءً من خلال تقديم المعرفة لأفراد المجتمع ومؤسساته أو من خلال التدريب على المهارات التي يحتاجها أفراد المجتمع أو من خلال المساهمة في حل قضايا

ومشكلات المجتمع عن طريق البحث العلمي وتقديم الاستشارات"، فضلا على العمل على العمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات، بالإضافة إلى العمل على استقرار المجتمع وتخطي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية.

بذلك تسعى وظيفة خدمة المجتمع ب:

- بتزويد المجتمع بالأخصائيين في كل المجالات التي تتوفر فيهم أسس المعرفة والمهارات طبقاً للمعايير الدولية في الخدمة الاجتماعية، فضلا على المساهمة في الوفاء بالاحتياجات الإدارية والفنية للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية مع الحرص على توفير العناية خاصة للفئات الأكثر احتياجا مع السعي إلى إحداث تغيير اجتماعي إيجابي في المجتمع المحلي.

أما بخصوص الخدمة الاجتماعية التي يجب على الجامعة الوفاء بها اتجاه المجتمع فتحدد في:

- تزويد الطلبة بالأدوات النظرية والتطبيقية الضرورية التي تؤهلهم للعب دور أخصائي في المجالات المتعددة التي يتكون منها المجتمع.
- تأهيل الطلبة نظريا وميدانيا على التعاطي مع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.
- تنمية قدرات الطلبة في مجال البحث العلمي (الوصفي، التحليلي والتقييمي) في قضايا اجتماعية واقتصادية.
- تمكين الطلبة من الانخراط والاندماج داخل مؤسسات الإجماعية والاقتصادية بما يكفل على تطويرها وإدارتها على أسس إدارية علمية حديثة ومتناغمة ومنسجمة مع خصوصية المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة.

لجؤنا إلى استخدام هذه المقاربة السوسيولوجية في الدراسة كان الهدف منها:

- التأكيد علنا على الجامعة الجزائرية يتوجب عليها اليوم:
- تقديم مساعدات معرفية ونصائح علمية لمن يحتاجها ويطلبها.
- تحويل الطلاب إلى دعاة تغيير اجتماعي حول القضايا المؤثرة في المجتمع من خلال الخدمة المباشرة والتعليم التجريبي والمناقشة الجماعية والتأمل الفردي.
- إتاحة الفرصة لمن يطلبها للالتحاق ببرامج الدبلومات التأهيلية "مدفوعة التكاليف".
- إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغييرات العلمية و التكنولوجيا المعاصرة.
- تقديم منشورات ذوي الخبرة من هيئة التدريس للإفادة من خبراتهم في مجالات الإنتاج و الخدمات.
- عقد المؤتمرات التي تسمح في ترقية المجتمع وحل مشكلاته.
- تبني التعليم المستمر لتعليم الكبار من جميع الأعمار، و التدريب المستمر للمهنيين لرفع كفاءاتهم واكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة.

- نشر العلم والمعرفة في المجتمع المحلي من خلال محاضرات وندوات ترقى بالمجتمع إلى مستوى يجعل أفرادهم يتكيفون مع مجتمعهم.
- عقد الجامعة حلقات و ندوات و مؤتمرات لخريجها، لتحديث معلوماتهم في مجالات تخصصهم ، ومعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية.
- تقدم الجامعة لطلابها برامج تثقيفية لرفع مستواهم الثقافي، وربطهم ببيئتهم و مجتمعهم.
- تقديم خدمات للمجتمع الخارجي عن طريق العمل التطوعي في المؤسسات الحكومية و الأهلية.
- توفير الإمكانات البحثية والعملية والمعامل المركزية ووحدات البحوث التي أنشأت بغرض القيام بالدراسات المتخصصة في مختلف المجالات العلمية والإنسانية.

مجالات الدراسة :

المجال البشري العام للدراسة تحدد في: كل أعضاء هيئة التدريس الدائمين بجامعة عمار ثلجي بالأغواط .

المجال البشري الخاص للدراسة تمثل في عينة من أفراد عينة الدراسة التي تم الوصول عليها من خلال تقسيم مجتمع الدراسة الى حصص تمثيلية حسب التخصص الدراسي، مع العمل على أخذ نسبة 12% من كل حصة، والتي قدرت في النهاية بـ 124 مفردة تم اختيارها بطريقة الصدفة.

المجال المكاني للدراسة : تمثل في جامعة عمار ثلجي بالأغواط بجميع كلياتها.

المجال الزماني العام للدراسة : تمثل في السنة الدراسية 2020 / 2021.

تصميم البحث: الدراسة الحالية مقسمة إلى: قسمين الأول منه نظري والثاني تطبيقي.

القسم النظري من الدراسة ضم الفصول التالية:

الفصل الأول : جاء تحت عنوان الدراسات السابقة:

تم خلاله استعراض جملة من الدراسات ذات الصلة بالموضوع، من أجل الوقوف على درجة الاختلاف والتقارب مع الدراسة الحالية، فضلا على الاستعانة بها كمرشد في كافة الجوانب المتعلقة بالموضوع سواء في شقه الفكري أو المنهجي.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان ماهية الجامعة والذي تضمن العناصر التالية:

• مفهوم الجامعة.

• أهداف الجامعة:

• وظائف الجامعة.

• واقع الجامعة الجزائرية.

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان: الجامعة وخدمة المجتمع والذي تضمن العناصر التالية:

• مفهوم خدمة المجتمع.

- أهداف خدمة المجتمع.
- أبعاد خدمة المجتمع.
- علاقة الجامعة بخدمة المجتمع.
- مبررات اهتمام الجامعة بخدمة المجتمع.
- المراحل التي مرت بها علاقة الجامعة بخدمة المجتمع.
- الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع.

الفصل الرابع: جاء تحت عنوان: المسؤولية الاجتماعية للجامعة والذي تضمن العناصر التالية:

- مفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية.
- أبعاد ومجالات المسؤولية الاجتماعية.
- فوائد تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية.
- المسؤولية الاجتماعية للجامعات.
- أهمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات.
- محاور المسؤولية الاجتماعية للجامعات.
- مبررات الاهتمام بالجامعات بالمسؤولية الاجتماعية.

القسم الميداني للدراسة ضم الفصول التالية:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان مجالات وإجراءات الدراسة والذي تضمن العناصر التالية:

- تحديد المجال المكاني العام والخاص للدراسة.
- تحديد المجال الزمني العام والخاص للدراسة.
- تحديد المجال البشري العام والخاص للدراسة.
- تحديد الإجراءات المنهجية للدراسة من حيث: نوع المنهج المستخدم وكيفية استخدامه في الدراسة، نوع العينة المستخدمة في الدراسة وكيفية اختيارها وتطبيقها في الميدان، نوعية تقنيات جمع البيانات المستخدمة في الدراسة وكيفية استخدامها.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان تفريغ وتحليل بيانات الدراسة والذي تضمن العناصر التالية:

- تفريغ وتحليل بيانات الدراسة.
 - نتائج الدراسة.
 - قراءة في نتائج الدراسة.
 - تحليل نتائج الدراسة في ضوء فرضياتها.
- فضلا عن ذلك الدراسة تضمنت مدخل منهجي كافتتاحية احتوى على العناصر التالية:

- التساؤل الرئيسي للدراسة.
- الأسئلة الجزئية للدراسة.
- الفرضية العامة للدراسة.
- الفرضيات الجزئية للدراسة.
- مفاهيم الدراسة.
- منهج الدراسة.
- عينة الدراسة.
- تقنية الدراسة.
- المقاربة السوسيولوجية للدراسة.

الإطار النظري

الفصل الأول

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: اسلام عصام خضر هلو، دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، (ماجستير منشورة)، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2013

هدف الدراسة تمثل في :

- التعرف على دور الجامعة الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وتم دراسة الحالة عن جامعة الأقصى.

التساؤل الرئيسي للدراسة تمثل في :

- ما دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ؟

فرضيات الدراسة تحدد في :

- عند مستوى دلالة 0.05 دور الجامعة في خدمة المجتمع يرتقي لمعدل اكثر من 60%
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور الجامعة في خدمة المجتمع و مسؤوليتها اتجاه العاملين في الجامعة.

الإجراءات المنهجية للدراسة تحددت في:

- منهج الدراسة تحدد في : المنهج الوصفي التحليلي.
- عينة الدراسة تحددت في : العينة الطبقية العشوائية بحيث تم توزيع 190 على عينة الدراسة و تم استيراد 158 استبانة.
- تقنيات الدراسة : تم تصميم استبانة مكونة من 87 فقرة بحيث تغطي متغيرات الدراسة و تم استخدام مجموعة من الأساليب الاحصائية لتحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية. (spss)

المجال الزماني والمكاني والموضوعي :

- اقتصر المجال المكاني على أقسام كليات جامعة الأقصى بفرعيها (غزة _ خان يونس).
- المجال الزماني : تم جمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة خلال العام الدراسي 2012 _ 2013

- المجال الموضوعي : تحدد في التعرف على دور جامعة الأقصى في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية.

نتائج الدراسة : تحددت في:

- دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لا يرتقي لمعدل اكثر من 60%

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين دور الجامعة في خدمة المجتمع و المسؤولية اتجاه العاملين و اتجاه الطلبة عند مستوى دلالة = 0.05 .
- عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند دلالة = 0.05 حول الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس _ العمر _ سنوات الخدمة _ مكان العمل)

الدراسة الثانية : هيام عقلة المومني، دور كليتي اربد وعجلون الجامعيتين في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين بها، (ماجستير منشورة)، الجامعة الأردنية 2014 .

هدف الدراسة تمثل في :

- التعرف على دور كليتي اربد وعجلون الجامعيتين في تنمية المجتمع المحلي.

التساؤل الرئيسي للدراسة تمثل في الوقوف على :

- مادور كليتي اربد وعجلون الجامعيتين في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية ؟

الاسئلة الجزئية للدراسة تحددت في :

- ماأكثر مجالات تنمية المجتمع المحلي الأكثر شيوعا التي تلقى اهتماما أكبر من قبل الكليتين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ؟
- هل توجد فروقات ذات دلالة احصائي بين وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليتي اربد وعجلون الجامعيتين تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس _ المؤهل العلمي _ وعدد سنوات الخبرة).

- ما المعوقات التي تحد من دور الجامعة في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ؟

الفرضية لعامة للدراسة:

- كليتي اربد وعجلون الجامعيتين تلعبان دور في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية.

الفرضيات الجزئية للدراسة:

- توجد مجالات كثيرة لتنمية المجتمع المحلي تلقى اهتماما أكبر من قبل الكليتين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- توجد فروقات ذات دلالة احصائي بين وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليتي اربد وعجلون الجامعيتين تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس _ المؤهل العلمي _ وعدد سنوات الخبرة).

- توجد العديد من المعوقات التي تحد من دور الجامعة في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

الاجراءات المنهجية للدراسة: تحددت في:

- منهج الدراسة تحدد في : المنهج الوصفي التحليلي ، كونه المنهج المناسب لتحقيق هدف الدراسة

- عينة الدراسة تحددت في : استخدام العينة الطبقية العشوائية.

- تقنيات الدراسة : تم استخدام الاستمارة كأداة الدراسة وتم إعدادها خصيصا لهذه الغاية موجهة إلى 70 عضو هيئة التدريس في الكليتين.

المجال الزماني و المكاني و البشري :

- المجال الزماني : تمثلت الحدود الزمانية للدراسة في المدة الزمنية المستغرقة لإنجاز هذه الدراسة في العام الدراسي 2013_2014.

- المجال المكاني : تمثلت الحدود المكانية للدراسة في البيئة الجامعية في كليتي عجلون واربد الجامعيتين في المجالات المحددة بالدراسة وهي المواطنة الصالحة وتنمية المفاهيم ، الاتصال بالمجتمع و ثقافة الاسرى ، تنمية المجتمع اجتماعيا واقتصاديا و بالتالي سينحصر التعميم على هذه البيئة فقط.

- المجال البشري : تمثلت الحدود البشرية للدراسة في أعضاء هيئة التدريس في كليتي اريد وعجلون الجامعيتين المستمرين في عملهم حتى تنفيذ هذه الدراسة.

نتائج الدراسة : توصلت الدراسة إلى أن :

- دور كليتي اريد وعجلون جاء بدرجة متوسطة كما دلت على ذلك نتائج التحليل الاحصائي.
- أكثر مجالات شيوعا في تنمية المجتمع المحلي كان مجال المواطنة الصالحة.
- وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة = 0.05 في الأداة ككل.
- أبرز المعوقات التي تحول دون قيام كليتي اريد وعجلون في تنمية المجتمع المحلي هي أن معظم البحوث العلمية تستخدم لغايات شخصية كالحصول على درجة علمية أو الترقية.

الدراسة الثالثة: هند محمد عبد الله، تفعيل الشراكة بين الجامعة و المؤسسات الانتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء ، مجلة العلوم التربوية، العدد الرابع، قسم أصول التربية ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية.

هدف الدراسة تمثل في :

- الكشف عن الأسس النظرية للشراكة بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية إضافة إلى تحديد معوقات ومتطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية بالمملكة العربية السعودية.

التساؤل الرئيسي للدراسة تمثل في :

- هل هنالك سعي لتفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية بالمملكة العربية السعودية؟

الاسئلة الجزئية للدراسة تحددت في :

- ما الأسس النظرية للشراكة بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية ؟
- ما معوقات تفعيل الشراكة بين الجامعة وبين المؤسسات الانتاجية بالمملكة العربية السعودية ووجهة نظر الخبراء ؟.
- ما متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء ؟.

الفرضية العامة للدراسة: تحددت في:

- هنالك سعي لتفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية بالمملكة العربية السعودية.

الفرضيات الجزئية للدراسة تحددت في:

- توجد أسس نظرية للشراكة بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية بالمملكة العربية السعودية ووجهة نظر الخبراء .
- توجد جملة من المعوقات تحول دون تفعيل الشراكة بين الجامعة وبين المؤسسات الانتاجية بالمملكة العربية السعودية ووجهة نظر الخبراء .
- توجد جملة من المتطلبات وجب إيجادها لتفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء .

الاجراءات المنهجية للدراسة:

- منهج الدراسة تحدد في كل من : المنهج الوصفي الوثائقي والمنهج الوصفي المسحي .
- تقنيات الدراسة : استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة .

المجال الزماني و المكاني و الموضوعي :

- المجال الزماني : طبقت هذه الدراسة في الفصل الثاني من العام الجامعي (1434هـ_1435هـ)

- المجال المكاني: اقتصرت هذه الدراسة على : أعضاء المجالس (المجلس العلمي للجامعة ، عمادة تطوير الجامعة) . الجامعات التالية : جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، جامعة الملك سعود ، لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي ، لجنة الشؤون الاقتصادية و الطاقة بوضعها الجهة التشريعية المراد بها اقتراح و تحديث الانظمة ذات العلاقة بكافة اوجه التنمية .

نتائج الدراسة : توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- اعتماد العديد من دول العالم على الشراكة كعامل أساسي لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات.

- تسهم الشراكة في تضافر جهود المؤسسات في مختلف القطاعات مما يعمل على تعظيم الفائدة للمؤسسات أطراف الشراكة.

الدراسة الرابعة : هارون أسماء، التعليم الجامعي بين رهانات الجودة و تحديات التنمية المستدامة مقارنة سوسولوجية لواقع و آفاق التعليم الجامعي في الجزائر، (دكتوراه منشورة)، فرع علم اجتماع تخصص إدارة الموارد البشرية للسنة الجامعية، جامعة الحاج لخضر، (الجزائر)، 2019 _ 2020

هدف الدراسة تمثل في :

- الكشف عن واقع التعليم الجامعي في الجزائر ضمن المعايير الدولية الجديدة والتي تحدد من خلالها مدى مساهمته في الوظيفة التنموية للمجتمع.

التساؤل الرئيسي للدراسة تمثل في :

- هل تطبيق نظام الجودة في التعليم الجامعي في الجزائر يستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة؟.

الاسئلة الجزئية للدراسة تحددت في :

- هل تؤدي معايير العملية التعليمية في الجامعة الجزائرية لتلبية احتياجات سوق العمل ؟ .
- هل يساهم تطوير البحوث العلمية في الجامعة الجزائرية الى زيادة التطور المؤسسي ؟ .
- هل نجحت آليات إدارة الجامعة الجزائرية في توفير متطلبات المسؤولية المجتمعية ؟.

الفرضية العامة للدراسة:

- تطبيق نظام الجودة في التعليم الجامعي في الجزائر يستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة.

الفرضيات الجزئية للدراسة:

- تؤدي معايير العملية التعليمية في الجامعة الجزائرية لتلبية احتياجات سوق العمل.
- يساهم تطوير البحوث العلمية في الجامعة الجزائرية الى زيادة التطور المؤسسي.
- نجحت آليات إدارة الجامعة الجزائرية في توفير متطلبات المسؤولية المجتمعية.

الاجراءات المنهجية للدراسة: تحددت في:

- **منهج الدراسة تحدد في :** المنهج الوصفي.
- **عينة الدراسة تحددت في :** الطبقية العشوائية.
- **تقنيات الدراسة :** تم استخدام الاستمارة كأداة للدراسة.

المجال الزمني والمكاني والموضوعي :

- المجال الزمني : تم دمج المعلومات المتعلقة بهذه الدراسة خلال السنة الجامعية 2019_2020

- المجال المكاني : اقتصر المجال المكاني على أقسام وكليات جامعة محمد لمين دباغين _ سطيف 2

- المجال الموضوعي: التعرف على واقع التعليم الجامعي في الجزائر ومدى استجاباته لمتطلبات الجودة الشاملة.

نتائج الدراسة : توصلت الدراسة إلى أن :

- يستخدم الأساتذة الوسائل التكنولوجية في التدريس لكن بدرجة متوسطة حيث تبدو محدودة في بعض التخصصات لا سيما العلوم الاجتماعية والانسانية.
- يعتمد أغلب الأساتذة على أسلوب الامتحانات التحصيلية وهذا مايقضي على مهارات التفكير والابداع لدى الطلبة بجعله يبتعد عن الشك واستكشاف الحقائق ويخلق مركزية العلاقة عند الأستاذ باعتباره مصدر المعرفة.
- ضعف البرامج التعليمية وعدم ارتباطها بسوق العمل بسبب عدم مراعاتها لخصوصية المنطقة وبالتالي جعلها بعيدة عن حل مشاكل المجتمع.
- يتواصل الأستاذ مع الطالب باستخدام الوسائط الالكترونية بنسبة 37.58 دائما وبنسبة 62.42 أحيانا.

الدراسة الخامسة: بشير معمريّة، دراسة مؤشرات واقع التدريس و البحث الجامعيين وجهة نظر أساتذة جامعة باتنة، (ماجستير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (الجزائر)، 2005.

هدف الدراسة تمثل في :

- معرفة مؤشرات واقع التدريس والبحث الجامعيين في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر أساتذة جامعة باتنة.

التساؤل الرئيسي للدراسة تمثل في :

- ماهي مؤشرات واقع التدريس والبحث الجامعيين وجهة نظر أساتذة جامعة باتنة وطلبتها ؟

الاسئلة الجزئية للدراسة تحددت في :

- ما مؤشرات واقع التدريس الجامعي من وجهة نظر أساتذة جامعة باتنة وطلبتها؟
- ما مؤشرات واقع البحث الجامعي من وجهة نظر أساتذة جامعة باتنة وطلبتها؟

الفرضية العامة للدراسة تمثلت في:

- انعدام الوسائل التعليمية الضرورية، وعدم توفر فترات تدريبية على مهارات التدريس للأساتذة، وانخفاض عدد الأساتذة بالنسبة لعدد الطلاب، يساهم في عدم وجود علاقة بين الجامعة و المؤسسات الأخرى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

الفرضيات الجزئية للدراسة :

- إهمال الطلاب لواجباتهم الدراسية، ونقص التجديد في المراجع لتحضير الدروس وضعف المناهج الدراسية يساهم في مؤشرات التدريس في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- نقص إمكانات نشر البحوث، وعدم تأمين العيش الكريم للباحث، مع عدم التشجيع المادي على البحث، فضلا على غياب المراجع العلمية الحديثة، وقلة اللقاءات العلمية المتخصصة تساهم في ضعف مؤشرات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

الإجراءات المنهجية للدراسة تحددت في:

- منهج الدراسة تحدد في : المنهج الوصفي التحليلي.
- عينة الدراسة تحددت في : 93 أستاذًا و 561 طالب،
- تقنيات الدراسة : طبق الاستبيان.

المجال الزمني والمكاني والبشري: تمت هذه الدراسة سنة 2005. بالجامعية الجزائرية تحديدا بجامعة باتنة.

- المجال البشري للدراسة تحدد في: بعض الأساتذة والطلاب من جامعة باتنة.
- المجال الزمني للدراسة تحدد في: الموسم الجامعي 2004، 2005.

نتائج الدراسة : توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

بخصوص مؤشرات واقع التدريس: توصلت الدراسة إلى:

- انعدام الوسائل التعليمية الضرورية.
- عدم توفر فترات تدريبية على مهارات التدريس للأساتذة.
- انخفاض عدد الأساتذة بالنسبة لعدد الطلاب وإهمال الطلاب لواجباتهم الدراسية.
- نقص التجديد في المراجع لتحضير الدروس وضعف المناهج الدراسية الشائعة.

أما من حيث واقع مؤشرات البحث العلمي فتوصلت الدراسة إلى :

- نقص إمكانات نشر البحوث.
- عدم تأمين العيش الكريم للباحث.
- عدم التشجيع المادي على البحث وغياب المراجع العلمية الحديثة.
- قلة اللقاءات العلمية المتخصصة وعدم وجود علاقة بين الجامعة والمؤسسات الأخرى.
- البيئة الجامعية غير مشجعة على البحث وعدم توفر الوسائل المساعدة على البحث.
- عدم توفر اعتمادات مالية لإنجاز البحث.
- عدم التفرغ للبحث لكثرة الأعمال البيداغوجية ونقص الخبرة بمنهجية البحث.

الدراسة السادسة : سمية مصطفى، المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية و سبل تفعيلها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الإسلامية _ العدد 18 ، مجلد السابع غزة ، فلسطين ، 2012 _ 2013.

هدف الدراسة تمثل في :

- التعرف على المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وسبل تفعيلها.

التساؤل الرئيسي للدراسة تمثل في:

- ما درجة ممارسة المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية بغزة من وجهة نظرهم ؟

الاسئلة الجزئية للدراسة تحددت في :

- هل يوجد فروق ذات دالة احصائية عند المستوى من المتوسطات تقديرات عينة الدراسة ($a=0.05$) حول المسؤولية الاجتماعية لدى اعضاء هيئة التدريس تعزى للمتغيرات (الجنس، الكلية ، الدرجة العلمية ، السن) ؟
- ما واقع المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية من وجهة نظرهم ؟
- ما سبل تفعيل المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ؟

فرضيات الدراسة :

- لا توجد فروق دالة احصائية عند مستوى الدلالة بين متوسطات تقدير عينة الدراسة ($a=0.05$) حول المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس (ذكر ، انثى)
- لا توجد فروق دالة احصائية عند مستوى الدلالة بين متوسطات تقدير عينة الدراسة ($a=0.05$) حول المسؤولية الاجتماعية لدى اعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الكلية (انسانية ، علمية ، شرعية)
- لا توجد فروق دالة احصائية عند مستوى الدلالة بين متوسطات تقدير عينة الدراسة ($a=0.05$) حول المسؤولية الاجتماعية لدى اعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الدرجة العلمية (استاذ ، استاذ مشارك ، استاذ مساعد ، مدرس)
- لا توجد فروق دالة احصائية عند مستوى الدلالة بين متوسطات تقدير عينة الدراسة ($a=0.05$) _ حول المسؤولية الاجتماعية لدى اعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير السن (اقل من 30 سنة ، من 30 سنة ، 50 سنة ، اكثر من 50 سنة)

الاجراءات المنهجية للدراسة: تحددت في:

- منهج الدراسة تحدد في : المنهج الوصفي التحليلي.
- عينة الدراسة تحددت في: 135 عضو من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بغزة ، تم اختيارهم بطريقة عشوائية.
- تقنيات الدراسة : استعانت الدراسة بتقنية الاستبيان.
- المجال الزمني والمكاني والبشري :
 - المجال الزمني: طبقت الدراسة في الفصل الدراسي الأول للعام 2012_2013.
 - المجال المكاني : الجامعة الإسلامية _ غزة _ .
 - المجال البشري : تمثلت الحدود البشرية في أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بغزة بفلسطين.
- نتائج الدراسة :توصلت الدراسة إلى أن :
 - المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بلغت 79.58 بدرجة كبيرة .
 - لا توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير الجنس والسن.
 - توجد فروق ذات دلالة احصائية لدى أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الكلية (انسانية ، علمية ، شرعية)
- التعقيب على الدراسات السابقة ومقارنتها بدراستنا الحالية :
- من حيث هدف الدراسة المسجل على الدراسات السابقة والدراسة الحالية :
- هدف الدراسة الاولى تحدد كما رأينا في :
 - التعرف على دور الجامعة الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وتم دراسة الحالة عن جامعة الأقصى.
- هدف الدراسة الثانية تحدد كما رأينا في :
 - التعرف على دور كليتي اربد وعجلون الجامعيتين في تنمية المجتمع المحلي.
- هدف الدراسة الثالثة تحدد كما رأينا في :
 - الكشف عن الأسس النظرية للشراكة بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية إضافة إلى تحديد معوقات ومتطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية بالمملكة العربية السعودية.
- هدف الدراسة الرابعة تحدد كما رأينا في :
 - الكشف عن واقع التعليم الجامعي في الجزائر ضمن المعايير الدولية الجديدة والتي تحدد من خلالها مدى مساهمته في الوظيفة التنموية للمجتمع.
- هدف الدراسة الخامسة تحدد كما رأينا في :

- معرفة مؤشرات واقع التدريس والبحث الجامعيين في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر أساتذة جامعة باتنة.

هدف الدراسة السادسة تحدد كما راينا في :

- التعرف على المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وسبل تفعيلها.

في حين هدف دراستنا يتحدد في:

- الوقوف على رأي أعضاء هيئة التدريس في الجامعة محل الدراسة (جامعة عمار ثلجي بالأغواط) من دور الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية.
- المسجل أنه بالنظر إلى مجمل أهداف الدراسات السابقة ودراستنا الحالية نجدها تعمل جميعا على الوقوف على درجة:
- توجه الجامعة في تشجيع الأساتذة والطلبة نحو المشاركة الفعالة في أنشطة المجتمع.
- توجه الجامعة في تشجيع الأساتذة والطلبة نحو الابداع والابتكار الذي يحتاجه المجتمع ليستمر.
- توجه الجامعة في إقامة برامج توعوية مجتمعية في مجال خدمات البيئة المحلية.
- توجه الجامعة في إقامة الندوات والورشات التي تهدف إلى توعية المجتمع بقضاياها المصيرية والملحة.
- توجه الجامعة في إطلاع افراد المجتمع المحلي بمختلف المستجدات التي تقع في مختلف أنحاء العالم.
- توجه الجامعة في السماح لكوادرها المتخصصة في المساهمة في تطوير مؤسسات المجتمع المحلي.
- توجه الجامعة في ابرام اتفاقيات تعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي.
- توجه الجامعة في انشاء مراكز متخصصة لتقديم استشارات لأفراد المجتمع المحلي.
- توجه الجامعة في تقديم استشارات إدارية وفنية لمؤسسات المجتمع المحلي.
- توجه الجامعة في وضع برامج شاملة بداخلها لخدمة المجتمع المحلي.
- توجه الجامعة في إقامة شركات مع مؤسسات المجتمع المحلي بخصوص تبادل المعلومات بينهما.
- توجه الجامعة في تقديم مقترحات فعلية بخصوص مجمل المشاكل التي يعاني منها المجتمع المحلي.
- توجه الجامعة في تصميم برامج تدريبية لأفراد المؤسسات الاجتماعية بغرض تطوير مهاراتهم العلمية والفنية.

من حيث المعالجة المنهجية :

المسجل حول هذه الفكرة أن أغلب الدراسات استعانت بالمنهج الوصفي التحليلي، و هو ذات المنهج الذي استعانت به دراستنا لأنه يساهم في تقديم تفصيل هام للظاهرة موضع الدراسة، فضلاً أنه يساعد الباحث في توفير بيانات عن وقع الظاهرة المراد دراستها، إضافة إلى تفسير هذه البيانات والمعلومات ، و كل ذلك يكون في اطار الاجراءات المنهجية المتبعة، وقدرة الباحث على تفسير تحليل البيانات و تنظيمها تنظيمًا كميًا او كيفيًا، و استخراج الاستنتاجات بعدها التي تساعد على فهم الظاهرة المطروحة للدراسة و تطويرها، ثم من الممكن متابعة واجراء المقارنات المتعددة ، و التي تهدف الى تحديد علاقات التشابه والاختلاف بين الظاهرة المدروسة والظواهر الأخرى .

أما من حيث تقنيات الدراسات السابقة :

جل الدراسات بما فيها دراستنا استخدمت الاستبانة لأنها الأنسب في مثل هذه المواضيع تعمل على التقرب من مفردات عينة الدراسة و إعطائهم الفرصة بكل حرية لإبداء وجهات نظرهم دون قيد أو ضبط لغرض الحصول منهم على أكبر قدر من المعلومات التي تخدم الموضوع وهو ذات التوجه التي ذهبت إليه دراستنا.

أما من حيث مجال الدراسة :

نجد أنه يوحد تقارب كبير حول هذا الجانب من دراستنا اذ نجد ان كل الدراسات كان مجال دراستها الجامعة تماماً كما هو حاصل بالنسبة لدراستنا ، و هو الامر الذي اتاح لنا الفرصة في الاستفادة منها اكثر في بناء الجوانب الفكرية والمنهجية في انجاز دراستنا.

من حيث نتائج الدراسة المسجل على الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

نتائج الدراسة الأولى تحدد كما رأينا في :

- دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس لا يرتقي لمعدل اكثر من 60%
- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين دور الجامعة في خدمة المجتمع و المسؤولية اتجاه العاملين و $a=0.05$ اتجاه الطلبة عند مستوى دلالة
- عدم وجود فروقات ذات دالة احصائية عند دلالة $0.05=$ حول الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية تعزي للمتغيرات الشخصية (الجنس _ العمر _ سنوات الخدمة _ مكان العمل)

نتائج الدراسة الثانية تحدد كما رأينا في :

- دور كليتي اريد وعجلون جاء بدرجة متوسطة كما دلت على ذلك نتائج التحليل الاحصائي
- أكثر مجالات شيوعا في تنمية المجتمع المحلي كان مجال المواطنة الصالحة
- وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $0.05=$ في الاداة ككل

نتائج الدراسة الثالثة تحدد كما رأينا في :

- اعتماد العديد من دول العالم على الشراكة كعامل اساسي لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات
- حيث تسهم الشراكة في تضافر جهود المؤسسات في مختلف القطاعات مما يعمل على تعظيم الفائدة للمؤسسات اطراف الشراكة

نتائج الدراسة الرابعة تحدد كما رأينا في :

- يستخدم الاساتذة الوسائل التكنولوجية في التدريس لكن بدرجة متوسطة حيث تبدو محدودة في بعض التخصصات لا سيما العلوم الاجتماعية و الانسانية
- اعتماد اغلب الاساتذة على اسلوب الامتحانات التحصيلية و هذا مايقضي على مهارات التفكير و الابداع لدى الطلبة بجعله يبتعد عن الشك و استكشاف الحقائق و يخلق مركزية العلاقة عند الاستاذ باعتباره مصدر المعرفة
- ضعف البرامج التعليمية و عدم ارتباطها بسوق العمل بسبب عدم مراعاتها لخصوصية المنطقة و بالتالي جعلها بعيدة عن حل مشاكل المجتمع

نتائج الدراسة الخامسة تحدد كما رأينا في:

من حيث واقع التدريس:

- انعدام الوسائل التعليمية الضرورية
- عدم توفر فترات تدريبية على مهارات التدريس للأساتذة
- انخفاض عدد الأساتذة بالنسبة لعدد الطلاب وإهمال الطلاب لواجباتهم الدراسية

أما من حيث البحث العلمي :

- عدم التشجيع المادي على البحث وغياب المراجع العلمية الحديثة
- قلة اللقاءات العلمية المتخصصة وعدم وجود علاقة بين الجامعة والمؤسسات الأخرى
- البيئة الجامعية غير مشجعة على البحث وعدم توفر الوسائل المساعدة على البحث

نتائج الدراسة السادسة تحدد كما رأينا في :

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير الجنس و السن
- توجد فروق ذات دلالة احصائية لدى اعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الكلية (انسانية ، علمية ، شرعية)

أما بالنسبة لنتائج دراستنا حول هذا البعد فإن موقفاً أعضاء هيئة التدريس من دور الجامعة الجزائرية

- في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية جاء عند المستوى الضعيف . من حيث:
- موقف أعضاء هيئة التدريس من احتلال الجامعة الجزائرية لمركز الريادة في المجتمع الجزائري جاء سلبي بنسبة 85%.

- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على الكشف على مشكلات المجتمع على اختلافها جاء سلبي بنسبة 64%.
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على تقديم الحلول العلمية والعملية لتلك المشكلات جاء سلبي بنسبة 53.53%.
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على تأهيل الطلبة لكي يحتلوا مكانتهم في المجتمع بما يخدم أهدافه جاء سلبي بنسبة 69%.
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على اعداد الاختصاصيين اللازمين من الأساتذة في المساهمة في تحقيق التنمية والازدهار داخل المجتمع جاء سلبي بنسبة 57.75%.
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على توجيه فئة من اساتذتها الاكفاء للعب دور المستشارين لدي هيئات المجتمع على اختلاف نشاطها جاء ايجابي بنسبة 54.54%.
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على المساهمة مع منظمات المجتمع على اختلافها في صنع القرارات الخاصة به جاء سلبي بنسبة 88.54%.
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على السماح لمختلف منظمات المجتمع على اختلاف نشاطها على فتح مراكز خاصة بها في الحرم الجامعي للترويج لأنشطتها جاء سلبي بنسبة 60.60%.
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على توجيه الابحاث بداخلها لما يستجيب ومتطلبات المجتمع جاء ايجاب بنسبة 53%.
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على زيادة الشراكة مع مختلف قطاعات المجتمع جاء ايجابي بنسبة 75.63%.
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على عقد المؤتمرات والندوات والتجمعات التي تخدم قضايا المجتمع جاء ايجابي بنسبة 61.61%.
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على تقديم المشورة الفنية لمؤسسات المجتمع على اختلافها جاء سلبي بنسبة 62.62%.
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على تنظيم برامج تدريب لمختلف موظفي قطاعات المجتمع لاطلاعهم على الحديث في مجالات تخصصاتهم جاء سلبي بنسبة 60.60%.
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على تكوين وعي لدى أفراد المجتمع بأهم المشكلات المجتمعية وكيفية المشاركة في تقديم الحلول لها جاء سلبي بنسبة 50.50%.

- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على نقل المعارف والتقنيات الحديثة لمختلف قطاعات المجتمع جاء ايجابي بنسبة 57.57%.
 - موقف أعضاء هيئة التدريس من مسؤولية ضعف الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى مسؤولي الجامعة كأحد الاسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع جاء سلبي بنسبة 54%.
 - موقف أعضاء هيئة التدريس من مسؤولية غياب ادارة مسؤولية بتوجيه الخدمة الاجتماعية على مستوى الهيكل التنظيمي للجامعة كأحد الأسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع جاء ايجابي بنسبة 69%.
 - موقف أعضاء هيئة التدريس من مسؤولية شح الامكانيات المادية للجامعة كأحد الأسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع جاء ايجابي بنسبة 50%.
 - موقف أعضاء هيئة التدريس من مسؤولية عدم دعم مؤسسات المجمع بالخصوص الاقتصادية منها للجهود البحثية التي تقوم بها الجامعة كأحد الأسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع جاء ايجابي بنسبة 61.61%.
 - موقف أعضاء هيئة التدريس من مسؤولية غياب الوعي لدى عدد كبير من اعضاء هيئة التدريس بأهمية خدمة المجتمع كأحد الأسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع جاء ايجابي بنسبة 63%.
 - موقف أعضاء هيئة التدريس من مسؤولية ضعف تأهيل عدد كبير من اعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي التطبيقي كأحد الأسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع جاء ايجابي بنسبة 71%.
 - موقف أعضاء هيئة التدريس من مسؤولية ضعف البرامج الدراسية الحالية في الجامعة وعدم مواكبتها للتطورات العلمية الحديثة كأحد الأسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع جاء ايجابي بنسبة 78%.
- المسجل حول هذه النتائج أنها تلتقي جميعها عند نفس الفكرة ألا وهي أن دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية في الوطن العربي و الجزائر بالخصوص لا تزال متوسطة إن لم نقل ضعيفة لعدم ادراك المسؤولين لدرجة أهميتها ولعدم الاستثمار الصحيح في مواردها البشرية.

درجة الاستفادة من الدراسات السابقة في دراستنا الحالية :

- ساعدتنا في بناء الجوانب الفكرية للدراسة إذ أنها سهلت علينا امكانية الاطلاع على مختلف جوانب الموضوع بجانبه ما تعلق بالمتغير الاول للدراسة ، او بالمتغير الثاني.

- أنها أعطت لنا الفرصة على الاطلاع على الكيفيات المنهجية في إدارة الموضوع من حيث البناء الفكري له أو الميداني .
- أنها أعطت لنا الفرصة في تجاوز الكثير من اللبس في احتواء ابعاد الموضوع .
- أزلت العديد من العقبات في تنفيذ الموضوع بالخصوص في جوانبه الفكرية .
- قدمت لنا الدراسات السابقة معلومات عديدة حول موضوع البحث.
- وفرت علينا العديد من الوقت والجهد.
- ساعدتنا على تجنب الوقوع في الاخطاء التي وقع بها الباحثين السابقين.
- ساعدتنا في التزود بالمراجع المتعلقة بالموضوع.
- ساعدتنا في الاستفادة من نتائج غيرنا.

الفصل الثاني :

ماهية الجامعة

تمهيد:

بما أن الجامعة تتحمل مسؤولية بناء الإنسان الذي يمثل القوة الدافعة لعملية تطور المجتمع. وبما أنها تقوم بوظائف متعددة والتي تتحدد في ثلاث وظائف هي: وظيفة التدريس، ووظيفة البحث العلمي، ووظيفة خدمة المجتمع. وبما أن نجاح الجامعة في تحقيق هذه الوظائف يتوقف على إيجاد عضو هيئة التدريس الجيد باعتباره العمود الفقري للعملية التعليمية، الذي يقوى علم مساعدة الطلبة على فهم قدراتهم وميولهم ورغباتهم وتمييزها من خلال الاهتمام بتوفير التوجيه والإرشاد الأكاديمي لهم، فضلا على الاهتمام بالكشف عن ميولهم واهتماماتهم، بالإضافة إلى الاهتمام بالكشف عن مواهبهم وقدراتهم وصقلها وتمييزها بصفة مستمرة من خلال استخدام طرق التدريس والوسائل التعليمية المختلفة للنجاح في توصيل المعلومة بما يتناسب مع قدراتهم.

وبما أن مهمة الجامعة العصرية اليوم تعد تقتصر على وظيفة التدريس فقط، بل أصبح لها وظائف متعددة، بالخصوص خدمة المجتمع التي تعد الوظيفة الثالثة لها باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع التي تنبع من حاجاته، وتعبّر عن آماله وتسهم في حل مشكلاته، وتزوده باحتياجاته من القوى البشرية المدربة التي تساعد في ترقية ثقافته وتراثه وتجدهما وتطورهما وتنقيهما من الشوائب التي تكون قد لحقت بهما.

وبما أن نجاح الجامعة في هذه المهمة يستوجب منها إيجاد التوازن وتنسيق بين العمل والفكر وتشجيع البحث العلمي وربط الجامعة بقضايا المجتمع ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فضلا إلى السعي على أن تظل الجامعة على اتصال دائم بحركة الحياة وآفاقها المتطورة، وأن لا تعزل نفسها عن المجتمع حتى لا يفقد العلم قيمته الاجتماعية والمعرفة. مع ضرورة السعي إلى متابعة قضايا المجتمع وإيجاد الحلول المبدعة لها من أجل تحريك الحاضر إلى المستقبل المنشود. فإنه يستوجب عليها اليوم أكثر مما مضى العمل على:

- ربط محتوى التعليم بمتطلبات عملية التطوير داخل المجتمع.
- تركيز البحوث على المشكلات المتعلقة بواقع المجتمع واحتياجات عملية التنمية.
- تحويل المعرفة المتاحة دولياً والعمل لضمان قابلية تطبيقها على الظروف المحلية.
- المساهمة في مناقشة الأهداف الإنمائية، واختيار الوسائل، وتقييم الإنجازات.
- المشاركة في التواصل الحيوي بين الجامعة ومختلف مؤسسات المجتمع.

خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- مفهوم الجامعة.
- أهداف الجامعة:
- وظائف الجامعة.
- واقع الجامعة الجزائرية.

1- مفهوم الجامعة:

لغة: ذكر "خليفة وآخرون" أن الجامعة كلمة جامعة في اللغة العربية اسم فاعل من "جمع" ولو تفكرنا قليلا وتأملنا للاحظنا أن الجامعة في الوقت الحاضر هي المكان الذي يجمع الأشخاص من أجل إيجاز أعمال ووظائف شتى. (خليفة وآخرون: 2004، ص144)

إن اصطلاح كلمة جامعة (University) مأخوذ من كلمة Universités وتعني التجمع الذي يضم أقوى الأسر نفوذاً في مجال السياسة من أجل ممارسة السلطة؛ وهكذا استعملت كلمة الجامعة لتدل على تجمع الأساتذة والطلاب من مختلف البلاد والشعوب، هذا وتعد كلمة الجامعة باللغة العربية ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية (عريفج: 2001، ص23)

الجامعة اصطلاحاً:

تعرف على أنها "مؤسسة تتولى التعليم العالي وتربية المواطنين من أجل إذكاء المواطنة الصالحة في نفوسهم، و إيقاظ الوعي الحضاري فيهم، وهي أيضا مؤسسة تقوم بالبحث العلمي، وهي في هذا إنما تنشر الحقيقة وتخدم المجتمع وتوسع نطاق المعرفة الإنسانية". (السمر: 1993، ص15)، فضلا عن ذلك تعرف الجامعة على أنها: "مؤسسة من المؤسسات المعرفية ذات المكانة المحترمة والوزن الكبير داخل المجتمعات التي تحترم بل وتقصد العلم والعلماء، كما أنها تؤثر و تتأثر بالمجتمع بكل ما يحمله من آمال وتطلعات، بل هي ترجمة لواقع وحقيقة المجتمع". (حامد: 2002، ص20). وهي "كذلك مؤسسة علمية تتمثل وظائفها الرئيسية في تدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع". وعرفها "توفل" بأنها " المكان الذي يدرس أوضاع المجتمع ومشكلاته ويعمل على إيجاد الحلول الجذرية لها، حيث إنها توظف الدراسة والبحث العلمي لمعالجة المشكلات الاجتماعية وتعدّها إعداداً للعمل". (القوس، ب ت، ص04) والبعض الآخر يعرفها على أنها: "تلك المؤسسة التربوية التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وما يعادلها تعليماً نظرياً معرفياً ثقافياً يتبنى أسساً إيديولوجية وإنسانية يلزمه تدريب مهني، بهدف إخراجهم إلى الحياة العامة كأفراد منتجين ، فضلا عن مساهمتها في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع وتؤثر على تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة". (العلمي، روابجي، 2017، ص209).

الدراسة تعرف مفهوم الجامعة اجرائياً على أنها: مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إكمال دراستهم بالمدرسة الثانوية. والجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي. وتطلق أسماء أخرى على الجامعة وبعض المؤسسات التابعة لها مثل: الكلية، المعهد، الأكاديمية، مجمع الكليات التقنية، المدرسة العليا. وهذه الأسماء تسبب اختلاطاً في الفهم، لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر. فعلى الرغم من أن كلمة كلية تستخدم لتدل على معهد للتعليم العالي، نجد أن دولاً تتبع التقاليد البريطانية أو الأسبانية، تستخدم كلمة كلية للإشارة إلى مدرسة ثانوية خاصة، وبالمثل فإن الأكاديمية ربما تدل على معهد عالٍ للتعليم أو مدرسة.

2- أهداف الجامعة:

من أهم الأهداف التي تسعى الجامعة لتحقيقها والمشتقة من أهداف المجتمع:

- إعداد الكفاءات والقوى البشرية المتعلمة وتزويدها بخبرات اجتماعية وعلمية وثقافية وتربوية.
- نشر المعرفة بين قطاعات المجتمع لتصبح عامة، وخلق تفاهم اجتماعي في المجتمع لمواجهة التحديات التي يفرضها كل عصر.
- إشراك مؤسسات المجتمع في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وزيادة القدرة التنافسية للبلد.
- المحافظة على التراث الوطني ودعم التنمية الوطنية في كافة المجالات.
- إعداد الكوادر المؤهلة للانضمام إلى سوق العمل.
- إغناء المعارف العامة بإجراءات البحوث والدراسات العلمية وفي مجالات الحياة المختلفة.
- نشر السلام ودعم حقوق الإنسان من خلال تنمية القيم الإنسانية لدى خريجها.
- إعداد الخريجين المؤهلين تأهيلا عاليا للمواطنة ومقابلة احتياجات قطاعات النشاط المختلفة وذلك من خلال تقديم مساقات دراسية يتم تطويعها بشكل مستمر لمقابلة احتياجات المجتمع المتجدد والمتغير.
- تقديم نظام للتعليم المفتوح والتعليم مدى الحياة يتسم بالمرونة في الالتحاق به والتخرج منه، والإعداد للمواطنة القادرة على المساهمة النشطة في المجتمع العريض.
- فهم وترجمة وإثراء التراث التاريخي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في إطار التعددية الثقافية.
- المساعدة على المحافظة على القيم الثقافية من خلال تأكيد الفهم الواسع للقضايا الثقافية وتحليلها ونقدها.
- المساهمة في تحسين وتطوير أنواع التعليم الأخرى من خلال إعداد المعلمين وتدريبهم، وبالتالي فإن المهام المناطة بالتعليم الجامعي والتي يسعى إلى تحقيقها من خلال أهدافه هي مهام جسيمة، كونها تهدف بشكل أساسي إلى المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع، والعمل على تطويرها بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع وإمكاناته ويواكب التغيرات الحضارية والتكنولوجية العالمية. (عبد الرزاق: 2013، ص ص 78 - 80)

إلا أن الهدف الرئيسي للجامعة هو البحث والمعرفة حيث أنها تسعى إلى:

- نشر الثقافة والمعارف وإعدادها بخلق فرد قادرا على التحليل والنقد.
- رفع مستوى البحث العلمي وتنمية الروح العلمية بتوفير الامكانيات المناسبة للباحث.
- إعداد إطارات بمهارات وإمكانيات علمية وعملية من شأنها قيادة حركة التنوير والفكر والتجديد في المجتمع.

- الاطلاع على البحوث والدراسات الأجنبية ونشرها.
- إحداث توازن بين الدراسة النظرية والميدانية. (المعمرى: 1998، ص 33)
- وهناك من يحدد أهداف الجامعة في العناصر الأساسية كما يأتي:**
- **ترقية المستوى الفكري والثقافي للأفراد المجتمع:** وهذا في مجمله يعني استثمار الثروة البشرية للمجتمع وتسخيرها للإنتاج والإبداع في ما يتماشى مع حاجياته ومستلزماته
- **إقرار التواصل بين الأجيال فكريا وسلوكا:** وهذا لا يعني أن يكون الجيل الجديد صورة طبق الأصل عن سابقه وإنما يكون للفرد الجامعي رؤية شاملة لتاريخه، يراعي أفضل ما في الماضي وأفضل ما في الحاضر من تطلعات في محاولات للتخطيط لمستقبل أفضل وهذه الثلاثية لا تنشأ إلا في رحاب الجامعة وعن طريق الجامعة فالجامعة دون سواها هي القادرة على إحياء التاريخ واحتوائه وإعادة إحيائه بين الأجيال المتواصلة وعلى جميع المستويات. (عذراوي: 2006، ص 59)
- **التثقيف العام:** يتحقق هذا التثقيف عن طريق الأبحاث التي تنجزها الجامعة حيث يتم تبسيط معارفها بالمستوى الذي يسمح بتوصلها وتبليغها إلى العامة من الناس وهذا بدوره يساهم في توثيق الصلة بين الجامعة والواقع الإنساني والمادي للمجتمع، ذلك أن التطور السريع في العلوم سواء فيما يتعلق منها بالتكنولوجيا أو بالإنسان والمجتمع ككل يتطلب نظرة جديدة للمشكلات والقضايا الاجتماعية التي بدورها تتطلب دراسة علمية مخولة أن تقوم بها إدارات جامعية دون سواها، وهم بدورهم ينقلون النتائج إلى عامة الناس، للحرص أكثر فأكثر على تعميم العلم والثقافة، وهذا لا يخل أبدا بالسمة الأكاديمية للجامعة كما يتصور البعض بل العكس يفتح وينمو وعي الناس لمشكلات العصر وقضاياها وتنمو معه رغبته في العلم والثقافة ومنه يصبح المجتمع أكثر تقدما وتحضرا. (نجار: 2002، ص 54)
- في حين الدراسة ترى أن أهداف الجامعة تتحدد في:**
- تعميق قناعات الطالب بالالتزام بقواعد الخلق ، بما فيها من امانة وصدق ونزاهة وجرأة وعفة وغيرها.
- تعميق قناعات الطالب وقدراته بالالتزام بمبادئ العقل ، المرتكز على التفكير العلمي بأبعاده التحليلية والاستقرائية والاستنتاجية والاستدلالية والنقدية.
- تطوير قدرات الطالب ومعارفه ومهاراته في مناهج البحث العلمي وأساليبه ووسائله وأدواته.
- تطوير قدرات الطالب واستعداداته على الإبداع والاختراع والاكتشاف والتجديد.
- تطوير معارف الطالب ومهاراته واتجاهاته بمجال تخصصه ، كيما يوظفها في عمله بكفاية وخلق ومسؤولية.

- تطوير قدرة الطالب ومهاراته واتجاهاته على التعليم الذاتي ، وتنمية اتجاهاته نحو التعليم المستمر وخاصة في مجال تخصصه.
- تطوير قدرات الطالب ومهاراته في تكنولوجيا المعلومات.
- تطوير ثقافة الطالب العامة وتنمية اهتمامه على متابعة مستجداتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.
- تعميق ثقافة الطالب بنفسه وتنمية حسه بالاعتماد على الذات ، والشعور بالمسؤولية ، وتدريبه على مراعاة الدقة فيما يقول ويكتب ويعمل.
- تطوير شخصية الطالب بحيث تكون شخصية مبادرة وقيادية ومبدعة ، وقادرة على الاستجابة للأفكار الجديدة والتكيف معها.
- تعميق اتجاهات الطالب باحترام الغير ، واحترام آرائهم ، والقبول برأي الاغلبية ولو خالف رأيه.
- تعميق اتجاهات الطالب بقبول التطور والتغير والتحديث المستند على اساس نتائج الدراسات والابحاث.
- تعميق ايمان الطالب بقيم المجتمع واحترامه لتقاليده واعتزازه بتراثه.
- تطوير معارف الطالب ومهاراته واتجاهاته على اساليب السلوك الاجتماعي السليم.
- تعميق قدرة الطالب على الاستماع للغير ، وعلى الحوار المراعي لقواعد الخلق ومبادئ العقل.
- تعميق احساس الطالب بقيمة الوقت واهمية ودقة المواعيد.
- تعميق قناعات الطالب بقيم المواطنة الصالحة والالتزام بها وخاصة بما يتعلق بالأمانة والنزاهة والصدق ، والاخلاص في العمل ، والعمل التطوعي ، والعمل بروح الفريق.
- تعميق التزام الطالب بالوحدة الوطنية المتحررة من التعصب الاقليمي والطائفي والجهوي وغيره.
- تعميق التزام الطالب بمبادئ الديمقراطية واخلاقياتها واحترامه لمؤسساتها وممارساتها وتقاليدها.

فضلا على:

- إعداد مواطنين قادرين ومؤهلين لأداء واجباتهم في خدمة الوطن.
- تهيئة الفرص أمام الطلاب ، لاستكمال دراساتهم العليا.
- تهيئة الطلاب للقيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي.
- تنمية التأليف الذي يسخر لخدمة العلم.
- تنمية الاتجاهات السلوكية البناءة ، وتطوير المجتمع اقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً وتهيئة الفرد ليكون عضواً نافعاً في مجتمعه.
- ترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة.
- تقديم الخدمات التدريسية والخدمات التدريبية والدراسات "التجديدية" التي تنقل إلى الخريجين الذين هم في مجال العمل ما ينبغي أن يطلبوا عليه مما جد بعد تخرجهم .

- تعزيز قدرات الجامعة لتطوير الأداء المؤسسي وتحقيق التميز في كافة المجالات.
- دعم منظومة ضمان الجودة والتحسين المستمر في ضوء معايير الجودة الدولية .
- دعم وتطوير الجهاز الإداري وتنمية قدرات أفراد.
- تنمية الموارد المادية والمالية والبنية التحتية والتكنولوجية.
- دعم وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة.
- دعم الطلاب والخريجين وتنمية مهاراتهم.
- دعم وتطوير منظومة التعليم والتعلم.
- تطوير منظومة البحث العلمي والأنشطة العلمية.
- تحقيق الشراكة المجتمعية والتنمية المستدامة.
- تدويل الجامعة بما يعزز القدرة التنافسية لها.

3- وظائف الجامعة:

تختلف وظائف الجامعة تبعاً لاختلاف المجتمعات ونظمها، واختلاف تركيبها ونوع العلاقات السائدة التي تربط بين مكوناتها، إلا أن قدرتها على تحقيق أهدافها ورسالتها في بناء وتنمية المجتمع، يتوقف على مدى قدرتها على أداء وظائفها المختلفة التي يكمن إجمالها في ثلاث وظائف رئيسية وهي:

وظيفة التعليم: أصبح التعليم أداة الرئيسة لتحقيق التقدم والتنمية الشاملة، وبات الفرد المتعلم هو العنصر الفعال في النهضة الشاملة للمجتمع، كما أصبحت عملية التقدم والتنمية تقاس بما أنجزته الحكومات والمجتمعات من تعليم وثقافة لبنائها، وما حققه من خطط وبرامج تعليمية تساعدها في تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة: السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبناء على ذلك أيقنت الكثير من الدول أهمية التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة؛ لارتباطه الشديد بعوامل التنمية والتقدم، لذلك أصبح الإنفاق على الجامعات استثماراً حقيقياً في مجال تنمية الموارد البشرية وجزء من سياسة التنمية الشاملة.

ونظراً لأهمية التعليم الجامعي بوصفه قمة الهرم التعليمي؛ فقد تزايد الاهتمام بإنشاء الجامعات وزيادة الأعداد المقبولة لتحقيق التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا وتلبية الاحتياجات المتزايدة للتنمية.

ومن هنا يجب أن تهدف العملية التعليمية الجامعية إلى تعليم الطالب كيفية التعلم الذاتي والتقدم الذاتي، واكتساب الاستقلالية والابتكارية والقدرة والإبداع، والقدرة على تحديد ما يريد أن يكون عليه، والقدرة على تنمية شخصية، كذلك إكسابه القدرة على التحكم في التغيير والقدرة على المشاركة في تنمية مجتمعه، والرغبة في الاستمرار في التعلم، وبذلك يؤدي التعليم الجامعي إلى تكوين مواطن على درجة كبيرة من النضج العقلي، والوعي، والفهم لمشكلات الحياة اليومية، ولديه من المهارات ما يؤهله لأن يكون كفئاً في مجال تخصصه.

الدراسة ترى أن نجاح الجامعة في هذه الوظيفة يتحدد في احترام الأسس التالية:

- أن تعمل الجامعة على توفير التعليم الجيد الذي يهتم بكافة الجوانب، والذي يُركز على مهارات التواصل الاجتماعي والعاطفي والعقلي والجسدي والمعرفي للمُتلقّي.
- أن تعمل الجامعة على توفير التعليم الجيد الذي يجعل الطالب أكثر جاهزية للحياة وليس للامتحان.
- أن تعمل الجامعة على توفير التعليم الجيد الذي يهتم بإخراج أفراد متعلمين قادرين على التأقلم مع بيئتهم ومجتمعهم فيكونون فاعلين فيها أكثر، الأمر الذي يجعل المجتمع أكثر ازدهارًا.
- أن تعمل الجامعة على توفير الأستاذ الكفؤ، فضلا على الأدوات التعليمية المتطورة والمهنية، وأخيرًا البيئة الآمنة الداعمة.
- أن تعمل الجامعة على توفير التعليم الجيد الذي يعمل على زيادة القدرة التنافسية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بما يعزز تطوره وتقدمه بشكل عالي الجودة.
- أن تعمل الجامعة على توفير البرامج التعليمية ذات الجودة العالية والتي تعمل على تعزيز التنوع والابتكار والمنافسة، وتزيد من فرصة الطلاب من ذوي الاهتمامات والقدرات والأهداف المختلفة في حصولهم على برنامج تعليمي يناسبهم.
- أن تعمل الجامعة على تفعيل دور الأساتذة والمواهب الموجودة في قطاع التعليم للاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم.

وظيفة البحث العلمي: يعد البحث العلمي في أي مجتمع من الأساليب الأساسية والهامة للتقدم العلمي والتنمية، لما له من مشاركة فعالة في التنمية بجميع جوانبها، كما أنه يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها القطاعات الإنتاجية، ويساعد في تحسين الأداء وزيادة الإنتاج والحصول على جودة عالية للمنتجات والخدمات، وقد زادت أهمية البحث العلمي مع تصاعد حدة المتغيرات العالمية، وخاصة الثورة العلمية والتكنولوجية، التي تركز أساسا على المعلومات وإبداعات العقل الإنساني.

وتعد الجامعات معقلا للعلم والبحث، فهي التي تربط العلم بالمجتمع وتنسق الجهود العلمية بهدف تقدم المعرفة الإنسانية، ولجعل العلم في تنمية المجتمع ونهضته، فتقوم الجامعات بدور هام في تنمية المعرفة تطويرها من خلال البحوث التي تتناول مشكلات المجتمع المختلفة، وما تصل إليه هذه البحوث من حلول علمية في مختلف التخصصات، خاصة، إذا تم استخدام الطاقة الكامنة في البحث العلمي الجامعي بشكل صحيح، وتمت الاستفادة من نتائج هذه البحوث في تنفيذ أهداف التنمية، علما بأن المحاور الرئيسية التي تدور حولها البحوث في الجامعة تنبثق من طموحات وأهداف البحث العلمي في ضوء الاستراتيجية التنموية الوطنية، وتتمثل هذه البحوث في ثلاثة محاور:

البحوث الأكاديمية والتطبيقية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بصورة مباشرة بشكل فردي أو في إطار فريق بحثي مشترك.

البحوث التي يجربها طلبة الدراسات العليا وبإشراف أعضاء هيئة التدريس (رسائل الماجستير والدكتوراه).

البحوث والدراسات التي تجربها مراكز أو معاهد البحوث المرتبطة بالجامعة بطلب من جهات أخرى في القطاع الخاص، وكذلك البحوث التي تمويلها مؤسسات البحث العلمي ضمن الاستراتيجيات العامة للبحث في الدول، والتي تطلب من الجامعة القيام بها.

الدراسة ترى أن نجاح الجامعة في هذه الوظيفة يتحدد في احترام الأسس التالية:

- أن لا يبقى البحث العلمي في منطقة التقليد والاستهلاك.
- أن لا يبقى غير قادر على التعاطي على إنتاج المعرفة على الوجه الكافي.
- أن لا يبقى بعيدا على توجيه السياسات العامة، وصناعة القرارات، ومواجهة مخاطر الأوبئة والأزمات، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
- أن يعمل على زيادة الثقافة والمعرفة من خلال جمع البيانات والوثائق المتعددة حول موضوع البحث.
- أن يعمل على إثبات الحقائق وتفسيرها .
- أن يعمل على ضرورة إبراز الإدراك الصحيح لموضوع البحث.
- أن يعمل على رفع مستوى المعرفة العام.
- أن يعمل على تقديم رؤية عن المستقبل، والاتجاه الذي تسير فيه المجالات المعرفية، ومدى تطورها.
- أن يعمل على مساعدة الناس على فهم ورؤية الكون بشكل أوضح.
- أن يعمل على إنجاز الأعمال التجارية والمشاريع.
- أن يعمل على تنمية أساليب ومنهجيات وآليات متطورة لإجراء الدراسات.
- أن يعمل على تنمية اقتصاد المجتمع.

وظيفة خدمة المجتمع: تتعدد أنماط، ومجالات خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعات لمجتمعاتها بتعدد حاجات ومشكلات المجتمعات، ودرجة انغماس الجامعات في العمل على تلبية تلك الحاجات ومواجهة هذه المشكلات، كما تتعدد هذه المجالات كذلك، بتعدد الجماعات التي توجه إليها الخدمات من جماعات مهنية ومدنية، إلى جانب العاملين في مختلف الأنشطة التجارية، والصناعية والزراعية، وغيرها.

كما أن بعض هذه الخدمات تقدمها الجامعات على مستوى المجتمع المحلي وبعضها على المستوى الوطني.

كما يؤدي التعليم دورا هاما في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة وتعد الجامعة أهم هذه

المؤسسات حيث يناط بها مجموعة من الأهداف تتدرج تحت وظائف رئيسية ثلاثة وهي (التعليم وإعداد القوى البشرية والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع).

تتعدد وظائف التعليم العالي وبالتالي يمكن حصرها فيما يلي:

- **إعداد القوى البشرية المتخصصة:** وذلك عن طريق تعليم المهن الرفيعة للطلاب حتى يكونوا قادة وإطارات عليا بالبلاد، مما يسمح له بقيادة المجتمع وتوجيهه نحو الأفضل.
- **نشر العلم والمعرفة:** ترقية العلم إذ لا يقتصر التعليم على نشر العلم بل يهدف إلى تربيته وتطويره عن طريق البحوث والدراسات العلمية التي يقوم بها كل من الطلبة والأساتذة في شتى الميادين بغية تعزيز التراث الثقافي للأمة.
- **التعاون الدولي:** تحتل مؤسسات التعليم العالي وضعا ممتازا يتيح لها الاستفادة من عولمة المعارف لسد "العجز المعرفي" وإثراء الحوار بين الشعوب والثقافات وأيضا هو أداة الفعالة لتداول البحث والتكنولوجيا.
- **وظيفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** يعني هذا أن الموارد الطبيعية المتوفرة والتكنولوجيا المستعملة لا تؤدي إلى تحقق التنمية المنشودة، إذا لم تتماشى مع تنمية الموارد البشرية وتنميته، وعلى هذا الأساس لا بد على الجامعة أن تفتح على المحيط الخارجي وعلى سوق الشغل، وأن توفر مخرجات طلابية نوعية وفي المقابل على المحيط أن يدرك ويستوعب ضرورة خلق المناصب لامتصاص بطالة خريجي الجامعة.
- **وظيفة خدمة المجتمع:** توجيه برامج التعليم العالي وأنشطة البحث العلمي من أجل تعزيز القيم السلام، العدالة، المساواة والتضامن وحقوق الإنسان. (حجاوي: ب ت، ص 30)

الدراسة ترى أن خدمات الجامعة اتجاه المجتمعات تحدد في الأسس التالية:

- مساعدة الأفراد من حيث معرفة أفكارهم وقدراتهم ومهاراتهم.
- مساعدة الأفراد من حيث الاندماج في المجتمع والسعي بهم نحو تحقيق الأهداف المجتمعية.
- مساعدة الأفراد على معرفة وحل المشكلات التي توجد داخل المجتمع بطريقة صحيحة.
- مساعدة الأفراد في إحداث تغيير جذري في المجتمع تجاه حياة أفضل.
- مساعدة الأفراد على تحسين العلاقة بينهم وبين المجتمع.
- مساعدة الأفراد على التنبؤ بالمشاكل داخل المجتمع، فضلا على مساعدتهم في وضع الخطط والطرق التي تساعد في حل تلك المشكلات المجتمعية والوقاية منها.
- مساعدة الأفراد على تطوير المجتمع في كل مجالات التنمية.
- مساعدة الأفراد على تحقيق مستوى مرتفع من الرفاهية داخل المجتمع.
- مساعدة الأفراد على الدفاع عن حقوقهم الإنسان فضلا على كيفية الحصول على الحقوق الأساسية منها .

- مساعدة الأفراد على ترسيخ جذور الوعي الثقافي والصحي والرياضي لديهم.
- مساعدة الأفراد على توفير كل الموارد والخدمات التشغيلية والمعرفية التي من أجلها يتم تحقيق التنمية والعمل عليها.

نجاح الجامعة في تقديم تلك الخدمات للمجتمع يتطلب منها الالتزام:

- ضرورة تبادل المعلومات بينها وبين مختلف مكونات المجتمع.
- ضرورة تبادل الأفكار الجديدة مع كل الشركاء الاجتماعيين حول مجمل قضايا المجتمع.
- ضرورة العمل على اكتساب الأفراد والجماعات المهارات المناسبة لأداء العمل.
- ضرورة العمل مع الجميع على تحديد مواضع القوة ومواضع الضعف التي يتصف بها المجتمع.
- ضرورة تقسيم المهام المهنية على الجميع، ووضع كل فرد في المكان المناسب له ولقدراته ومهاراته.
- ضرورة توفير الجو المناسب للتفاعل بين الجميع.
- ضرورة تقديم التغذية الراجعة للجميع.

4- واقع الجامعة الجزائرية:

لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم ما يجري داخل الجامعة الجزائرية والحالة التي وصلت إليها دون الرجوع إلى تاريخ نشأتها وتتبع التحولات التي مرت بها، وأهم التطورات التي عرفتتها، والقرارات الحاسمة التي اتخذت في شأنها فالتاريخ هو الآلية الأنجع والأمثل للوقوف على كذلك على حد تعبير (رايت ميلز) "التاريخ هو عصب العلوم الاجتماعية" وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى أهم المعطيات التي عرفها تاريخ جامعة الجزائر والتغيرات التي عرفتتها سواء على مستوى البنية أو الوظيفة وهذا من خلال تقسيمنا لها على مرحلتين فترة أثناء الاستعمار وفترة ما بعد الاستعمار هذه الأخيرة التي بدورها قسمناها إلى مراحل وصولاً بها إلى وقتنا الراهن.

1-4 الجامعة الجزائرية أثناء الاستعمار الفرنسي:

لم يكن إنشاء الجامعة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية إلا امتدادا لسياستها التربوية التي انتهجتها، هذه السياسية لم تكن تهدف إلى بلوغ الأهداف المتوخاة عادة من كل منظومة تعليمية وإنما كانت لمعرفة الأرض المحتلة (الجزائر) ومعرفة شعبها وتقاليد وعاداته. إلخ ، فالفرنسيون فكروا منذ البداية بتكملة العمل الحربي بالعمل التعليمي الثقافي لزرع الأفكار الاستعمارية عن طريق المدارس، وبالفعل ففي 1832 قام "جانتي دي بوسي" بإنشاء المدارس العمومية الأولى وتشجيع المبادرات الخاصة على الرغم من قلة وجود المدارس العمومية الأولى وتشجيع المبادرات الخاصة على الرغم من قلة وجود الأسر الفرنسية في الجزائر البلد المحتل حديثاً.

في 20 ديسمبر 1879 صوت مجلس الشيوخ الفرنسي على القانون المتعلق بالتعليم العالي في الجزائر الذي ينص في مادته الأولى على أنه زيادة على مدرسة الطب والصيدلة الموجودة أصلاً، يتم إنشاء مدرسة تحضيرية للتعليم العالي للآداب. وفي سنتها الأولى ضمت هذه المدارس 13 طالباً التحقوا بها خلال السنة الدراسية 1880 وأطلق على اسم هذه المدارس اسم المعهد الجزائري الأدبي والعلمي الذي توسع شيئاً فشيئاً إلى غاية 1997 تاريخ إنشاء معهد الصناعة التابع لكلية العلوم.

(حجار: 2006، ص 06)

منذ إنشاء هذه المدارس والجهود على قدم وساق من طرف المنفذين في مجال التعليم العالي الفرنسي في الجزائر من أجل إنشاء جامعة مستقلة نظراً لتزايد عدد الطلبة ونظراً لنوعية التعليم الذي تمنحه تلك المدارس وارتفاع مستوى الدور الذي بدأت تقوم به في مجال تطوير العلوم، الأمر الذي جعل أحد الفرنسيين المكلفين بهذا الملف يقول وهو يتحدث عن الأمم الأجنبية كلها وخاصة انجلترا التي سمحت بإنشاء جامعات في مستعمراتها فقد يكون مفيداً لمستقبل فرنسا في إفريقيا أن تنشأ جامعة في الجزائر.

وبالفعل فبعد أخذ ورد لمدة سنوات أمضى (جيرارد جوناو) رئيس الحكومة آنذاك قانون إنشاء الجامعة الجزائرية وفي 05 جويلية 1909 صوت النواب الفرنسيون على قانون تم بموجبه ترفيع المدارس العليا إلى كليات أربع لتشكل جميعها جامعة الجزائر.

وفي سنة 1936 بلغ عدد المسجلين في المدارس 1109 موزعين كالآتي: "862 أوروبي، 130 عربي، 27 يهودي"، وفي هذه الفترة قال (الكونت سلفاندي) وزير الإرشاد العمومي آنذاك: "إذا كانت إفريقيا قد تم فتحها بالحرب فإن الحفاظ عليها يتم بالحضارة... إنني أطلع إلى اليوم الذي تنشأ فيه المدارس والجامعات حيث سيكون هناك أكاديمية وثانوية، وكلية للآداب ومدرسة للطب".

وقد كان أو درس يكتسي الطابع الجامعي في عهد الاستعمار يوم 02-01-1832 في مكان كان يسمى حديقة الداي التي كانت موجودة في بوزريعة في بناء راق شيد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. فقد حول جناح من تلك الحديقة إلى قاعدة محاضرات ليتمكن (ستيفانوبولي) الطبيب الأساسي للجيش الفرنسي من إلقاء أول محاضرة حول الفيزيولوجيا أمام حوالي ثلاثين من الذين كانوا يحضرون للقيام بمهمة الطب، وفي اليوم الموالي شرع الجراح الميجر (بودانس) في إلقاء محاضراته حول الجراحة الوصفية وهذا يعني أن الجيش هو أول من أسس مؤسسة فرنسية للتعليم العالي بالجزائر في مدة أقل من سنتين من احتلالها (حجار: 2006، ص 08)

وبعد أقل من عام قام (جواني فرعون) وهو ابن مترجم نابليون في مصر، بإعطاء دروس في اللغة العربية لطلبة معظمهم من الضباط والموظفين وكان ذلك في 06 ديسمبر 1832.

كما هو واضح لم يكن هدف هذه الدروس علمي محض بل كان لتكوين مترجمين حتى يتم مخاطبة الأهالي المستعمرين حديثا.

كان الهدف من تأسيس جامعة الجزائر ومن إيجاد التعليم العالي في الجزائر هو نشر الفكر الفرنسي في البلد المحتل أولا وفي القارة الإفريقية ثانيا، لذا لم تكتف فيها بالتعليم العلمي المحض، بل تعددت مهمتها إلى إيجاد منافذ أخرى لدراسة المحيط الاجتماعي والثقافي، الطبيعي والاقتصادي في القارة كلها، وهكذا ولهذه الغاية تم إنشاء المعاهد وإحاقها بجامعة الجزائر ومنها معهد البحوث الصحراوية في 20 جويلية 1937 معهد الدراسات الإسلامية في أكتوبر 1946، معهد الدراسات السياسية في 02 أوت 1949، معهد الدراسات الفلسفية في 05 ماي 1952، معهد علم الأعراق في 24 أفريل 1944، معهد علم النفس التقني والبيوقياسي في 1945. (حجار: 2006، ص، ص 17-23)

4-2 الجامعة الجزائرية في عهد الاستقلال (1962 إلى يومنا هذا) :

4-2-1 الجامعة الجزائرية غداة الاستقلال:

عاشت الجزائر غداة الاستقلال في جوا عاما من التخلخل والتبعية في جميع الميادين والقطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والتربوية، فكانت الأعباء كبيرة بعد الاستقلال للنهوض بهذه القطاعات الحيوية والمهمة، سواء على مستوى توفير الوسائل أم على مستوى التأطير والتنظيم قطاع التعليم العالي على غرار كل القطاعات وهذا ما أدى إلى نتيجة حتمية لمواصلة النشاط وهي التبعية. فمباشرة بعد الاستقلال الوطني بقيت الجامعة الجزائرية بنفس الأسلوب الذي تركه الاستعمار في برامج التعليم، في هيئة التدريس وأساليب وأنظمة الامتحانات والشهادات.

ويمكن أن نلخص أهم ما وصف به التعليم الجامعي في هذه الفترة أنه تعليم مفرنس في لغته، يكرر تقاليد الإدارة الفرنسية المصممة أصلا لخدمة النخبة، ومحتوياته بسيطة وساذجة من الناحية المعرفية، وغامض غير واضح الأهداف، إيديولوجي جزئي التوجه سلطوي في بيداغوجيا، طبعي في نتيجة البشري، تقليدي في وسائله غير موحد في إدارته ومستوياته التعليمية، ناقص في كفاءته الداخلية والخارجية يعتمد أكثر على استعارة الخبرة الأجنبية. (فرحات: 2006، ص 123)

4-2-2 مرحلة التسيير التلقائي ومشروع إصلاح التعليم (1963-1969):

تميزت هذه المرحلة أو هذه الفترة عموما بمسايرة الأمر الواقع ومواجهة تلقائية نظرا للفراغات والتشوّهات المورثة من الاستعمار الفرنسي، ومع البدايات الأولى للاستقلال التحق بمؤسسة الجامعة كل من تحصل على شهادة البكالوريا أو نجح في الاختبار الخاص بالدخول إلى الكلية.

(بو عبد الله، مقداد: ص 05)

4-2-3 مرحلة الشروع في إصلاح الجامعة (1970-1977):

تزامنت مرحلة الشروع في إصلاح التعليم عموما والجامعة بالأخص مع بداية المخطط الرباعي الأول (1970-1973) وحتى نهاية المخطط الثاني (1974-1977).

وتقرر إصلاح التعليم الجامعي في شهر جويلية 1971، بعدما تم فصل الوزارات وقيام كل وزارة بمهامها منفردة عن غيرها وعليه تأسست وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتأخذ على عاتقها مهمة إصلاح الجامعة سواء تعلق الأمر بالهياكل التنظيمية والإدارية أم البيداغوجية.

(بو عبد الله، مقداد: ص ص 6-8)

فبدءا من الموسم الجامعي 1977 تم تحديد الأهداف المتوخاة من إصلاح التعليم عموما وفقا لجملة من الإجراءات المزمع تطبيقها والمتمثلة في:

- إعادة توجيه محتويات التعليم والتكوين وما يتم منحه من شهادات وفقا لسياسة التوظيف وسياسة التنمية وذلك من خلال الربط بين نسق الجامعة ومختلف الفروع متعددة النشاطات الاقتصادية عن طريق الأسلوب الميداني العملي لتسهيل الإدماج التوحيقي لاحقا.
- الإسراع في تكوين وتخريج أقصى عدد من الإطارات الوطنية وبأقل ما أمكن من تكاليف وتم وفقا لذلك إلغاء السنة التحضيرية للجامعة وإعادة النظر في نظام العطل والمناهج السنوية
- مراجعة وإعادة تنظيم الهياكل الإدارية وكذا المحتوى التكويني والبيداغوجي بغرض تكيفها ومتطلبات المجتمع المتغيرة. (تركي: 1990، ص 159)

4-2-4 مرحلة المراجعة واستمرار سياسة الإصلاح (1978-1989): تبعا لسياسة التقييم الشاملة التي عرفت الجزائر فإنه تم التأكيد بالنسبة للجامعة على الاستمرار في الإصلاح المقرر خلال المرحلة التخطيطية السابقة، وجاءت فترة المخطط الخماسي الأول لتدعيم بنود إصلاح الجامعة من ديمقراطية التعليم والجزأة والتعريب والتوازن الجهوي مع أولوية التكوين التكنولوجي والعلمي، كل ذلك في إطار الانفتاح على الخارج دون التخلي عن ربط كل ذلك بالواقع الجزائري المحلي. ولا يتكامل مشروع الإصلاح الذي تقرر انتهاج سياسة لتحسين فعالية المحتوى التكويني والتعليمي للوصول إلى أفضل استعمال للإمكانات والوسائل المادية والبشرية.

إضافة إلى مراجعة معايير التوجيه الجامعي ونظام التخصصات وكذا نظامين المنهج الجامعي إذ أشارت وأكدت المصادر الرسمية على ضرورة الاستمرار في البحث على السبيل الذي يؤدي إلى التكامل بين الهياكل القاعدية للجامعة تبعا لما تفرضه حاجات البلاد من كم وكيف للإطارات العليا. (عذاوري: 2006، ص 64)

4-2-5 مرحلة الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات الراهنة 1990 إلى وقتنا الراهن:

على غرار باقي المؤسسات الاجتماعية، فإن الجامعة الجزائرية لم تكن من الممكن أن تتعزل عن مؤثرات و ضغوطات التوجه الاقتصادي الجديد الذي فرضته جملة من الظروف. وبغرض إدماجها في السيرة العامة للمجتمع الجزائري وحركته، تم إحداث تغييرات أو على الأقل محاولة إعادة النظر في جوانب التعليم بالجامعة بغرض التوصل إلى خلق نوع من الانسجام بين مخرجاتها والتغير الحاصل للمؤسسات خاصة الاقتصادية منها.

فلقد عرفت منظومة التعليم العالي في الجزائر على المستوى الكيفي تطورا كبيرا إذ سجل وجود 60 مؤسسة جامعية موزعة على 41 ولاية، كما تزايد الأساتذة عن ما يزيد عن 29000 أستاذ بتعداد الطلبة المقدر بـ 902300 طالب من بينهم 43500 مسجل في الماجستير والدكتوراه، كما تخرج أكثر من مليون إطار منذ الاستقلال.

لكن مثل هذا التطور السريع ما كان ليحدث دون أن تتولد عنه اختلالات مردها أساسا إلى الضغط الكبير الناجم عن الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي، ولقد أدى تراكم هذه الاختلالات منذ الاستقلال الوطني إلى جعل الجامعة الجزائرية غير مواكبة بالقدر الكافي للتحويلات العميقة في بلادنا على الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، وهذا ما يترجم إشكالية المواءمة بين نظام التعليم العالي الكلاسيكي على الاستجابة بفعالية للتحديات الكبرى التي يفرضها التطور غير المسبوق في العلوم والتكنولوجيات، ما أدى إلى عولمة الاقتصاد وظهور ما يعرف حاليا بمجتمع المعلومات ثم مجتمع المعرفة و بروز المهن الجديدة، فضلا عن التحديات المتمثلة في عولمة منظومة التعليم العالي.

إن هذه الوضعية الجديدة تفرض على منظومة التعليم العالي أن تكون قادرة في إطار إستراتيجية تطويرها على استيعاب نتائج التحويلات الاجتماعية والاقتصادية التي ميزت تطور البلاد خاصة والمحيط العالمي عامة.

لقد مكن الإصلاح الجامعي لسنة 1971 الجامعة الجزائرية في الإسهام بشكل فعال وحاسم في التنمية الوطنية حيث سمح لها بضمان تكوين إطارات لازمت مؤسسات الدولة والاقتصاد فضلا عن تلبية احتياجات الجامعة من الأساتذة و تكوين المتكولين.

أمام الأوضاع الشديدة التعقيد المحيطة بجامعة، وأمام تقارير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية التي أبرزت مختلف الحلول الواجب إدخالها لا بد من لتمكين الجامعة من القيام بالدور المنوط بها في دفع تكييف منظومتها التكوينية مع متطلبات والحاجيات التي أفرزتها هذه السيرة.

وعلى ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية وتوجيهات المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 أفريل 2002، حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفترة (2004-2013)، وتتضمن الإستراتيجية في أحد محاورها إعداد وتطبيق إصلاح شامل للتعليم العالي تتمثل المرحلة الأولى لهذا الإصلاح في وضع هيكلية جديدة للتعليم ما يسمى بنظام LMD ذو الأطوار الثلاث التعليمية: ليسانس، ماستر، دكتوراه هذه الهيكلية التي تستجيب للمعايير الدولية.

(الجمهورية الجزائرية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، جوان 2007).

حيث يهدف هذا النظام إلى تحقيق:

- المواءمة بين المتطلبات الشرعية الديمقراطية لالتحاق بالتعليم العالي والمتطلبات الضرورية لضمان تكوين نوعي.
- إرساء أسس الحكم الراشد للمؤسسات تستند على المشاركة والتشاور.
- إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد.
- تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح من جديد قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على مختلف الأصعدة.
- ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي.
- تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيواقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة ما بين الجامعة وعالم الشغل.
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لا سيما منها تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير، في إطار أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
- التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم التكنولوجية.
- تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما.

(الجمهورية الجزائرية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، جوان 2007).

رغم كل هذه الإصلاحات المتتالية ترى الدراسة أن الجامعة الجزائرية :

- لم تقوى بعد على إعداد الإطارات التي يحتاجها المجتمع في كل قطاعاته التنموية.
- لم تقوى بعد على قيادة وتوجيه المجتمع من خلال رسالتها في إنتاج المعرفة والقيم والمبادئ التي يلتزم بها المجتمع من أجل تطوره وتقدمه وخروجه من دائرة التخلف والتبعية.
- لم تقوى بعد على تحرير المجتمع من كل القيود الفكرية والعقائدية والقيمية السلبية التي تعيق إقلاعه وتطوره الحضاري.
- لم تقوى بعد في فرض منطق الجودة والإتقان والحكمة في التكوين والبحث والتسيير.
- لم تقوى بعد على جعل البحث العلمي بداخلها يحتل مكانة رائدة والمتميزة.
- لم تقوى على جعل البحث العلمي وسيلة لرفي المجتمع وتطويره وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومعالجة المشكلات التي يتخبط فيها المجتمع، ورفع التحديات التي يفرضها الواقع المحلي المتردي والواقع العالمي الضاغط الذي يريد أن يفرض سياسته.
- لم تقوى بعد على بناء العنصر البشري الذي يعتبر أهم العناصر الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- لم تقوى بعد على مواجهة مختلف التحديات التي تفرضها التحولات التي يشهدها العالم المعاصر.

- لم تقوى بعد على توفير العمالة الضرورية والتي تكون على قدر كبير من المهارة وبالتالي زيادة الإنتاجية ومواجهة المستجدات .
- لم تقوى على إدماج مخرجات التعليم العالي في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- لم تقوى بعد على مراعاة النوعية في حملة الشهادات الجامعية.
- لم تقوى بعد على تقديم خدمات نموذجية عملية مباشرة للمجتمع في مختلف مجالات الحياة.
- لم تقوى بعد في السعي لحل مشكلات المجتمع وإنمائه وتزويده بالطاقات البشرية القادرة على خلق البديل الأفضل .
- لم تقوى بعد على تحقيق الاستيعاب الكامل لمنجزات التطور التقني الحديثة.

الأمر الذي يجعل الدراسة تؤكد أن الجامعة الجزائرية عليها أن تعمل على تبني مؤشرات الجودة الشاملة بداخلها والتي تتحدد في:

- ضرورة أنتحمل القسط الأوفر في إحداث التنمية المنشودة داخل المجتمع باعتبارها الرصيد الاستراتيجي الذي يمد المجتمع بكل احتياجاته من الكوادر البشرية القادرة على النهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة، وهى المنبع لتخريج القيادات المجتمعية.
- ضرورة أن تعمل على أن تجعل من التعليم قوة إنتاجية مباشرة ومؤثرة في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة أن تعمل على تكريس التعاون بينها وبين بقية مؤسسات العمل والإنتاج كحتمية علمية وعملية.
- ضرورة أن تعمل على تجويد التعليم الجامعي من أجل بناء الإنسان وتكوين رأس المال البشرى الاقتصادي ذو الأثر الفعال في النهوض باقتصاد البلد.
- ضرورة أن تعمل على الارتقاء بمستواها وتعزيز قدراتها العلمية على المستويات كافة من خلال ضمان تطبيقها لأنظمة ومعايير الاعتماد وضمان الجودة الوطنية الدولية المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تتفق مع معايير منظمات الاعتماد في الدول المتقدمة .
- ضرورة أن تعمل على نشر ثقافة الجودة بين منتسبيها والتشجيع على القيام بالدراسات وعقد المؤتمرات والندوات واللقاءات وورش العمل في مجال الجودة والاعتمادية والموضوعات ذات الصلة.
- ضرورة أن تعمل على تطبيق معايير منظمات الاعتماد العالمية من خلال الانضمام والارتباط مع منظمات الاعتماد المعروفة عالميا.
- ضرورة أن تعمل على دراسة حاجات سوق العمل من التخصصات العلمية الجديدة والعمل على وضع الخطط والاستراتيجيات من أجل تنفيذها من خلال تقويم مخرجاتها من قبل مؤسسات سوق

- العمل ، عن طريق اشراك تلك الجهات في مجالس استشاريه وعقد ورش العمل المشتركة باستمرار ومناقشة مخرجاتها والعمل على تطويرها في ضوء حاجات سوق العمل .
- ضرورة أن تعمل على تأهيل وتطوير خريجها لتحمل المسؤولية وولوج سوق العمل بكفاءة من خلال دورات وبرامج التعليم المستمر ومركز التدريب والتطوير الوظيفي لاتخاذ القرار الصائب والمساهمة في خدمة المجتمع.
- ضرورة أن تعمل على مساعدة الطالبة على تخطي المشكلات التي تعيق نجاحهم في التعلم والتعليم وتقديمهم التعليمي والتربوي.
- ضرورة أن تعمل على دعم وحث اعضاء الهيئة التدريسية والباحثين بداخلها الى الاهتمام الواسع بأبحاثهم العلمية للوصول إلى المستوى المطلوب في جودة التعليم والأبحاث العلمية.
- ضرورة أن تعمل على تنظيم واقامة وحضور المؤتمرات والندوات والورش الخاصة بالجودة للوقوف على آخر المستجدات العلمية.

خلاصة الفصل:

من خلال المعالجة النظرية لمختلف عناصر الفصل توصلنا إلى أن:

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تزال بعيدة عن حاجات ورغبات المجتمع.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تزال بعيدة عن المعطيات الجديدة التي تطرحها العولمة والتطور التكنولوجي بكل جوانبه.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تزال بعيدة عن المفاهيم الإدارية الحديثة الأكثر انتشارا و استعمالا لتطوير أساليب العمل غائبة عنها.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تزال مساهمتها في نشر المعارف وتكوين وإعداد الإطارات اللازمة لتنمية البلاد ضعيفة.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تزال لا تقوى على تحقيق فعالية أفضل في خدماتها التعليمية والبحثية بأكفاً الأساليب وأقل تكلف وأعلى جودة ممكنة.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تزال لا تقوى على تحسين وتطوير نوعية مساهمتها نحو مؤسسات المجتمع في عصر العولمة.

الأمر الذي:

- خارج مجمل التصنيفات المعتمدة من قبل الكثير من المؤسسات الأكاديمية في العالم كل سنة والتي تعتمد على:
- نوعية جودة التعليم أو مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة.
- درجة انفتاحها على محيطها الداخلي والخارجي.
- درجة وصوح أهدافها.

- نوعية أدائها الأكاديمي.
- قيمة المعلومات وفائدة الخدمات التي توفرها للمجتمع.
- كمية ونوعية الإنتاج العلمي الذي تساهم به في التنمية المحلية أو الدولية.

الفصل الثالث :

الجامعة و خدمة المجتمع

تمهيد:

بما أن الجامعات الحديثة اليوم مطالبة بالحفاظ على المعرفة وتأمين وصولها للأجيال الحالية والمستقبلية، فضلاً على توليد المعرفة الجديدة وهي الأنشطة التي تتدرج تحت ما نسميه البحوث والدراسات، مع العمل على نقلها إلى الأجيال التالية، وهي ما نسميه التعليم، مع الحرص كذلك على نقل المعرفة إلى المجتمع، أي ما نسميه النشر، بالإضافة إلى توليد التنمية الاقتصادية: فهذا يعني أن الجامعة عليها لعب دور أساسي في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع الذي تتواجد بداخله، وبالتالي السعي لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية له.

فالبيئة المجتمعية اليوم أصبحت مليئة بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الساخنة مثل حرية التعبير والمشاركة المجتمعية والتنوع والشمول. على نحو متزايد، والتي تجعل المجتمع يتوقع من الجامعة أن تؤدي وظائف اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة، وأن تتمكن بطريقة أو بأخرى من تقديم حلول مثلى لها للمساهمة في استقراره ونمائه بالشكل الجيد

فالجامعة اليوم مطالبة أن تلعب دوراً مهماً في قيادة التعليم والتعلم والبحث والتقنية وأن تقدم المسارات التعليمية والتدريب المهني للوظائف الرفيعة المستوى، فضلاً على المساهمة في تزويد الطلبة بالمعارف والمهارات الجديدة اللازمة لمواجهة تحديات التنمية المستدامة في المجتمع، وفي زيادة الوعي العام وتوفير الإجراءات المسبقة لاتخاذ القرارات المستتيرة والسلوك المسؤول .

إلا أن الدور الأكثر أهمية الذي يجب على الجامعة القيام به هو إنتاج القوى العاملة الماهرة، وتعميم مخرجات الأبحاث لتحقيق الأهداف المأمولة. يتمثل الدور الآخر الذي قد تلعبه الجامعات في بناء مؤسسات جديدة للمجتمع المدني، وفي تطوير قيم ثقافية جديدة، وتدريب الناس وإقامة علاقات اجتماعية معهم، تأخذ بعين الاعتبار دعم الرفاه الاجتماعي. والذي لن يتحقق إلا من خلال العمل على:

- ربط محتوى التدريب بمتطلبات عملية التطوير.
 - تركيز البحوث على المشكلات المتعلقة بواقع البلد واحتياجات عملية التنمية.
 - تحويل المعرفة المتاحة دولياً والعمل لضمان قابلية تطبيقها على الظروف المحلية.
 - المساهمة في مناقشة الأهداف الإنمائية، واختيار الوسائل ، وتقييم الإنجازات .
 - المشاركة في التواصل الحيوي بين الجامعة والجمهور والسياسيين.
- من خلال تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، ستترك الجامعة برجها العاجي، وتصبح أداة لسياسة التنمية الوطنية وتستعيد أهميتها الاجتماعية.

خلال هذا الفصل سنعمل على تناول كل من:

- مفهوم خدمة المجتمع.
- أهداف خدمة المجتمع.

- أبعاد خدمة المجتمع.
- علاقة الجامعة بخدمة المجتمع.
- مبررات اهتمام الجامعة بخدمة المجتمع.
- المراحل التي مرت بها علاقة الجامعة بخدمة المجتمع.
- الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع.

1- مفهوم خدمة المجتمع:

خدمة المجتمع هي الوظيفة الثانية للجامعة بالإضافة إلى النشاط التعليمي والبحث العلمي، بل يصدق القول بأن سير الجامعة كلها من منشأها ونشاطها ومخرجاتها يصب في خدمة المجتمع فالجامعات لا تعبر عن شرف أكاديمي أو مادي وإنما الداعي لوجودها هو حاجة المجتمع لها.

وتعني خدمة المجتمع "تقديم مجموعة من الخدمات والأنشطة الموجهة إلى مجتمع معين.

ويقصد بخدمة الجامعة للمجتمع: "أن تكون الجامعة في مجتمعاتها المحلية مركز إشعاع حضاري وقوة دافعة نحو التقدم والإزدهار". (بافضلوآخرون: 2019، ص798) وتعرف أيضا بأنها: "الخدمات والنشاطات التي تقدمها الجامعات لخدمة أفراد المجتمع وتنظيماته ومؤسساته بحيث يستفاد منها في التنمية الشاملة من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية وحل المشكلات التي يعاني منها وذلك من خلال توجيه طلبة الدراسات العليا نحو ربط البحث العلمي بقضايا خدمة المجتمع". كما يمكن تعريف خدمة الجامعة للمجتمع أيضا بأن "تقوم الجامعة بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات، وتبصير الرأي العام بما يجري في مجال التعليم فكر أو ممارسة، وتقويم مؤسسات المجتمع وتقديم المقترحات لحل قضايا ومشكلاته، وأن تدلى بتصورات وبدائل، وأن تشير وتشيع فكريا تربويا داخل المجتمع" (هلولو، 2013، ص41)

في حين الدراسة تنظر لمفهوم خدمة المجتمع من زاوية الجامعة على أنه:

- العمل على مساعدة الطلاب في الحصول على وظيفة ملائمة لمؤهلاتهم العلمية.
- العمل على تخريج دفعات قادرة على العمل في مختلف القطاعات والمؤسسات سواء في الصحة، التربية، التجارة، الصناعة، السياحة وغيرها من القطاعات.
- العمل على مساعدة الطلاب على تشكيل شخصيتهم الثقافية والمعنوية، فضلا على تشكيل طريقة التفكير والتعبير لديهم عن أفكارهم بطريقة واعية ومنظمة.
- العمل على إعداد طاقات بشرية إعدادًا أكاديميًا رفيع المستوى تعمل على تزويد سوق العمل بالموارد البشرية المناسبة، التي يقع على عاتقها تطوير المؤسسات الخاصة منها والعامة على حد سواء.
- العمل على إعداد البرامج التعليمية التي تأخذ في حسابها عملية التنمية المجتمعية في المجتمع المحيط خاصةً والمجتمع الأشمل ونقصد هنا "الدولة". لذلك نجد أن من مسؤولية الجامعات البحث باستمرار عن حاجات المجتمع، وحاجات سوق العمل الذي هو في تطور وتقلب مستمرين، وابتكار اختصاصات حديثة تساهم في ضخ موارد بشرية متجددة من حيث الأداء الفكري والعملية، ما يقلل من نسب العاطلين عن العمل الذين يشكلون ضغطًا سلبيًا على عملية التنمية.
- العمل على التعرف على حاجيات المجتمع المحلي، وتنظيم زيارات ميدانية حقلية له بهدف التعرف على مشكلاته عن قرب، والمساهمة في إعداد الخطط الحقيقية والفعالة لحلها بالتشارك معه.

- العمل على تحقيق عناصر الجودة العلمية في البرامج الأكاديمية وفق معايير وأسس عالمية وذلك لأهداف عدة أبرزها إعداد موارد بشرية مهرة جاهزة للدخول إلى سوق العمل، فضلاً عن الدور الفاعل في إنماء المعرفة العلمية والتقنية وإثرائها ونشرها وتوظيفها لمصلحة بناء اقتصاد معرفي مزدهر قائم على الإبداع والابتكار.
- العمل على إعداداً جيل علمي عالي الجودة، يستطيع أن يوظف معرفته لحل المشكلات المجتمعية، ويساهم في تنمية المجتمع وتقدمه ورفع مستوى معيشة أفراده، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي فيه.
- العمل على المساهمة في تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة لأغلبية أفراد المجتمع.
- العمل على نشر المعرفة والوعي الاجتماعي والصحي والاقتصادي بين أفراد المجتمع.
- العمل على ترسيخ العلاقة القائمة بين الجامعة والمجتمع، من خلال تنمية البحث العلمي والتطبيقي وربطه بواقع العمل، إضافة لإعداد الكفاءات البشرية وتزويدها بأحدث المعارف والخبرات.

2- أهداف خدمة المجتمع:

يحدد المختصون أهداف خدمة المجتمع من قبل الجامعة في العناصر التالية:

- أهداف معرفية:** وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطوراً أو تطويراً أن انتشاراً.
- أهداف اقتصادية:** والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خدمات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات.
- أهداف اجتماعية:** والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتحظى ما يواجهه من مشكلات اجتماعية. (عبد لغفار، 1993، ص14)
- وتتمثل الأهداف الاجتماعية في مايلي:**

- تزويد المجتمع بحاجاته من القوى المدربة تدريباً يتناسب وطبيعة تغير المهن.
- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، الإدمان، نشر الوعي الصحي وغيرها.
- تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.
- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.
- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.
- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.
- إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة وهكذا يبدو أن أهداف الجامعات في المجتمعات الديمقراطية لا بد أن تختلف عن أهدافها في المجتمعات الشمولية لما

بين المجتمعات من اختلافات ولذلك يجب صيانة الأهداف التعليمية بما يتناسب مع ما حدث من تغير في أوضاع العالم.(إيناس: 1995، ص521)

في حين الدراسة تنظر لأهداف خدمة المجتمع من زاوية الجامعة على أنها:

- المشاركة في خدمة المجتمع وتنميته من خلال التفاعل المباشر والمستمر مع مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقديم المشورة العلمية والفنية لهذه المؤسسات، بما يؤدي إلى استفادة المجتمع من طاقات الجامعة وإمكانياتها.
- المشاركة في تنمية الموارد البشرية وزيادة كفاءتها من خلال توفير برامج التعليم والتدريب المستمر لجميع مؤسسات المجتمع ونشر الثقافة العلمية والإنسانية بين أبناء المجتمع.
- المساهمة في التعرف على المشكلات الموجودة بالمجتمع والعمل على تشخيصها ووضع الحلول.
- العمل على رفع كفاءة وفاعلية قطاع شؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة في العمل، فضلا على تنمية المشاركة والتعاون مع المؤسسات والمراكز التعليمية والبحثية ومؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي والإقليمي.
- العمل على إعداد وتنفيذ الخطة الإستراتيجية لخدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- العمل على المشاركة في حل المشكلات المجتمعية والبيئية المختلفة.
- العمل علي نشر الوعي في مختلف المجالات المجتمعية.

3- أبعاد خدمة المجتمع:

وتتمثل أبعاد الجامعة لخدمة المجتمع، فقد حددها الاخصائيون بثلاثة أبعاد وهي:

أ- **البعد الجغرافي:** ويطلق على هذا البعد أحيانا التعليم الإرشادي أو التعليم بغرض خدمة المجتمع المحيط بالجامعة أوالتعليم خارج جدران الجامعة، ويقصد به تقديم المناهج النظامي والتي تؤدي إلى الحصول على درجات جامعية لهؤلاء الذين لا يستطيعون الحضور إلى الجامعة، وذلك عن طريق عقد فصول دراسية نهائية أومسائية خارج الجامعة، أو عن طريق الدراسة بالمراسلة أو عن طريق التعليم عن طريق الإذاعة والتلفزيون.(بليغ: 1993، ص04)

ب- **البعد الزمني:** ويسمى هذا البعد أحيانا بالتعليم المستمر أوالتعليم العالي للكبار، ويقصد به توفير فرص الدراسة العالية للكبار الذين أتموا تعليمهم الرسمي بالمدارس بهدف تحسين مستوى الفرد وزيادة كفاءته المهنية كمواطن، وذلك عن طريق إنشاء الفصول الدراسية وإلقاء المحاضرات والتعليم بالمراسلة وتدريس المناهج القصيرة، وعقد ندوات البحث، وغير ذلك من أشكال التعليم المستمر، وفي مثل هذه الدراسات تطبيق برامج جامعية ملائمة لخدمة الكبار.(المجالس القومية المتخصصة، 1983، ص105).

البعد الوظيفي والخدمي: ويشمل هذا النوع على ما يسمى بالخدمات التعليمية والأبحاث التطبيقية ويمثل تطوير الموارد الجامعية، واستغلالها لمقابلة احتياجات واهتمامات الشباب غير الجامعي والكبار، وبغض النظر عن السن أو الجنس أو الخبرات التعليمية السابقة، كما يقوم بتقديم الاستشارات للهيئات والأفراد في المجالات المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية. (الخطيب، 1989، ص11)

في حين الدراسة تنظر لأبعاد خدمة المجتمع من قبل الجامعة في أنها تتحدد في:

- العمل على تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهام المؤسسة الجامعية في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة.
- العمل على صنع القيادات الفنية والمهنية والسياسية والفكرية المهمة له.
- العمل على إعداد الموارد البشرية المؤهلة للنهوض بأعباء التنمية بداخله.
- العمل على إجراء البحوث العلمية الجادة التي تقدم الحلول الواقعية لمختلف انشغالات المجتمع ومشكلاته.
- العمل على المساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة.
- العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمته وتنميته.
- العمل على تقديم الجامعة لخدماتها مباشرة للأفراد والجماعات والمؤسسات من خلال تحديد احتياجاتهم الفعلية والعمل على تحقيقها.
- العمل على تصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات، بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها. سواء كان ذلك في صورة برامج تعليمية أو تدريبية أو برامج لإعادة التدريب ، أو برامج تحويلية تنشئ مهن مطلوبة بالمجتمع لا يتوفر لدى الأفراد متطلباتها.
- العمل على الانفتاح على المجتمع لأنه عندما تعزل الجامعة عن المجتمع تصير معارفها متكدسة لا ترتبط بحركة الحياة المتطورة ويفقد العلم قيمته الاجتماعية بل والمعرفية أيضا ، وبذلك ينفصل التعليم عن احتياجات المجتمع ومجريات الأحداث به ولا يمكن للجامعة أن تحقق وظيفتها الرائدة في خدمة المجتمع.
- العمل على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته.
- العمل على تنمية الرغبة الجادة لدى الأفراد في البحث عن المعرفة وتحدي الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع.
- العمل على ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات ، وربما كان من إحدى الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقار تتفاعل فيها من خلالها مع الهيئات التدريسية والطالبة

والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعوّق تطورها ، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها ، وإذا تعذر انتقال شركات الصناعة إلى الجامعات فالحل البديل أن تنتقل الجامعات إليها عن طريق السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات مدة محدودة ، لأهداف معينة ، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون على مشكلات الصناعة في الواقع ، وينقلونها إلى الجامعات ، ويجعلونها مداراً لبحوثهم ونماذج علمية يدرسونها لطلبتهم بدلاً عن الاقتصار على تعليم نظريات مجردة تنتهي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها.

- العمل على فتح أبواب الجامعة للجميع دون تفرقة أو تمييز بين أفراد المجتمع وشرائحه الخدمية لكي تتمكن من تقديم كل ما يحتاجه المجتمع ابتداءً من التدريس الجامعي العادي إلى الاستمتاع بأوقات الفراغ مروراً بالمساهمة في حل الصعاب والمشكلات اليومية المؤقتة والحياتية طويلة الأجل لكل فرد أو مؤسسة صغيرة أو كبيرة وصولاً إلى المجتمع ككل.
- العمل على ضمان التعليم المستمر مدى الحياة كبدل منطقي وضروري لمفهوم التعليم التقليدي لمن لا يتيح له ظروفه الخاصة على المداومة التقليدية في الجامعة.
- العمل على التكيف مع المتغيرات التقنية التي يشهدها العالم اليوم .
- العمل على إعطاء وإتاحة الفرص لأفراد المجتمع كافة إلى تجديد معلوماتهم وفق تطور الأحداث بما يضمن لهم التقدم والازدهار من خلال برامج متنوعة بشكل غير متناه وملبي لكافة الاحتياجات والمتطلبات وفي كافة الأوقات.
- العمل على توفير الفهم العميق والتحليل المنطقي للتحديات التي يواجهها المجتمع وطرح البدائل وإثارة التساؤلات لرؤية الهدف المنشود لاختيار الوسائل الصالحة للوصول إليه.

فضلا على العمل على:

- غرس الثقة الكاملة لدى الأفراد وكافة مؤسسات العمل والإنتاج واعتبار الجامعة هي المصدر الرئيسي والقيادي في مجالات العلوم المختلفة التي يحتاجها المجتمع وعليه لا بد من وجود قناة أو أكثر، مهما كان حجمها في البداية، ترتبط بين كل فرد أو مؤسسة في المجتمع مع هذه الجامعة أو تلك بهدف إقامة التواصل وتغذية الجامعة دوماً بالمعلومات التي يعاني منها المجتمع لتقوم بدورها بالمساهمة للتخطيط والبحث لإيجاد أنجح السبل للخلاص من هذه المشكلات والمعضلات ودفع العجلة سويةً مع تلك المؤسسات أو الأفراد نحو التقدم والازدهار .
- العمل على تشكيل صفوة قيادية مبدعة تقوم بأعباء التوجيه التخطيطي والتنفيذي لاقتحام كل ما هو جديد ونافع من المعرفة والتكنولوجيا من خلال تواجد الخبراء الجامعيين في ميادين العمل داخل المجتمع ضمن مجالس المؤسسات الإنتاجية والصناعية وغيرها، والعكس هو

الصحيح بتواجد ممثلين فنيين وإداريين من هذه المؤسسات داخل الأقسام الجامعية والبحثية المعنية من أجل إتقان المعرفة النظرية أو تعديلها من خلال الممارسات الفعلية في التدريب والإنتاج بالاتجاهين على حد سواء ليصبح أكثر فاعلية وتأثيراً وإثراء كل ما هو نظري وما هو مهني تطبيقي.

- العمل الجاد على وجوب تدريب الكوادر المهنية المختلفة وانخراطها بالتدريب المستمر المتطور، والتدريب التحويلي، والتي بمجملها تُعدُّ من أهم المطالب في ضوء ثورة المعلومات والاتصالات والتغير في المهارات التي تتطلبها المهن الجديدة نتيجة التغيرات العالمية المتلاحقة في كافة المجالات، حيث أصبح ذلك أمراً مهماً جداً عند الحديث عن التنمية البشرية والتطور الاجتماعي والتقدم وإعادة الهيكلة نحو اللحاق بالركب المتسابق.
- العمل على إعادة إنتاج وتوليد معارف حديثة وتشغيلها بمحور الإبداع كخيار استراتيجي حتمي وإيجاد الجواب السليم لكيفية إنتاج المعرفة وعدم الوقوف عند الإهتمام باستهلاكها فقط، وذلك من أجل اللحاق بهذا العصر الذي تتسابق فيه تشظي المعلومات وانسيابها وتجدها بسرعة مذهلة. فلا بد من ابتداع الرؤية المجتمعية الخاصة مدعومة باستشارات ذوي الاختصاص العلميين والباحثين في الجامعات مع سياسات وقرارات وجهود تعمل سوية على تكريس إنجاح العمل والوصول إلى الهدف المنشود.
- العمل على منح الجامعة كافة أنواع الدعم المتاح والممكن مادياً ومعنوياً وسياسياً لجعلها بموقع القيادة الفاعلة مهنيّاً في كافة مجالات ونشاطات المجتمع المختلفة.

4- علاقة الجامعة بخدمة المجتمع:

تتعدد أنماط خدمة المجتمع ليس فقط بتنوع طبيعة العلاقة بين الجامعة وتلك الجماعات فحسب، بل وتنوع كذلك وفقاً للصفات المميزة لكل جماعة من تلك الجماعات، ومالها من حاجات ومشكلات تتميز عن تلك التي لغيرها، ولذا، يصعب أن نعثر على نمط واحد متفق عليه دون سواه لتصنيف هذه الخدمات، لذا فإن مجال خدمة المجتمع أوسع وأشمل من أن يتم تحديده، أو حصره في أعمال وأنشطة محددة، وإنما هو بذلك متعدد ومتنوع بتعدد وتنوع الحياة نفسها، وعلى اختلاف مكوناتها الاجتماعية والثقافية والعلمية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم يندرج تحت مفهوم خدمة المجتمع كما يمكن أن تقدمه الجامعة من إسهامات ومشاركات، فهناك الأنشطة الثقافية التي تهدف إلى تنمية المجتمع تنمية شاملة متكاملة من جميع النواحي، على أساس أن المساهمة في تثقيف أبناء المجتمع بصفة عامة، أصبحت من ضرورات العصر، كون أن الجامعة تشكل مركزاً للإشعاع العلمي، وهي من أكثر وسائل المجتمع ثراء وتأثيراً في مجال التثقيف.

كما تنشط الجامعة في خدمة المجتمع من خلال تقديم الاستشارات، وهذه نشاطات خدمات اعتيادية يقدمها أعضاء هيئة التدريس كل في مجال تخصصهم لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية، وكذلك

لأفراد المجتمع الذين يشعرون بالحاجة إلى مثل هذه الخدمات، ويعد الإنتاج، أو الخدمات، من الأساليب المباشرة للعلاقة بين الأكاديميين ومؤسسات الإنتاج، كما تعد وسيلة من أهم وسائل نقل المعرفة بين الجامعة وهذه المؤسسات، وهي من أهم وظائف الجامعات في مجال خدمة المجتمع. (المصري: 2007، ص ص 13، 14).

الدراسة ترى أن العلاقة بين الجامعة والمجتمع لا بد أن تتحدد في:

- ضرورة مساهمة الجامعة في تصميم برامج تعليمية وتدريبية وثقافية وبحثية متنوعة، وإنشاء مراكز ووحدات بحثية خاصة، تخدم المجتمع وترتقي به.
- ضرورة مساهمة الجامعة في إعداد خطط عملية وتطبيقية مرتبطة بمشاكل بيئية ومجتمعية، وإجراء الدراسات والبحوث التي تساعد على حل المشكلات التربوية المجتمعية والارتقاء بالعملية التعليمية داخل المجتمع.
- ضرورة مساهمة الجامعة في تحديث نظم الدراسة والبرامج بداخلها في ضوء احتياجات المجتمع بما يعزز ثقة المجتمع بها وبإمكانياتها.
- ضرورة مساهمة الجامعة في تحفيز وتشجيع وتنمية وعى أعضاء هيئة التدريس والطلبة على المشاركة المجتمعية فضلا على بناء اتجاهات ايجابية نحو المجتمع لديهم.
- ضرورة مساهمة الجامعة في إشراك مختلف الأطراف المجتمعية في أنشطتها.
- ضرورة مساهمة الجامعة في زيادة مستوى رضا الأطراف المجتمعية عن أنشطتها، مع السعي إلى مد جسور التعاون معها في حل مشكلات المجتمع .
- ضرورة مساهمة الجامعة في تسويق مختلف خدمات نحو المجتمع.
- ضرورة مساهمة الجامعة في تفعيل دورها في تأهيل الخريجين لسوق العمل.
- ضرورة مساهمة الجامعة في توفير الدعم المادي والتمويل الذاتي لأنشطتها المتعلقة بخدمة المجتمع.
- ضرورة مساهمة الجامعة في تعزيز وتشجيع وتطوير مركز تعليم الأفراد الذين لا تتاح لهم الفرصة لمزاولة التعليم التقليدي بداخلها لظروفهم الخاصة.
- ضرورة مساهمة الجامعة في إنشاء مركز للتدريب يتولى تدريب أعضاء هيئة التدريس والقيادات والموظفين داخلها، فضلا على تدريب أفراد مؤسسات المجتمع المدني بهدف الارتقاء بهم معرفيا ومهاريا وتقنيا .
- ضرورة مساهمة الجامعة في توجيه وحث أعضاء هيئة التدريس بالاهتمام بخدمة المجتمع من خلال عقد لقاءات ومحاضرات ومؤتمرات وندوات وتطوير كفايات أعضاء هيئة التدريس وتمييزهم مهنيا .

- ضرورة مساهمة الجامعة في إدخال موضوعات خدمة المجتمع في ندوات وورش عمل الطلاب وعقد المحاضرات العامة الثقافية والعلمية وتنظيم حملات توعية للمجتمع يشارك فيها للطلاب والأساتذة في نشر الوعي بأهمية خدمة المجتمع..
- ضرورة مساهمة الجامعة في الاهتمام بالأنشطة الطلابية التي تعزز ارتباطهم بالمجتمع في ضوء امكانات الجامعة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.
- ضرورة مساهمة الجامعة فيفتح برامج تعليمية وتدريبية تراعى الجديد في سوق العمل واحتياجاته، وتواكب التطورات المحلية والعالمية، من خلال التعليم المفتوح .
- ضرورة مساهمة الجامعة في ضمان تفاعلها مع منظمات المجتمع.
- ضرورة مساهمة الجامعة في مشاركة الأطراف المجتمعية في مجالسها العلمية بالخصوص.

تحقيق تلك المطالب من قبل الجامعة من شأنه أن يساهم في:

- إعداد الأفراد لعالم دائم التغير .
- في تغيير لدور الجامعة، إذ لم تعد للجامعة وظائفها المحددة المعروفة بتدريس الطلبة وتعليمهم وكذلك البحث العلمي والأدبي ضمن التخصصات المختلفة، بل تعدتها باستحداث وظائف أخرى مرتبطة بخدمة المجتمع محطمة الجدران والفواصل التي كانت تتوقع داخلها بكوادرها ومستلزماتها ناهيةً عزلتها عن واقع مجتمعاتها ومشاكل الناس بكافة أصنافها المهنية والاجتماعية والصحية والاقتصادية والتربوية وغيرها.
- جعل خدمة المجتمع هي الوظيفة أو الواجب الرئيس الثالث للجامعة بعد التدريس والبحث العلمي.
- توفير أحدث المعلومات وتقديم المعونة وإسداء النصائح للأفراد والجماعات والشركات والهيئات التجارية والصناعية والزراعية وكافة المجالات المختلفة الأخرى والحكومات من أجل مواجهة الصعاب والمشكلات التي تستطيع الجامعة إيجاد حلول علمية لها ضمن تخصصاتها المختلفة.
- إجراء البحوث العلمية الميدانية والأكاديمية التي تستهدف إيجاد الحلول للمشكلات والصعاب المتعلقة بالسياسات العامة في كافة مجالات الحياة .
- تنظيم برامج تدريبية قصيرة الأجل لمختلف قطاعات المجتمع، من موظفين وعاملين وفنيين ورجال الأعمال وغيرهم، وعقد مؤتمرات وندوات ولقاءات دورية منتظمة ومستمرة.
- التكيف مع المتغيرات التقنية التي يشهدها العالم اليوم في محتوى العمل.
- ضمان الدقة والصدق والواقعية في التخطيط والتنفيذ.

1-4 مبررات اهتمام الجامعة بخدمة المجتمع:

يرى عدد من الباحثين أن من أهم المبررات التي دعت الجامعة إلى الاهتمام بخدمة المجتمع تتحدد في:

- التغير السريع والانفجار المعرفي.
 - التقدم التقني الذي أحدث تطوراً سريعاً وملحوظاً في وسائل الاتصال.
 - الانفجار السكاني.
 - تطور مفهوم العمل وزيادة التخصص في المهن.
 - الاتساع في النظرة لبيئة الإنسان من المحلية إلى العالمية نتيجة ظهور مفهوم العولمة.
- لذا فإن جامعة اليوم مطالبة أن تؤدي دوراً حيوياً في تنمية أهم ثروة يمتلكها أي مجتمع وهي الثروة البشرية، ويتطلب هذا ربط الجامعة بمواقع العمل والإنتاج من خلال قنوات اتصال مفتوحة وثابتة وإقامة جسور مشتركة بما يسمح بمرور تيارات متدفقة في الاتجاهين وبما يضمن أن تكون الجامعة حس المجتمع ونبضه وتسهم بدور مباشر في عملية التنمية وتضع الحلول العلمية لما يواجهه حركة تطوره ويعوق مسيرة تقدمه، وبما يجعل المجتمع يدرك أن الجامعة أفضل مجالات استثمار وأنها الأداة الفعالة القادرة على إعادة صياغة حياته صياغة تتناسب مع عصر العلم والتكنولوجيا. (مرسي: 1998، ص 228).

في حين الدراسة ترى أن مبررات الاهتمام بخدمة المجتمع من قبل مختلف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الآتي:

- تولد الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى شركاء المجتمع بالخصوص الشركات الاقتصادية التي لا ينظر إليها اليوم على أنها كيانات اقتصادية فحسب، بل كيانات ترتبط كذلك بالمجتمع الذي تعمل فيه. فهي تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية معقدة، تتعرض فيها لضغوط من أجل تحقيق الكفاية الاقتصادية من جانب أصحاب هذه الشركات، ولضغوط من أجل تحمل مسؤولياتها سواء كانت تلك الضغوط من جانب الحكومة أو المجتمع المدني أو المستهلكين.
- تولد الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى هذه الشركات بأن تحقيق الربح سوف يتبعه بالضرورة تحقيق أهداف المجتمع بصورة تلقائية.
- تولد الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى هذه الشركات بأنها ليست مسؤولية فقط أمام مسؤوليها بل هي مسؤولية أمام أفراد المجتمع الذي تنتمي إليه.
- تولد الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى هذه الشركات بأنها لها دور اجتماعي متزايد فضلاً عن التزام أخلاقي اتجاه المجتمع، من حيث النظر للعملية الاقتصادية التي يقومون بها على أنها نشاط اجتماعي ووطني وإنساني يهدف فيما يهدف إليه إلى التنمية والمشاركة في العمل العام، وليس عمليات معزولة عن أهداف المجتمع وتطلعاته.

- تولد الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى هذه الشركات بأهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الرقابة على نشاطها.
- تولد الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى هذه الشركات بضرورة تقييم الآثار المترتبة على نشاطها على العاملين بها ومستوى رفايتهم، وعلى المجتمع المحلي والبيئة المحيطة بها، ثم على المجتمع ككل، اقتناعاً منها بأهمية ذلك ومردوده على نشاطها واستثماراتها وأرباحها ونموها واستدامتها. ومع زيادة درجة الوعي بالآثر السلبي للنشاط الاقتصادي على البيئة، والدور الهام الذي تلعبه وسائل الاتصال الحديثة في توعية المستهلكين.
- تولد الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى هذه الشركات بضرورة دعم المجتمع ومساندته.
- تولد الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى هذه الشركات بضرورة حماية البيئة سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه الشركة للمجتمع مع البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة، ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع ويعالج المشاكل البيئية المختلفة.
- تولد الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى هذه الشركات بضرورة إيجاد وتحقيق التوازن بين مصالحها ومصالح المجتمع في إطار التخطيط الاستراتيجي للعاملين.
- تولد الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى هذه الشركات بضرورة إدراج الاهتمامات البيئية والاجتماعية للمجتمع ضمن استراتيجياتها . الأمر الذي ينعكس عملياً في الكشف عن والتغلب على أوجه القصور في عملية إنتاجها ، وتحسين مستمر في نوعية منتجاتها ، ويطور تدريجياً خبرتهم في مجال التسويق والمبيعات في السوق على نطاق أوسع. وبذلك ، فإنها في نهاية المطاف تحسّن أدائها البيئي والاجتماعي ، وبالتالي قدرتها التنافسية الشاملة.
- تولد الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى هذه الشركات بضرورة التصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل.

2-4 المراحل التي مرت بها علاقة الجامعة بخدمة المجتمع:

تعتبر الجامعة حجر الأساس بالنسبة لأي مجتمع يطمح للنهوض، ويصبو إلى تحقيق التنمية في كل المجالات فهي نظام مفتوح ومتفتح يسمح بالتبادل والاتصال، ولا يمكن أن تتحقق الأهداف المرجوة منها والمساندة إليها من خلال المحافظة على وجود المعرفة العلمية وتطويرها لأجل استخدامها في النهوض بالمجتمع، وهذه الوظائف لا يمكن أن تؤديها الجامعة إلا في ظل توفر مجموعة من العوامل والشروط تعود في جانب منها إلى الهياكل والتنظيمات. وفي جانب آخر منها إلى عناصر العملية التكوينية والإنتاج المعرفي الذي تضمنه وتقدمه، والجو العام الذي تعمل فيه. (العلمي: 2017، ص 212)

إن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل، فلا توجد الجامعة أبداً من فراغ، بل لكل جامعة إقليم خاص بها، وبيئة معينة تؤثر بطرق غير مباشرة في طبيعتها ونوعية الأنشطة التعليمية أبحاثية وإرشادية، ومن ثم فإن غاية الجامعة ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه، ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها، حيث أنه ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل عن مجتمعها وتتحصر داخل جدرانها تنتقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياها.

ويرى البعض أن أمن أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي أن الجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وتؤثر فيه بطريق مباشر وغير مباشر من خلال طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة التي تقوم بها، سواء أكانت أنشطة تعليمية أبحاثية وإرشادية أو خدمية، ومن ثم فإن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي تتواجد فيه، فارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها، فليس هناك أخطر من أن تنفصل الجامعة عن مجتمعها وتتحصر داخل جدرانها تنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياها الحياتية. (قوس، ب ت، ص 06)

ويعتبر اتصال الجامعات بمجتمعاتها وتقديم مجموعة من الأدوار والأنشطة والخدمات لهذا المجتمع أمراً ضرورياً تفرضه المتغيرات المعاصرة، ويعد قيام الجامعة بخدمة المجتمع أمراً اختيارياً كما في جامعات دول العالم الثالث، كما أن عضو هيئة التدريس مطالب بدور حيوي في تقديم الخدمات المجتمعية، ويجب أن يراعى بذلك عند اختياره وتكوينه، والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون قيامه بهذه الأدوار على وجه الأمثل، واقتراح الحلول لتلك المعوقات بهدف تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات في مجال خدمة المجتمع، وتأخذ العلاقة بين الجامعة والمجتمع صيغة خاصة بسبب ما تتميز به أهدافها وفعاليتها ومدخلاتها، وأهم جوانب هذا التمييز أن العنصر الأساسي في هذه العلاقة هو العنصر البشري، فالجامعة تستقطب من المجتمع أعلى فئاته علماً وثقافة.

ومن خلال التطور التاريخي لتطور الجامعة وعلاقتها بالمجتمع، يمكن تمييز ثلاثة مراحل تاريخية لعلاقة الجامعة بالمجتمع:

المرحلة الأولى: وهي التي تبدأ بنشأة الجامعات في العصور الوسطى، حيث كانت الجامعات لا تهتم إلا بالدراسات الفلسفية واللاهوتية، وكانت الجامعات في تلك المرحلة تكاد منفصلة تماماً عن مجتمع.

المرحلة الثانية: وهي في عصر النهضة والاكتشاف الجغرافية، وفيها بدأت الجامعات تهتم بالبحث في العلوم بفرض التعرف على أسرار الطبيعة وإحياء الفنون القديمة وتطويرها

المرحلة الثالثة: هي المرحلة التي نتجت عن الثورة الصناعية والتكنولوجية، وفيها ظهر الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالدراسات الهندسية وغير ذلك، وتحولت الجامعات من جامعات تعنى مراكز للأدب والعلوم الفلسفية والدينية والقانونية، وإنما قطعت شوطاً كبيراً في الدراسات العلمية والتطبيقية المرتبطة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المرحلة الرابعة: فقد فرضتها العديد من الظروف والتغيرات العالمية والمحلية، حتى أصبح المجتمع يواجه حاجات من نوع جديد، وعلى الجامعة أن تستجيب للحاجات أو تتعزل عن المجتمع، وهذه الحاجات تتعلق بمشاكل البيئة وقطاع الإنتاج والخدمات بالإضافة إلى الحاجات الخاصة بأفراد المجتمع، وهذا يعني ألا تقتصر الجامعة على خدمات أبنائها أو خريجها فقط، بل تمتد خدماتها لأبناء المجتمع جميعاً من غير طلابها، وذلك ليجدوا في رحابها العلم والثقافة والمعالجة العلمية لمشكلاتهم الاجتماعية، وهذا يعني أن تصبح العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة وثيقة بحيث تمتد داخل الجامعة وخارج أسوارها، وتتداخل في المجتمع، وكذلك يمتد المجتمع وفروعه داخل الجامعة بحيث تستطيع الجامعة أنتحل مشكلاتها.

المرحلة الحالية: من حياة العالم تتسم بسرعة التطور التكنولوجي والتغيير مما يجعل مهمة الجامعة في مجتمعها أدق وأصعب لملاحظة هذا التطور. (هلالو: 2013، ص ص 48، 49)

خدمة المجتمع هي الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو بعض أفراد المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية، وعن طريق تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هاته الاحتياجات عن طريق الجامعة ووكلياتها ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها، كما أن الجامعة تخدم المجتمع عن طريق حل مشكلاته، وتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة، وتهدف إلى تمكين أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئات من تحقيق أقصى إفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمه بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية.

فالجامعة تقدم خدمات تعليمية وأبحاث تطبيقية وتقوم باستخدام مواردها لمساعدة احتياجات الشباب غير الجامعي والكبار واهتماماتهم بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الهبرات التعليمية السابقة.

وتستقطب الجامعة من المجتمع أعلى فئاته علماً وثقافة، وكل تغيير يطر- على المجتمع ينعكس على الجامعة، وكل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه، فالجامعة لا تتفصل عن المجتمع، وعلاقتها بالمجتمع كعلاقة الجزء بالكل. (عطار، بوربعين: http :

(www.alnoor.se

الدراسة ترى بالعموم أن خدمة المجتمع من قبل مختلف المؤسسات التي تشكله قد مرت بعدد من المراحل يمكن إيجازها في:

مرحلة الرعاية الاجتماعية:

تعتبر الرعاية الاجتماعية قديمة منذ مجيء المجتمع الإنساني، وهي بهذا المقصود تصبح أحد النظم التي تكونت مع المجتمع الإنساني وازدهرت بازدهاره، وهي المناظرات التي لا يمكن الاستغناء عنها في حياة الناس، حيث أن إشباع حاجاتهم شأنها في ذلك شأن النظم الاجتماعية الأخرى، ومن ثم لسياسات الرعاية الاجتماعية أهميتها الكبرى سواء في المجتمعات المتحضرة أو غير المتحضرة،

لاتصالها بصورة مباشرة بقضايا الرعاية الاجتماعية وفعاليتها، والتي تستهدف مقابلة حاجات ومشكلات الإنسان، وضمان نوعية حياة كريمة له، فضلاً على تنمية شخصيته لخلق منه الفرد الفاعل في المجتمع. وتعتبر سياسات الرعاية الاجتماعية أيضاً في مكانة سياسات مجتمعية، يجب أن تكون مفهومة وتعبّر عن طموحات المجتمع وآماله في جميع مجالات الرعاية الاجتماعية، التي تمتلكها الحكومات، وتكون أيضاً بمكانة الإطار العام الذي ينبغي أن يتم من خلاله وضع الخطط التنموية الاجتماعية حتى تساهم في تحسين نوعية حياة الإنسان في أي مجتمع كان، وعلى هذا الأساس فإن المراجعة المستمرة لسياسات الرعاية الاجتماعية لم تعد خياراً بل ضرورة فرضتها المتغيرات المحيطة لضمان الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، والذي بدوره يوفر للدولة أرضية صلبة للتقدم والرقى من أجل تجاوز التحديات التي يواجهها المجتمع. كما يجدر الانتباه في هذا الصدد أنه لا يوجد على الصعيد العالمي نموذج يحتذى به للرعاية الاجتماعية، بل أن نظم الرعاية الاجتماعية تتنوع من دولة لأخرى طبقاً لدور الدولة والأسرة والسوق، في توفير الخدمات والمساعدات الاجتماعية وضمان الدخل، إلى جانب شمولية الخدمات التي تتصل مباشرة بحقوق المواطنة ومزايا العمل، بالإضافة إلى التفاوت في سخاء المزايا والخدمات الاجتماعية. حيث يمكن التمعن إلى الرعاية الاجتماعية بكونها نظاماً متخصصاً لقيادة وتوجيه التغير الاجتماعي، فهي بذلك تهدف إلى خلق نظام لإحداث التغيير، وتأمين درجة ملائمة من الحياة للأفراد وجماعات المجتمع، كما تعد وسيلة رئيسية لتحقيق التوازن والثبات الاجتماعي، عن طريق منظور ديناميكي تمتد جذورها عبر التاريخ. وبذلك فإن الرعاية الاجتماعية تعتبر بأنها نسق متكامل من الخدمات والأنشطة والبرامج الدائمة غير الدائمة، التي تنشئها الحكومات وتشارك فيها جميع المؤسسات سواء في المجتمع الأهلي أو الخيري أو التطوعي، في إطار النظام الاجتماعي القائم لإشباع حاجات الأفراد، وتحسين مستوى معيشتهم، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز قيم التكافل بين مختلف فئات المجتمع.

بذلك يمكن النظر إلى الرعاية الاجتماعية بوصفها:

- نظاماً متخصصاً لقيادة وتوجيه التغير الاجتماعي.
- نظاماً لإحداث التغيير وهدف إلى تأمين مستوى مناسب من الحياة لكافة أفراد وجماعات المجتمع .
- وسيلة أساسية لتحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي من خلال (منظور ديناميكي).

يبقى أن نشير أن:

- الرعاية الاجتماعية: تمتد جذورها عبر التاريخ وبلغت نموها عن طريق محاولة مواكبة متطلبات الثورة الصناعية وخاصة خلال القرن التاسع عشر، لأنه مع قيام الثورة الصناعية أنهار النظام الزراعي التقليدي وظهرت الآلة الصناعية فحدث تفكك اجتماعي وتغيرات اجتماعية كبيرة أدت إلى تشوهات في البنية الاجتماعية.

- لقد مر الاعتراف بالعاملين في برامج الرعاية الاجتماعية بثلاث مراحل هي:
- المرحلة الأولى: تم تسميتهم برجال الإحسان.
- المرحلة الثانية: تم تسميتهم بالمصلحين الاجتماعيين والمختصين بالأعمال الخيرية.
- المرحلة الثالثة: أطلق عليهم مسمى الأخصائيين الاجتماعيين.

فضلاً أنه:

- تطور مفهوم الرعاية الاجتماعية من مجرد فعل خيري غير منظم أو عفوي نابع من الرغبة الذاتية إلى نظام عاماً.
- تطور مفهوم الرعاية الاجتماعية من مجرد خدمات لإحسان التطوعي إلى برامج مقننة للخدمات الاجتماعية.
- تطور مفهوم الرعاية الاجتماعية من مجرد الرعاية بالنسبة للفقراء إلى مفهوم الرعاية كحق من حقوق المواطنين الغني منهم والفقير.
- تحول مفهوم الرعاية الاجتماعية إلى فكرة أخلاقية.
- تحول مفهوم الرعاية الاجتماعية من الوظيفة المؤقتة أو الاحتياطية إلى الوظيفة الثابتة أو الإنمائية.
- تحول مفهوم الرعاية الاجتماعية من مفهوم الصدقة إلى الحقوق الأساسية للمواطن.
- تحول مفهوم الرعاية الاجتماعية من الحد الأدنى إلى الحد الأعلى.
- تحول مفهوم الرعاية الاجتماعية من إصلاح الفرد إلى الإصلاح الاجتماعي.
- تحول مفهوم الرعاية الاجتماعية من التخصيص إلى التعميم.
- تحول مفهوم الرعاية الاجتماعية من القطاع الشخصي إلى القطاع الحكومي.
- تحول مفهوم الرعاية الاجتماعية من رعاية الفقراء إلى دولة الرعاية.

مرحلة الخدمة الاجتماعية:

تعدّ الخدمة الاجتماعية من أهمّ المهن على الإطلاق، فهي من مهن المساعدات الإنسانية التي تقوم على أسس ومتطلبات المهن المهمة، وذلك من حيث توفر الأطر العديدة التي تُثري هذه المهنة كالإطار النظري والمعرفي، ووجود المتخصصين والمعاهد والكليات لتعليمها ورفع مستوى العاملين فيها ثقافياً، وتجمع بين الاختصاصيين الاجتماعيين الموجودين فيها القيم الأخلاقية الرفيعة التي تُنظم علاقتهم مع بعضهم وعلاقتهم بالعملاء والمجتمع. أصبحت الخدمة الاجتماعية تُنافس باقي المهن الأخرى في الأهمية والحداثة، فهي تنمو وتتطور بشكل مستمر وذلك من أجل تلبية حاجاتها، والسعي لتحقيق أهدافها، ومقدرتها على مواجهة القضايا العنصرية المستجدة وكيفية التعامل معها وفق إطار علمي ووعي معرفي كبير، فالخدمة الاجتماعية هي مؤسسات منظمة لها مهام وأعمال عديدة، وذلك لتحقيق أهداف تم وضعها ودراستها، بعيدة كل البعد عن المردود المادي.

يرى الكثيرون أنّ الخدمة الاجتماعية تتشعب أنشطتها واتجاهاتها في مساعدة الأفراد والجماعات، فهي لا يقتصر عملها على المساعدة وعلاج المشكلات الحياتية التي يمر بها الأفراد، أو تحقيق التوافق لهم مع البيئة المحيطة

بهم، وإنما توجدُ الطُّرق والحلول لتغيير الأوضاع المُنتشرة في المجتمع والأنظمة المُختلفة القائمة فيه، وذلك بما يُناسبُ حلّ هذه المشكلات، وبعد ذلك تُحسن الخدمة الاجتماعية المُستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وحالة الإسكان، وتوجدُ فرص عملٍ للعاطلين، أو تدعو لإصدار تشريعاتٍ جديدة تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية بشكلٍ عام.

لقد لاقت الخدمة الاجتماعية اهتماماً كبيراً من قِبل الباحثين والعاملين في مؤسسات حقوق الإنسان، وذلك نظراً لعظم الأعمال التي تؤديها على المُستوى الإنساني بعيد المدى، ولذلك فقد عرّفوها بتعريفاتٍ عديدة، ومن هذه التعريفات مهنة مُعيّنة ذات أنشطة عديدة تُساعد الأفراد والجماعات والمُجتمع، وذلك لترجمة المقدرات والمؤهلات التي لديهم، ودعمها ليتّم إيصالها إلى مرحلة التفاعل الاجتماعي بصورةٍ جيدة. مساعدة الفرد أو الجماعة على استغلال إمكاناته المُختلفة، وإمكانات مجتمعه، وذلك بهدف التغلب على الصعوبات التي تعوق أدائه لوظيفته الاجتماعية.

بذلك تهدف الخدمة الاجتماعية إلى:

- مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات حتى تصل إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاجتماعية والنفسية والجسمية.
- مساعدة الأشخاص في كافة المستويات الاجتماعية وتحسين ظروف الحياة لكافة قطاعات المجتمع.
- كما تهدف الخدمة الاجتماعية إلى ربط رفاهية الأفراد برفاهية المجتمع الذي يعيشون فيه.
- مساعدة المواطن المحتاج وأسرته في الحصول على المساعدة الاقتصادية الضرورية عن طريق التأمين الاجتماعي أو المساعدات العامة أو المساعدات الخاصة.
- زيادة حجم الطاقة المنتجة في المجتمع.
- تجنب المجتمع أعباء اقتصادية واجتماعية مستقبلية.
- تدعيم قيم التكافل الاجتماعي.
- الاكتشاف المبكر لأمراض المجتمع ومظاهر التفكك فيه.

المرحلة الثالثة: خدمة المجتمع:

إن خدمة المجتمع هي إحدى المهن الإنسانية الحديثة التي تهدف إلى رفع كفاءة الأفراد والجماعات داخل المجتمع على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً على تنميتهم وتطويرهم، كما ينظر إليها كأداة تتحقّق بها رفاهية المجتمع، وتعتمد هذه الأداة على استثمار الطاقة البشرية الموجودة وتحفيزها على العمل والبناء، وتعمل على ربط الأفراد بالمجتمع والبيئة المحيطة بهم.

إن خدمة المجتمع لا تقتصر على مجال معين، فهي تشمل:

- المجال الأسري، المجال المدرسي، المجال الطبي، مجال الأحداث، مجال رعاية الشباب.... وغيرها.

تهدف خدمة المجتمع بالإسناد إلى:

- البقاء على اتصال مع الآخرين.
- مساعدة الآخرين في الحصول على خبرات جديدة في مجالات مختلفة ومقابلة أشخاص متخصصين في تلك المجالات.
- اكتشاف المواهب الشخصية التي يجاهلها المجتمع.

بذلك تعمل خدمة المجتمع على:

- زيادة حجم الطاقة العاملة في المجتمع وزيادة فاعليتها.
- تدعيم قيم التضامن الاجتماعي وتعميق الشعور بالولاء عند الأفراد نحو مجتمعهم.
- اكتشاف مصادر ومنابع المشكلات الاجتماعية والوقوف على أسبابها والعوامل التي تؤدي إليها مما يساعد على دراستها ووضع الحلول لعلاجها.
- تأكيد قيم العدالة في المجتمع وتحقيق الشعور بالعدل بين الناس وتوجيه الخدمات المجتمعية التوجيه الصحيح.
- العمل مع الفرد لحمايته ووقايته من الوقوع في المشكلات المستقبلية.
- إيقاظ الطاقات والقدرات الكامنة لدى الأفراد لاستثمارها والاستفادة منها بجانب إمكانيات المجتمع .
- تدعيم التضامن والتعاون مع الأفراد وتنمية شخصياتهم بما يحقق التوافق الاجتماعي لديهم وذلك عن طريق المحاضرات والندوات والأسلوب التربوي الأمثل في التعامل .
- مساعدة الأفراد على مواجهة المشكلات الفردية على اختلاف أنواعها والتي تعوق أدائهم لأدوارهم الاجتماعية.

فضلا على:

- تنظيم المجتمع من حيث تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف حسب أهميتها، ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل والوقوف على الموارد الداخلية والخارجية التي تتصل بهذه الحاجات والأهداف، ثم القيام بعمل بشأنها.

تحقيق تلك الغاية تتم من حيث:

- ضرورة مراعاة ظروف المجتمع وأوضاعه من حيث عمق المشكلات ونوعها واحتياجات التي يعمل على إشباعها، ومدى توافر الموارد المادية والبشرية لإشباعها.
- ضرورة مراعاة مدى استجابة سكان المجتمع من حيث إدراكهم لمشكلاتهم، واحتياجاتهم ومواردهم ومدى استعدادهم وقدراتهم للرغبة في العمل المشترك لإشباع احتياجاتهم والتغلب عليها.
- ضرورة مراعاة مدى توفر أجهزة خدمة المجتمع التي يتحرك من خلالها العاملون بالمهنة لمساعدة المجتمع.
- ضرورة مراعاة مدى التقدم العلمي والأساليب الفنية التي توفرها المهنة لمؤسساتها والعاملين فيها.

- ضرورة العمل على إيجاد الحلول للمشكلات المجتمعية عن طريق إنشاء المؤسسات والهيئات والتنظيمات اللازمة، وكذلك العمل على توفير الموارد المادية والإمكانيات المادية اللازمة لمواجهة المشكلات المجتمعية.
- ضرورة العمل على تنمية وعي المجتمع على حل مشكلاته بنفسه أي تنمية قدرة المجتمع على مواجهة مشاكله بالاعتماد على جهوده الذاتية.
- ضرورة العمل على جمع المعلومات التي تساعد على التخطيط والتنفيذ السليم.
- ضرورة العمل على إنشاء الخدمات الجديدة والبرامج اللازمة، أو تعديل البرامج الموجودة أو إنهاؤها.
- ضرورة العمل على رفع مستوى الخدمات الموجودة وزيادة فعاليتها.
- ضرورة العمل على تقوية الروابط وتنسيق جهود الهيئات والجماعات والأفراد المهتمين ببرامج وخدمات الرعاية الاجتماعية.
- ضرورة العمل على تثقيف الجمهور وزيادة وعيه بالاحتياجات الاجتماعية والموارد وأهداف الرعاية وخدماتها وطرقها.
- ضرورة العمل على تشجيع المواطنين على الاشتراك في برامج الرعاية الاجتماعية وبذل المعونة لها.

5- الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع:

تعد خدمة الجامعة للمجتمع الترجمة الفعلية لوظائف الجامعة من أجل تكيف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتكنولوجيا، وأيضاً مع الحاجات الثقافية والمتزايدة التي تمت نتيجة اتساع وقت فراغ والتسهيلات التي قدمتها وسائل الاتصال الحديثة.

وتتنوع مجالات خدمة المجتمع وتتعدد طبقاً لظروف وإمكانيات كل جامعة على حدة، وكذلك طبقاً لظروف المجتمع المتغير، ولذلك نجد هنالك تبايناً واضحاً بين ما تقدمه الجامعات في هذا المجال، وأياً كانت تلك المجالات فإنها عبارة عن أنشطة وممارسات بهدف تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع في جوانبها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية)، وذلك عن طريق استغلال كل القدرات الفعلية والموارد المادية لمؤسسة التعليم العالي لتحسين أحوال المجتمعات.

وقد صنفت مجالات خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعات في ثلاثة أنماط هي:

البحوث التطبيقية: وهي بحوث تستهدف حل مشكلة ما أو سد حاجة المجتمع لخدمة أو سلعة تحدد ظروف وأوضاع معينة.

تقديم الاستشارات: وهي خدمات يقوم بها الأساتذة الجامعة كل في مجال تخصصه لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية، وكذلك أفراد المجتمع الذين يشعرون بالحاجة إلى مثل هذه الخدمات.

تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية: للعاملين في مؤسسات الإنتاج بما يحقق التربية المستمرة وما يتبعه من نمة مهني.

وهناك من حدد مجالات خدمة الجامعة إلى نوعين:

داخل الجامعة: وتتلخص في المشاركة في الأنشطة الطلابية غير الدراسية وتوجيهها حسب مجالات الاهتمام عضه هيئة التدريس أو هواياته في الشؤون الثقافية والاجتماعية أو الرياضية أو الفنية وغير ذلك، أو قد ما يقام من معسكرات للخدمة موجهة للبيئة المحلية.

خارج الجامعة: وتكون لكل في مجال تخصصه وحددها فيها:

- القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع وتسهم في حلها.
- تقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص.
- المشاركة في الندوات وإعداد المحاضرات الهامة.
- الإسهام في الدورات التدريبية لتأهيل الأخير في الدولة.
- نقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية.
- تأليف الكتب العلمية الموجهة لغير الطلاب.

بينما صنف آخرون مجالات خدمة الجامعة للمجتمع بما يلي:

- الاستشارات العلمية التي تقدمه الجامعة لمؤسسات المجتمع وأفراده.
- التدريب والتعليم المستمر الذي تقدمه الجامعة للكوادر الوظيفية.
- البحث التطبيقي الذي يسعى إلى دراسة مشكلات المجتمع ومؤسساته والعمل على حلها.
- نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع المحلي من خلال الندوات والمحاضرات وبرامج التعليم المستمر؛
- النقد الاجتماعي البناء لتوجيه حركة المجتمع في إطار الأهداف.
- إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر.
- إتاحة الفرصة أمام هيئة التدريس من ذوي الخبرة لتستفيد بهم المؤسسات المختلفة في مجالات الإنتاج والخدمات.
- القيام بالبحوث والمؤتمرات التي تسهم في ترقية المجتمع وحل مشكلاته هذا بالإضافة إلى الاستشارات العلمية التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع؛
- تعليم الكبار من جميع الأعمار (التعليم المستمر) والتدريب المستمر للمهنيين لرفع كفاياتهم وإكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة؛
- نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع المحلي من خلال الندوات والمحاضرات التي تساعدهم على حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم؛

- عقد الحلقات والندوات والمؤتمرات العلمية لخريجها لكي يلموا بكل ما يستحدث في مجالات تخصصهم ومعالجة المشكلات التي تواجهه في الحياة العلمية؛

- تقدم لطلابها برامج تثقيفية ترفع مستواهم الثقافي وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم. (هــو: 2013 النشر ص50)

الدراسة ترى أن طبيعة الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع تتحدد في:

الحرص على اعتماد الجودة في التعليم العالي من حيث:

- أن تكون أهداف النظام التعليمي العالي واضحة ومُبينّة وذلك بهدف تحسين الإنتاج والقيام بتطويره.
- أن يكون النظام التعليمي العالي محتوياً على منهج للقيادة قادر على الأخذ به نحو الأفضل.
- ضرورة وضع برامج تعليمية من شأنها العمل على رفع المستوى الذاتي للأشخاص.
- ضرورة العمل على ضمان جودة المناهج المُعطاة للطلبة.
- ضرورة العمل على بناء العملية التعليمية على بنية تحتية ذات جودة ممتازة.
- ضرورة العمل على توفير أُطرٍ تعليمية وإدارية ذات كفاءة.
- ضرورة الحرص على جودة التكوين الأساسي بشكل مستمر.
- ضرورة العمل على منح المستفيدين انطباعاً إيجابياً حول خدمات الجامعة.
- ضرورة العمل على الاستخدام الأمثل لكل ما تمتلكه البيئة التعليمية من موارد بشرية ومالية.
- ضرورة العمل على ضمان الاستمرارية في تطوير البيئة التعليمية وتحسينها.
- ضرورة العمل على تقييم مدى نجاح الجودة الشاملة في التعليم ممّا يحصل عليه من نتائج التحصيل الدراسي.
- ضرورة العمل على توفير بيئة عمل مناسبة وثقافة تنظيمية تتلاءم مع متطلبات المؤسسة التعليمية وأهدافها.
- ضرورة الحرص على قياس الأداء وجودته.

- ضرورة العمل على توظيف الإدارة الفعّالة للموارد البشرية الخاصة بالجهاز التعليمي.
- ضرورة العمل على تأهيل الأفراد في البيئة التعليمية من خلال تعليمهم وتدريبهم.
- ضرورة العمل على إشراك كافة العاملين في بذل الجهود لغايات تحسين مستوى الأداء.
- ضرورة العمل على خلق نظام معلومات خاص بإدارة الجودة الشاملة.

الحرص على اعتماد الجودة في البحث العلمي من حيث:

- النظر إلى البحث العلمي على أنّه من أهمّ أسباب الرفاهية المجتمعية.
- أن يعمل على الكشف عن المعلومات الجديدة التي تُسهم في تطوير المعارف الإنسانية وتوسيع آفاقها.

- أن يعمل على تسهيل حياة الإنسان، ويساعد في دراسة الظواهر، والمشكلات، والتحديات التي تواجه المجتمع.
- أن يسعى إلى اكتشاف الحقائق، والوصول إلى حلّ المشكلات عبر جمع الأدلة والبيانات، والعمل على اختيارها علمياً بقصد التحقق من صحتها، أو تعديلها، وإضافة معلومات جديدة لها بغية الوصول إلى النتائج من خلال وضع النظريات والقوانين.
- أن يعمل على نشر الوعي والثقافة.
- أن يرتبط بالواقع المعاش.
- أن يقدم خدمة معرفية، وعلمية للناس.
- أن يثري المجتمع بالمعلومات.
- أن لا يبقى مجرد أبحاث نظرية، وبالتالي لا يستفاد من تطبيقها.

الحرص على اعتماد الجودة في الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة من حيث:

- العمل على توصيل المعرفة لمن يحتاجها من أفراد وجماعات المجتمع.
- العمل على إعداد باحثين متخصصين، وخلق أجيال من الأساتذة الجامعيين المتميزين.
- العمل على تنمية روح البحث الجاد لدى الطلبة والباحثين.
- العمل على تشجيع الأبحاث الجادة والمفيدة.
- العمل على بناء مراكز الأبحاث التي تعيشهموم وطموحات المجتمع.
- العمل على تزويد الطلبة والأساتذة بالمعارف والمهارات الجديدة اللازمة لمواجهة تحديات التنمية المستدامة في المجتمع.
- العمل على رصد مجمل التغيرات التي تحدث في المجتمع.
- العمل على حماية المجتمع من مجمل المخاطر التي تهدده في كافة المجالات.
- العمل على أن تكون الجامعة القوة الدافعة نحو بناء الحياة المرجوة .

خلاصة الفصل:

من خلال المعالجة النظرية لعناصر الفصل توصلنا إلى أن:

- خدمة المجتمع تعد من أبرز الوظائف الحالية للجامعة في الوقت الحاضر.
- لا مكان في الوقت الحاضر للجامعة المنعزلة عن المجتمع ومشكلاته.
- أن الجامعة الفعالة هي التي تكون وثيقة الصلة بحياة أفراد المجتمع وحاجاتهم ومشكلاتهم والقادرة علي إحداث التنمية الشاملة بداخله.
- أنالجامعة الفعالة هي التي تكون قادرة علي الإسهام بدور كبير ومتزايد في تنمية الموارد البشرية في ضوء ما تملكه من قوي بشرية وإمكانيات مادية، وفي ضوء الدور المحتمل أن تلعبه مخرجات هذه المرحلة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أن مساهمة الجامعة في خدمة المجتمع متعددة ومتنوعة إذ تتحدد في:
- في إعداد الأطر البشرية المؤهلة والمدرّبة بدرجة عالية معرفياً ومنهجياً لقيادة التنمية الاجتماعية بمفهومها الشمولي.
- في القيام بوظيفة البحث العلمي من حيثالمساعدةعلى الكشف عن الظواهر الاجتماعية ووصفها وتفسيرها ، وفي الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية.
- فيالمساهمة مع بقية مؤسسات المجتمع في بناء مجتمع يقدر العلم ويطبقه في مختلف مجالاته الحياتية ويحكمه فيما يتخذه من قرارات تمس حاضره وتتصل بمستقبله .
- في المساهمة في تكوين وعي علمي وثقافي واقتصادي وسياسي لمختلف الظواهر الاجتماعية المتواجدة بداخله لدى مختلف شرائح المجتمع.

الفصل الرابع :

المسؤولية الإجتماعية للجامعة

تمهيد:

إذا كان مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية لدول العالم الثالث، بما فيها العربية جديداً، فإنه قديم لنظيراتها الغربية، فهو نتاج أحداث بارزة شهدتها العالم والمتمثلة بالخصوص في تطور العمل النقابي المطالب بتحسين ظروف العمال، فضلاً عن تأثير الممارسات الاقتصادية الرأسمالية السلبية خصوصاً في مظاهرها الأولى التي تركزت على تغليب الطابع المادي والربحي للشركات على حساب الجوانب الأخلاقية والاجتماعية، إضافة إلى انحسار دور الدولة ورعايتها الاجتماعية.

بالمجمل يعني مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية والاجتماعية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن. أو التزام هذه الأخيرة بالمعايير الأخلاقية والقانونية من حيث ممارستها لنشاطاتها وأعمالها بشكل يتسم بالمسؤولية تجاه العاملين فيها وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

ومن المهم التنبيه إلى أن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الاقتصادية أو الاجتماعية ليست مجرد عمل خيري، بل هي استثمار في المجتمع. كما أنها لا تعني إدارة المنظمة فحسب، إنما تشمل جميع العاملين فيها.

وبما أن الجامعات مؤسسات اجتماعية فإنها مطالبة اليوم كغيرها من المؤسسات الأخرى المشكلة للمجتمع بتطبيق مفهوم المسؤولية المجتمعية تطبيقاً كاملاً، من خلال برامجها الدراسية، ودراساتها وأبحاثها وجهود أعضاء هيئة التدريس وطلابها والموظفين فيها، فضلاً عن الجهود المباشرة في دعم وتبني البرامج المجتمعية، وترسيخ الشراكات الإستراتيجية مع القطاعات المجتمعية المختلفة. مع ضرورة تسخير كل إمكاناتها وبرامجها الدراسية، ونتائج أبحاثها لخدمة قضايا المجتمع، ومن ذلك التعامل مع قضايا البطالة، والمياه، والطاقة.. وغيرها من القضايا الحيوية التي تتطلب جهوداً متكافئة وتنسيقاً بين الوزارات المعنية والجامعات.

إن نجاح الجامعة يقاس بقدرتها على معالجة قضايا المجتمع المحلي، بل والمجتمع العالمي ككل، من خلال البحث في التحديات المحلية والعالمية؛ مثل: البطالة والتصحر والتغير المناخي، والفقر، والصحة وشح المياه والطاقة البديلة.. وغيرها من القضايا الكبرى ذات الأهمية القصوى، وليس فقط بقبول وتخريج الطلاب، أو نشر أبحاث خاصة بالترقية أو ما شابه ذلك من أدوار تقليدية.

خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى القضايا التالية:

مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية.

أبعاد ومجالات المسؤولية الاجتماعية.

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

نظرا لزيادة أهمية المسؤولية الاجتماعية، فقد ظهرت العديد من التعريفات التي حاولت تحديد التعريف الدقيق للمسؤولية الاجتماعية، وأهمها تعريف منظمة المقاييس العالمية (ISO260000) والتي عرفت بأنها: "مسؤولية المنظمة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاه المجتمع، فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين، فالمسؤولية المجتمعية تعد التزاما على منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة المجتمعية مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها". (الرواشدة: 2017، ص206)

كما يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير ودائم التطور وهو يرتبط بالتنمية المستدامة، حيث يوجب على المؤسسات بجانب البحث عن الثروة والربح الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يتوجب عليها كذلك العمل في إطار من الشفافية ومراعاة أخلاقيات الأعمال الخيرية لتشتمل توفير آليات فاعلية للتصدي للتحديات الاجتماعية القائمة ومحاولة إيجاد الحلول لديها، وتوفير الدعم والمساندة من قبل إدارتها العليا ومجالس إدارتها من أجل التوصل إلى التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل لها سواء محليا أو عالميا. (ضيافي: 2009، ص15)

ويمكن تعريفها أيضا بأنها: "التزام أخلاقي بين المنظمة والمجتمع، تسعى من خلاله المنظمة إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع بشكل عام، والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها المستقبلي". (بوديل، مزياني: 2020، ص377). كما تعرف على أنها "التزام المنظمة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عبر المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة المجتمعية، مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمات، ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل، وحل مشكلة المواصلات وغيرها". (الصيرفي: 2007، ص24)

الدراسة تعرف المسؤولية الاجتماعية للمنظمات على أنها تصرف المنظمات على نحو يتسم بالمسؤولية والمسائلة، ليس فقط أمام أصحاب حقوق الملكية، ولكن أمام أصحاب المصلحة الأخرى بمن فيهم الموظفون والعملاء والحكومة والشركاء والمجتمعات المحلية والأجيال القادمة. فضلا على التزام المنظمات بالتصرف المسؤول تجاه مجموعة من الأطراف وهم أصحاب المصلحة، ومن أهم الأطراف المستفيدة من برامج المسؤولية الاجتماعية نجد كلا من المجتمع والبيئة، وهذا يعكس أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء ليعزز دور ومكانة المنظمات في المجتمع ليس فقط ككيان اقتصادي إنما أيضا ككيان اجتماعي يساهم في حل مشكلات المجتمع و الحفاظ على البيئة التي يعمل في إطارها.

2- التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية:

إن المسؤولية الاجتماعية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها صفة الديناميكية والواقعية والتطور المستمر كي تتلاءم بسرعة وفق مصالحها بحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والايكولوجية، ورغم ذلك يصعب تحديد مراحل دقيقة لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وذلك لتداخل الأحداث وتأثيراتها المتبادلة، غير أن المتتبع لهذه الأحداث يستطيع أن يلمس تغيرات مهمة وإضافات نوعية أدت إلى إثراء المفهوم، إذ أُنشئ فكرة المسؤولية الاجتماعية جاء كنتيجة لمشكلات كثيرة وأزمات عديدة ارتبطت لنظرة المؤسسة لمصلحتها الذاتية على حساب المجتمع الذي تعمل فيه حتى صار من الصعب الاستمرار لحرية لظهور ظروف جديدة ووعيا اجتماعيا وبيئيا ومفاهيم حديثة تقوم على مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي تطور بنمو احتياجات المجتمع ومدى تبني المؤسسات لهذا الاتجاه الجديد عبر الفترات الزمنية المختلفة، فبدأ بالمرحلة الثلاث لظهور مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع العاملة به ومختلف النظريات التي تطرقت لهذا الموضوع وصولا إلى اختلاف وتباين المفاهيم وصعوبة تحديد تعريف دقيق وشامل لمصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

في بداية الأمر ظهرت فكرة المسؤولية الاجتماعية عقب الثورة الصناعية وارتبطت نشؤها بقيام المشاريع الصناعية وما عاشته المؤسسات في تلك الفترة من تقدم بفضل مختلف الاختراعات العلمية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق الهدف الأسمى للمؤسسة المتمثل في تعظيم الأرباح مستفيدة بذلك كل الموارد المتاحة من طبيعة وبشرية حيث تم تشغيل الأطفال والنساء لساعات طويلة وفي ظروف عمل قاسية وأجور متدنية، مفترضة أن مسؤولية المؤسسة تنحصر في إنتاج سلع وخدمات مفيدة للمجتمع فقط والتي من خلالها تحقق عوائد مجزية للمالكين.

وقد ظلت هذه النظرة قائمة خلال القرن التاسع عشر والرابع الأول من القرن العشرين، ولكن مع تضخم حجم المؤسسات وما رافق ذلك من أزمات اقتصادية واستغلال للأيدي العاملة وتدني الأجور وظهور التكتلات النقابية برزت مرحلة جديدة كان من خلالها الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الداخلية من جهود كتأمين السلامة والأمن في مكان العمل، تقليص ساعات العمل، الرعاية الصحية... الخ.

ومن جهة أخرى وكنتخفيف للضغوط الكبيرة التي أفرزها التأثير المتزايد على البيئة اتجهت المؤسسات إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الخارجية والمرتبطة بالبيئة، الزبائن، المنافسين، الحكومة، الموردين.... (الغالب: 2008، ص 54)

في هذا الصدد أشار (Henry L. Gantt) إلى أن "جمهور المواطنين يكونون على استعداد لخلق أجواء التعارض والتضاد إذا أهملت إدارة الأعمال مسؤولياتها الاجتماعية تجاههم".

وبتجاوز النظرة الضيقة للمؤسسات أحادية الهدف التي تسعى لتحقيق أقصى الأرباح على حساب الأفراد والمجتمع وبروز اتجاه جديد يدعو إلى توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتبني هذه الفكرة، أصبحت المؤسسة أكثر استيعابا للبيئة ومتغيراتها وبذلك ظهرت مرحلة سميت بـ "توعية حياة الفرد"

(بكري: 2001، ص 07)

وتقديم المزيد من السلع والخدمات بما يتناسب مع الارتقاء النوعي الحاصل في مستوى الحياة التي يعيشها الأفراد.

وقد وردت مؤشرات أهمية الأداء الاجتماعي حينما أوضح (Sheldon) أن: "مسؤولية كل مؤسسة تتحدد من خلال أداتها الاجتماعي والمنفعة المحققة للمجتمع" وفي عام 1972 أوصى المؤتمر المنعقد بجامعة كاليفورنيا تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية للبيئة لمنظمات الأعمال" بضرورة إلزام كافة المؤسسات الاجتماعية ببعديها الداخلي والخارجي شجع المشرع القانوني على وضع الضوابط والقواعد ليضفي سمة الإلزام للتحقق من وفاء تلك المؤسسات بهذه المسؤولية وليؤكد على أن الالتزام بالأداء الاجتماعي لم يعد خياراً أمام المؤسسات، وإنما هو أمر ملزم للاستمرار والبقاء ضمن المجتمع، وفي هذا الصدد دعت لجنة التطوير الاقتصادي بأمريكا المؤسسات إلى إعادة النظر في أفقها الاجتماعي وأن يكون تأسيسها معتمداً على كونها منظمات اقتصادية - اجتماعية لا يقتصر عملها على تحقيق الأهداف الاقتصادية فقط دون الأهداف الأخرى.

وبانتشار الوعي الاجتماعي في إدارة المحيط الاقتصادي وبالتتابع المنطقي للتطور الحاصل لمفهوم المسؤولية الاجتماعية أصبح من الضروري إدماج فكرة المسؤولية في السياسة العامة للمؤسسة ومن الملاحظ أن في مرحلة الاقتصاد المعرفي وثروة المعلومات أصبحت أغلب المؤسسات الغربية تمتلك مدونات أخلاقية توطر النظرة الاجتماعية وجوانب تبنيها اتجاه مختلف أصحاب المصالح.

(الغالبى: 2008، ص 56)

وعند تحليل عدد من النظريات التي تطرقت للمسؤولية الاجتماعية، من زوايا عدة، يتضح أن المسؤولية الاجتماعية بالرغم من أنها تكوين ذاتي يقوم على نمو الضمير الاجتماعي ويكون بمثابة "رقيب داخلي"، إلا أن نموها يمثل نتاجاً اجتماعياً لأنها تتعلم وتكتسب كما أنها تنمو تدريجياً عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية، وأنها في نموها تحتاج إلى مناخ أسري ونفسي وتربوي مشبع بالحب والحنان والعلاقات الاجتماعية السليمة. وهي أن تتصرف المؤسسات والأفراد بشكل أخلاقي وباهتمام بالغ نحو المجتمع على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي.

وهي من منظور شامل أن تأخذ المنظمة في الاعتبار مصالح الغير عند صناعتها لقراراتها سواء كان الغير داخل المنظمة أو خارجياً، أي أن تؤخذ مصلحة المجتمع إلى جانب المصلحة الداخلية بالمنظمة عند وضع الاستراتيجيات. ويتضح مما سبق أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتكون من أربعة عناصر، وهي: (الاهتمام، والفهم، والانتماء، والمشاركة)، وهو مفهوم متغير ومتجدد ودائم التطور، حيث يتوجب على المؤسسات الاهتمام بالفرد والبيئة والمشاركة في التنمية الاجتماعية الشاملة والتنمية المستدامة. (الخطيب: 2019، ص 888)

كما نجد أن للمسؤولية الاجتماعية أهداف وأهمية، حيث تتمثل أهم أهداف المسؤولية الاجتماعية في تكريس دور القطاع الخاص الى جانب المؤسسات الحكومية والدولة، في بناء الوطن والانسان انطلاقاً من مبدأ "كلنا شركاء .. كلنا مسؤولون"، وترسيخ فكرة مسؤولية الشركات ورجال الاعمال تجاه المجتمع، كمبدأ جديد في التخطيط، والعمل بعيداً عن المعنى المادي المجرد، وتسليط الضوء على كل نشاط يهدف للمساهمة في الحياة الاجتماعية أو البيئة في المجتمع، والتخفيف قدر الامكان من المعاناة الانسانية، والاقتراب من المجتمع، وتوثيق الروابط بين أفرادها، والحفاظ على الصحة العامة والبيئة، ومحاولة التخلص من التصرفات المخالفة للقانون والمضرة بالصالح العام، وتقليص هامش الانانية والفردية، لصالح المحبة والتكافل والوعي الاجتماعي.

أما أهمية المسؤولية الاجتماعية فقد تزايدت في السنوات الاخيرة، حيث أصبح المجتمع يتطلع اليها لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي ازد تفاقمها وتأثيرها في العالم، وبخاصة مع تقلص دور الحكومات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي انخفض بعد التوجه الواسع نحو الخصخصة وتخلي المؤسسات عن كثير من أدوارها التقليدية والاجتماعية، والتزاماتها تجاه المواطنين وانتقال هذه الأدوار الى المؤسسات القائمة في المجتمع.

وللمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة والمجتمع والدولة على حد سواء:

بالنسبة للمنظمة: فإن المسؤولية الاجتماعية تسهم في تحسين صورة المنظمة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لدى الزبائن والعاملين والمجتمع؛ وتؤدي الى تحسين مناخ العمل، وتعزيز التعاون والترابط بين المنظمة ومختلف الأطراف.

بالنسبة للمجتمع: فإنها تؤدي الى زيادة التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع مع توليد شعور عالي بالانتماء، كذلك الاستقرار الاجتماعي، والسياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

أما بالنسبة للدولة: من خلال تخفيف الأعباء التي تتحملها في سبيل إدامة مهاتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية. وغيرها.

كما تكمن أهمية الاجتماعية للمؤسسات في عدد من الفوائد الناتجة عن تبني المسؤولية الاجتماعية، ومن تلك الفوائد: تحسين الاداء المالي، وتخفيض تكاليف التشغيل، وتحسين سمعة المؤسسات، وتعزيز المبيعات وولاء العملاء، وزيادة الانتاجية والجودة، وزيادة القدرة على جذب بل الموظفين والاحتفاظ بهم. بل إنها مهمة ملقاة على عاتق جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية والأهمية، المدنية منيا وغير المدنية، والمؤسسات التربوية والاجتماعية بصفة خاصة لأنها قضية وهم أمة بأكملها، ومجتمع وهم عداد جيل يحمل العبء في المستقبل. (الخطيب: 2019، ص، ص895، 896)

الدراسة ترى أن أهم مراحل تطور المسؤولية الاجتماعية تتحدد في:

- تعتبر معظم المراجع أن المسؤولية الاجتماعية بدأت تتبلور بشكل واضح في منتصف خمسينيات القرن الماضي، لكن جذورها وإن كانت لم تتخذ منحى مؤسساتياً أو طابعاً شاملاً

- محدد المعالم تعود إلى منتصف وأواخر القرن التاسع عشر كنتيجة للثورة الصناعية وتصادم الاحتجاجات العمالية والنقابية ضد عمالة الأطفال وظروف العمل المرهقة التي كانت سائدة، ما دفع بالكثير من الشركات إلى تليين سياساتها والرضوخ للضغوط.
- لكن، على رغم الكثير من الإنجازات التي تحققت إلا أنه حتى منتصف القرن العشرين بقيت الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية هي السائدة، والتي ترى أن واجب الشركات الأساسي هو زيادة ربحيتها من دون الالتفات إلى المجتمع الذي تعمل فيه.
 - ولعل أبرز رموز هذه الفلسفة الاقتصادية الشهيرة ميلتون فريدمان الذي اعتبر أن «مسؤولية الشركة تتحقق من خلال سداد الأجور للعاملين مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومات التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للمواطنين، واحترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة. وأن تبني الشركة لفلسفة المسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يقلل أرباحها ويزيد تكاليف العمل.
 - منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي بدأت أوروبا وخاصة الولايات المتحدة تشهد بروزاً لافتاً لجمعيات حماية المستهلك، والجمعيات المدنية التي بدأت بالتأثير على سلوك الشركات ومراقبة جودة منتجاتها ومدى مطابقتها لمعايير بيئية وصناعية محددة. إضافة إلى ذلك شهدت هذه الفترة صعود جماعات ضغط متعددة سواء البيئية أو النسوية أو التي تعنى بحقوق الأقليات والمعوقين، ما فرض على الشركات إعادة النظر بسياساتها التوظيفية والتراجع عن بعض القرارات التمييزية بحق فئات معينة من الناس.
 - كما ساهمت عوامل عدة في تمتين مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وأبرزها العولمة التي دفعت بالكثير من الشركات وتحديداً المتعددة الجنسيات إلى رفع لواء المسؤولية الاجتماعية للظهور بصورة إيجابية أمام شعوب دول العالم الثالث ولتبعد عنها الشبهات بأنها مظهر جديد من مظاهر الاستعمار الاقتصادي.
 - كذلك أدت الفضائح الأخلاقية التي طالت عدداً كبيراً من الشركات الكبيرة من حول العالم سواء تلك المرتبطة بالرشاوى أو التقصير المهني، إلى تشجيع الشركات على إبداء قدر أكبر من الشفافية بهدف تلميع صورتها. وأدى التطور التكنولوجي وما رافقه من جدل حول مستقبل العمال في عصر الآلة واتجاه العديد من الشركات إلى تفضيل هذه الأخيرة على الإنسان إلى زيادة الاهتمام برأس المال البشري والسعي إلى تطويره، وإلى الأخذ بشكل أكبر بمتطلبات المستهلكين وأذواقهم لمحاولة كسب أكبر عدد ممكن منهم في ظل التنافس المحتدم على جميع المستويات بين الشركات.
 - نشير في هذا الصدد أنه لا يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ملزماً قانونياً، ولا يزال كما عرفته المفوضية الأوروبية «طوعياً». لكن ثقله الأخلاقي والمعنوي منحه وزناً كبيراً جعل

من المستحيل على الشركات غض الطرف عنه وتجاهل مسؤوليتها تجاه المجتمعات التي تعمل فيها. ولعل أبرز المحاولات لتثبيت دعائم هذا المفهوم وتحسينه أخلاقياً تجسدت بصدور الميثاق العالمي للأمم المتحدة الخاص بممارسة الأعمال التجارية والشركات عام 2000. الميثاق الذي انضمت إليه حتى يومنا هذا أكثر من 9000 شركة من 167 دولة يعتبر أكبر مبادرة طوعية لتعزيز مواطنية الشركات ويستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كذلك إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وإعلان ريو الخاص بالبيئة والتنمية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. يضم الإعلان عشرة مبادئ تقسم إلى أربع مجموعات وهي:

- قسم حقوق الإنسان والذي يضم:
- المبدأ 1: يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها.
- المبدأ 2: يتعين عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان.
- قسم معايير العمل والذي يضم:
- المبدأ 3: يتعين على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحقوق في التفاوض الجماعي.
- المبدأ 4: يتعين عليها القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري.
- المبدأ 5: يتعين عليها الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال.
- المبدأ 6: يتعين عليها القضاء على التمييز في مجال الاستخدام والمهن.
- قسم حماية البيئة والذي يضم:
- المبدأ 7: يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية.
- المبدأ 8: يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة.
- المبدأ 9: يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها.
- قسم مكافحة الفساد والذي يضم:
- المبدأ 10: يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشو.

3- أبعاد ومجالات المسؤولية الاجتماعية:

3-1- أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

حسب (Carroll) فإن الأبعاد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة غير مستقلة عن بعضها وهي تخص المؤسسة ككل وتتمثل في:

المسؤولية الاقتصادية: باعتبار المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع يجب تنتج سلع وخدمات مطلوبة من المجتمع في تحقيق الربح.

المسؤولية القانونية: تخص الالتزامات القانونية وجملة التشريعات موحدة في إطار تنظيمي على المؤسسة احترامه والتقدير به.

المسؤولية الأخلاقية: مجموع سلوكات ونشاطات ليست بالضرورة موحدة في إطار قانوني ولكن كأعضاء في المجتمع ننتظر من المؤسسة القيام بها.

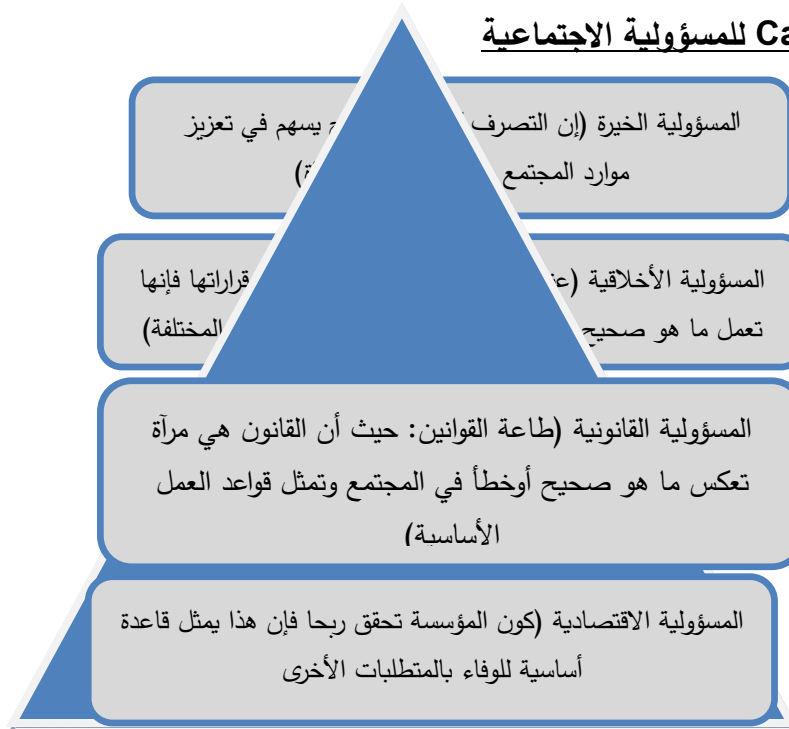
المسؤولية التطوعية: وهي المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع الحصول عليها من المؤسسة كالدعم المقدم لمشاريع المجتمع المحلي والأنشطة الخيرية... إلخ. (الغالبى: 2008، ص 93)

المسؤولية البيئية: يتمثل البعد البيئي في واجب المؤسسة لتغطية الآثار البيئية المترتبة على عمليات ومنتجات المؤسسة والقضاء على الانبعاثات والنفايات وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة الانتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد.

(الحموري، المعاينة: 2015، ص 84)

وفي هذا الإطار طور (Carroll) مصفوفة هرمية بين فيها هذا الأبعاد الأربع وكيفية تأثير كل واحد على الآخر والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: الغالبى، العامري: 2008، ص 93.

وفي الجدول التالي حوصلة لأكثر الممارسات شيوعاً والتي يمكن اعتبارها أساسية للمسؤولية الاجتماعية اتجاه أطراف المستفيدين.

الجدول رقم 01: أبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة حسب نموذج Carroll

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	• منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين • احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين
	التكنولوجيا	• استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي • استخدام التكنولوجيا في معالجة أضرار المجتمع
القانوني	قوانين حماية المستهلك	• عدم المتاجرة بالمواد المضرة • حماية الأطفال صحيا وثقافيا • حماية المستهلك من المواد المضرة
	حماية البيئة	• منع التلوث • منع الاستخدام التعسفي للموارد • صيانة الموارد وصيانتها
	السلامة والعدالة	• منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين • ظروف العمل • إصابات العمل • التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي • عمل المرأة • عمل المعوقين
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	• مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك • مراعاة حقوق الإنسان
	الأعراف والقيم الاجتماعية	• احترام العادات والتقاليد • مكافحة المخدرات والممارسات اللاأخلاقية
الخير	نوعية الحياة	• نوع التغذية • الملابس • الخدمات • النقل العام

المصدر: الغالبي، العامري: 2008، ص 82.

الدراسة ترى أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنظمة تتعدد:

- إلى أبعاد كثيرة كالبعد الاقتصادي ولكنه ليس الجانب الذي يهدف إلى الربح بقدر ما يهدف إلى المسائل الأخلاقية، وحماية المستهلك، ومنع الرشوة والفساد، والاستثمار الأخلاقي، وكذلك احترام سياسة القانون في إصدار الأحكام وتنفيذها.
- البعد الاجتماعي والذي تعمل فيه الشركات والمؤسسات على تحقيق الرفاهية للعاملين بها، ورعاية وتحسين شؤونهم الخاصة مما ينعكس إيجاباً على تنمية قدرات العاملين الفنية، وتوفير الأمن الوظيفي والمهم لهم. وكذلك تقديم الرعاية الصحية المناسبة، والرعاية المجتمعية، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجهم.
- البعد البيئي والذي يجب من خلاله على جميع الشركات والمؤسسات الحفاظ على البيئة من المواد السامة التي قد تتبعث منها وتضرر بها، وتعمل على القضاء عليها، وكذلك تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة وإنتاج الموارد المتاحة. والعمل على تقليل الممارسات السلبية التي تؤثر مستقبلاً على الأجيال القادمة بعدم قدرتهم على التمتع بهذه الموارد.
- المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي وما تهدف إليه: تتعدد أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي، وتتعدد أبعادها نحو المجتمع، وحماية المستهلك، وكذلك المسؤولية الأخلاقية، وواجبها تجاه حماية البيئة وهي كالتالي: المسؤولية تجاه المجتمع من ضمن المسؤولية الاجتماعية لرأس المال تجاه المجتمع هو إنجاز المشاريع الأساسية والضخمة التي يكون المجتمع بحاجة لها وكذلك تقديم الهبات والتبرعات لمؤسسات الدولة سواء تعليمية أو صحية. أيضاً العمل على توفير فرص عمل لكافة أطياف الشعب من رجال ونساء، وتوفير فرص عمل للمعاقين وذوي القدرات الخاصة والمساهمة في دعم الاقتصاد المحلي والذي من شأنه رفع اقتصاد الدولة والمساهمة كذلك في دعم كلاً من الأنشطة الثقافية والحضارية. المسؤولية تجاه حماية المستهلك أما عن المسؤولية اتجاه المستهلكين فيجب حمايتهم في عدة أمور وهي: التعبئة والتغليف، والتبئين، وتخزين السلع، ونقلها، والتوزيع، والإعلان، والضمان، والسعر، والجودة.
- المسؤولية الأخلاقية وتشمل المسؤولية الأخلاقية تناسق أفكار وأهداف الشركة مع أهداف المجتمع وتشمل كذلك عدم احتكار المنتجات والسلع وتشجيع العاملين في هذه المؤسسات على الإبلاغ عن أي أمور سلبية تحدث من قبل العاملين أو غيرهم وكذلك يجب وجود دليل عمل أخلاقي لهذه المنظمة وعدم التحايل على الأسعار.
- المسؤولية تجاه حماية البيئة يجب على جميع الشركات والمؤسسات الالتزام بكافة التشريعات البيئية كما يجب الاقتصاد في استخدام الموارد الطبيعية للبيئة والاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة بأنواعها وتجنب أي عوامل تسبب تلوث البيئة، ومراعاة وجود آلية التخلص من النفايات بشكل آمن والمساهمة في اكتشاف مصادر جديد للطاقة، والمواد الخام.

3-2- مجالات المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

أ- مجال المساهمات العامة:

ترتبط أنشطة هذا المجال بمساهمات المؤسسة في تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية والخيرية، والمساعدات في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية، وبرامج الحد من الأوبئة والأمراض، والعمل على حل المشاكل الإنسانية فيما يتعلق بتوظيف الأقليات والمعوقين والعناية بالطفولة وتوفير وسائل النقل للعاملين، مما يؤدي إلى تخفيض الضغط على وسائل النقل العامة والإشتراك في برامج التخطيط الحضاري التي تهدف لإنشاء المساكن وتجديدها، وفيما يلي بعض الأنشطة الخاصة بمجال المساهمات العامة:

البذل في سبيل الإنسانية: تدعيم المؤسسات العلمية، تدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية، وتدعيم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية.

المواصلات والنقل: توفير وسائل نقل للعاملين.

الاسكان: المساهمة في تنفيذ برامج الاسكان للعاملين

الخدمات الصحية: تدعيم البرامج التي تحد من الأوبئة والأمراض وتوفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية الصحية.

ب- مجال الموارد البشرية:

تتمثل أنشطة هذا المجال في إعداد برامج التدريب لكل العاملين لزيادة مهاراتهم، وإتباع سياسة لترقية وتحقيق رضاهم الوظيفي، وكذا إتباع نظام أجور وحوافز تحقق للعاملين مستوى معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في القطاع، كما يتضمن هذا المجال أنشطة مساهمة المؤسسة في توفير فرص عمل متكافئة لجميع الأفراد دون تفرقة.

وتستجيب المؤسسات لهذا المجال لما له من نتائج اقتصادية ايجابية، فتحقق سلامة العاملين في النواحي الصحية والنفسية ووقايتهم من أخطار المهنة ويؤدي على زيادة كفاءتهم الانتاجية.

وفيما يلي بعض الأنشطة الخاصة بمجال الموارد البشرية:

سياسات التوظيف: مثل توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع، قبول توظيف الطلاب أثناء العطلة الصيفية وقبول توفير الأفراد المعوقين.

تحقيق الرضا الوظيفي: وتتضمن منح العاملين أجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب، لتباع سياسة للترقية تعترف بقدرات كل العاملين وتحقق فرص متساوية الترقية، إعداد برامج تدريب لزيادة مهارة العاملين، المحافظة على استقرار العمالة بالصيانة المستمرة للمعدات وجدولة الإنتاج بحيث يمكن الحد من البطالة، تهيئة ظروف عمل تتصف بالأمان.

ج- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية:

يعتبر هذا المجال من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وذلك نتيجة لتوسع استغلال الموارد الطبيعية والتقدم التقني وما نتج عنه من زيادة المخلفات الصناعية، وتوسيع استخدام الأسمدة الكيماائية والمبيدات الزراعية، مما أدى إلى مشاكل بيئية كبيرة على جميع المستويات. فضلا عن تأثير هذا المجال على نوعية الحياة فإن أثره يمتد على ما تتحمله ميزانية الدولة من نفقات، إذ تخصص المجالس البلدية 20% من ميزانيتها للتخلص من المخلفات الصلبة خاصة في الدول الصناعية.

من بين الأنشطة التي تتضمنها هذا المجال، والتي تؤدي إلى تخفيف أومنه التدهور البيئي ما يلي:
الموارد الطبيعية: وتتضمن الاقتصاد في استخدام المواد الخام، الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة والمساهمة في اكتشاف مصادر جديدة في المواد الخام والطاقة.

المساهمات البيئية: وتتضمن تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء، تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات والتخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث.

د- مجال مساهمة المنتج أو الخدمة:

تتضمن هذه الأنشطة القيام بالبحوث التسويقية لتحديد الاحتياجات التي تتلاءم مع المقدرة الاستهلاكية للعملاء، وإعلامهم بخصائص السلعة أو الخدمة، وبطريقة استخدامها وبحدود المخاطر ومدة صلاحية الاستخدام.

على ضوء ما تقدم يكن تحديد أهم الأنشطة الخاصة بمجال المنتج والخدمة على النحو التالي:
تحديد وتصميم المنتجات: من خلال القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين، وتعبئة المنتجات بشكل يؤدي إلى تقليل الاحتمالات التعرض لأي إصابة عند الاستخدام
تحقيق رضا المستهلكين: من خلال وضع بيانات على عبوة المنتج للتعرف على حدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ عدم الصلاحية، القيام ببرامج إعلامية تعرف المستخدمين بخصائص المنتج وطرق ومجالات استخدامه، وتوفير مراكز وصيانة وإصلاح المنتج.

(العقون: 2018، ص ص 19، 20)

الدراسة تحدد مجالات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في:

- ضرورة العمل على تحسين ظروف أفراد المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- ضرورة العمل والالتزام بتطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال توفير الخدمات المتنوعة.
- ضرورة الالتزام بالمشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية.
- ضرورة الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة داخل المجتمع.
- ضرورة الالتزام بمراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين.

- ضرورة الالتزام بتطوير المجتمع المحلي.
- ضرورة الالتزام بتكريس المنافسة العادلة والبعد عن الاحتكار.
- ضرورة الالتزام بإرضاء المستهلك.
- ضرورة العمل على تكريس الشفافية في العمل، والبعد عن الفساد الإداري والمالي والأخلاقي.
- ضرورة الالتزام بتحسين الخدمات التي تقدم للمجتمع.
- ضرورة الالتزام بخلق فرص عمل حقيقية لكافة أفراد المجتمع.
- ضرورة الالتزام بدفع الأجور العادلة.
- ضرورة الالتزام بضمان سلامة العمال والموظفين.
- ضرورة الالتزام بالمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية.
- ضرورة الالتزام بسداد الأجور للعاملين مقابل العمل الذي يقومون به.
- ضرورة الالتزام بتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال.
- ضرورة الالتزام بسداد الضرائب للحكومات التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للمواطنين.
- ضرورة الالتزام باحترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة.
- ضرورة الالتزام بزيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والاختلافات بين الإدارة وبين العاملين.
- ضرورة الالتزام بزيادة انتماء العاملين والمستفيدين للمنظمة.
- ضرورة الالتزام بتنمية المشاركة في العمل العام.
- ضرورة الالتزام على أن لا تكون عمليات الإنتاج معزولة عن أهداف المجتمع وتطلعاته.
- ضرورة الالتزام بالسعي نحو تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.
- ضرورة الالتزام بتقييم الآثار المترتبة على نشاطها على العاملين بها ومستوى رفاهيتهم، وعلى المجتمع المحلي والبيئة المحيطة بها، ثم على المجتمع ككل.
- ضرورة الالتزام بزيادة درجة الوعي بالآثار السلبية للنشاط الاقتصادي على البيئة.
- ضرورة الالتزام بعدم تبديد الموارد الحيوية للمجتمع.
- ضرورة الالتزام بالقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية لمختلف شرائح المجتمع.
- ضرورة الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه المنظمة للمجتمع مع البيئة.
- ضرورة الالتزام بما يخدم البيئة، ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع ويعالج المشاكل البيئية المختلفة.
- ضرورة الالتزام بإنفاذ معايير العمل وحقوق الإنسان الأساسية.
- ضرورة الالتزام بتحسين إدارة المخاطر والاستراتيجيات الاجتماعية والبيئية الخاصة بالمجتمع.
- ضرورة الالتزام باغتنام الفرص في مجال تطوير التكنولوجيا المبتكرة وخلق المعرفة.

- ضرورة الكشف والتغلب على أوجه القصور في عملية إنتاجها ، والسعي إلى تحسين مستمر في نوعية منتجاتها.
- ضرورة الالتزام بتحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل.
- ويعرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية على أنها مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي. ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع. ويحدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهولندي -وهو هيئة استشارية للحكومة الهولندية - المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها تتضمن عنصرين:
- ما يكفي من التركيز من قبل الشركة على مساهمتها في رفاه المجتمع في المدى الطويل
- وجود علاقة مع أصحاب المصالح بها والمجتمع بشكل عام.
- وقد شدد المجلس على أن مساهمة الشركة في رفاهية المجتمع لا يتكون فقط من خلال تحقيق القيمة الاقتصادية economic value creation، ولكن يشمل تحقيق القيمة في ثلاثة مجالات هي:
- البعد الاقتصادي. هذا البعد يشير إلى خلق القيمة من خلال إنتاج السلع والخدمات ، ومن خلال خلق فرص العمل ومصادر الدخل.
- البعد الاجتماعي. وهذا يشمل مجموعة متنوعة من الجوانب المتعلقة بتأثير عمليات الشركة على البشر داخل وخارج المنظمة ،مثل علاقات العمل السليمة والصحة والسلامة.
- البعد البيئي. هذا البعد يتعلق بآثار أعمال وأنشطة الشركة على البيئة الطبيعية.
- العنصر الثاني في التعريف يؤكد على العلاقة مع أصحاب المصالح والمجتمع ككل - الموظفين والموردين والعملاء والمنافسين والمجتمع ككل- وفقا لنهج ما يسمى بأصحاب المصلحة ، فالشركات غير مسؤولة فقط على المساهمين ، ولكن ينبغي عليها أن توازن أيضا بين مصالح أصحاب المصلحة التي يمكن أن تؤثر أو قد تتأثر من عملياتها.
- بمعنى دمج المسؤولية الاجتماعية في رسالة و رؤية و فلسفة المنشأة و ثقافتها . و كذلك ضمن قواعد و مبادئ الشركة ، واعتبار المسؤولية الاجتماعية من مسؤوليات الإدارة التنفيذية ،ضمن التخطيط الاستراتيجي للشركة ، واعتبار المسؤولية الاجتماعية ضمن مسؤوليات و إشراف المنشأة ، و إدماجها ضمن برامج الاتصالات و التعليم و التدريب للشركة . و نرى ان تتضمن المسؤولية الاجتماعية الاعتراف بقيمة الموظف و منحه الحوافز الكافية ، و أن تضع الشركات التقارير الدورية و القيام بالتدقيق حول مدى مراعاتها لمسئوليتها الاجتماعية.

فالعلاقات الجيدة مع أصحاب المصلحة تتطلب أيضا أن تقوم الشركة بالرد على الأسئلة التي تشغل المهتمين بها ، وأن تشارك في استمرار الحوار مع كافة الأطراف المعنية. وهذا يتطلب أن تطبق الشركة بعض المعايير الإجرائية التي تسهم في تحقيق الشفافية في الشركة. وتوظيف الأدوات التنظيمية التي تعزز إدماج المسؤولية الاجتماعية للشركات في ممارسة الأعمال اليومية.

وبالإضافة إلى هذه التعريفات، يقترح بعض الباحثين والمتخصصين تحويل مصطلح المسؤولية الاجتماعية إلى مصطلح الاستجابة الاجتماعية حيث إن المصطلح الأول يتضمن نوعا من الإلزام، بينما يتضمن الثاني وجود دافع أو حافز أمام رأس المال لتحمل المسؤولية الاجتماعية. وقد تعددت المصطلحات المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومنها مواطنة الشركات والشركات الأخلاقية والحوكمة الجيدة للشركات. وعلى الرغم من تعدد هذه المصطلحات إلا أنها في النهاية تنصب على مساهمة الشركات في تحمل مسئوليتها تجاه أصحاب المصالح المختلفين.

كما تشتمل المسؤولية الاجتماعية على عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، والقانوني، والإنساني، والأخلاقي، وتتركز في بعض المجالات، خاصة العمل الاجتماعي، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، والتشغيل، والمحافظة على البيئة. وتستند المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص إلى نظرية أصحاب المصالح والتي تنص على أن الهدف الأساسي لرأس المال يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لكل أصحاب المصالح؛ من حملة أسهم، وشركاء، وموردين، وموزعين، وعملاء وأيضا العاملين وأسرهم، والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. وتعد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال. ويرى عدد من الباحثين أن المسؤولية الاجتماعية لرأس المال هي الوسيلة التي تستخدمها الشركات لإدارة وتنظيم علاقاتها بالمتعاملين معها، ومن ثم تصبح برامج المسؤولية الاجتماعية نوعا من الاستثمار الاجتماعي الذي يهدف إلى بناء رأس المال الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للشركات. وبالنظر إلى التعريفات السابقة يمكن القول أنه حتى وقتنا الراهن، لم يتم تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية، أي إنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية. ومن هنا فقد تعددت صور المبادرات والفعاليات بحسب طبيعة البيئة المحيطة ونطاق نشاط الشركة وأشكاله، وما تتمتع به كل شركة من قدرة مالية وبشرية . وهذه المسؤولية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر كي تتواءم بسرعة وفق مصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وخلاصة القول أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعنى التصرف على نحو يتسم بالمسؤولية الاجتماعية والمساءلة. ليس فقط أمام أصحاب حقوق الملكية ولكن أمام أصحاب المصلحة الأخرى بمن فيهم الموظفين والعملاء والحكومة والشركاء والمجتمعات المحلية والأجيال القادمة. ويعد مفهوم

المساءلة مكونا رئيسيا من المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، كما تعتبر التقارير الدورية للمسؤولية الاجتماعية للشركات أداة تسعى هذه الشركات عن طريقها لطمأنة أصحاب المصلحة بأنها تعنى باستمرار بما يشغلهم على نحو استباقي وإبداعي عبر كل ما تقوم به من عمليات. وتتضمن تلك التقارير السياسات وإجراءات القياس والمؤشرات الرئيسية للأداء والأهداف في المجالات الرئيسية.

ثانياً: التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات. تطورت منذ مطلع القرن العشرين فلسفات اقتصادية تزامنت مع الانفصال المتزايد بين الملكية والإدارة في الشركات الحديثة. فابتداء كانت الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية تفترض بأن واجب الشركات الأساسي، ان لم يكن الوحيد، هو أن تعظم من ربحيتها دون أن تقوم بأي واجب آخر تجاه المجتمع، الأمر الذي سوف يمكن المشروعات من النمو، ويوفر بالتالي طائفة أوسع من السلع والخدمات للمستهلكين، وسوف يؤمن دفع أجور أفضل للمستخدمين. بخلاف هذه النظرية فقد شرع المدراء التنفيذيون بالاهتمام بأهداف أخرى إلى جانب تعظيم لأرباح، مثل مصالح المستهلكين والموظفين والدائنين والمجتمعات المحلية. وكان هذا التطور قد ارتبط بنشوء جماعات المصالح ولا سيما النقابات العمالية، وفي الوقت نفسه كانت التشريعات الخاصة ببيئة الأعمال تتطور، فأخذت الحكومات في البلدان المتقدمة صناعاتاً تمنح إعفاءات ضريبية للتبرعات المقدمة من الشركات والجمعيات لأعمال الخير، الأمر الذي شجع الشركات على تخصيص حصة من الأرباح للأعمال الاجتماعية، مستفيدة من هذه الإعفاءات والحوافز المادية.

وخلال الخمسينات والستينات من هذا القرن، ومع تكريس الانفصال بصورة مزيدة ما بين الملكية والإدارة والذي ميز الشركات العملاقة، بدأت جماعات الحقوق المدنية وجمعيات حماية المستهلكين، وغيرها من الحركات الاجتماعية بالتأثير على سلوك الشركات، عن طريق مراقبة الآثار البيئية للصناعات الكبيرة.

ومستوى جودة المنتجات للتأكد من خلوها من المواد الضارة. وبالمثل فقد ازدادت فاعلية حركات الحقوق المدنية وجماعات الضغط، كالمنظمات العمالية والنسائية وحركات السود والأقليات في الولايات المتحدة وأوروبا، الأمر الذي ألزم الشركات بتطوير سياساتها في مجال الاستخدام، مثل تعيين حد أدنى من المستخدمين النساء العاملات، والمواطنين السود والملونين، وأبناء الأقليات، بل تم التراجع عن السياسات التمييزية تجاه المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتطورت أنظمة الرقابة والحماية ضد التلوث وازداد الاهتمام بالحد من هدر الطاقة. وبالنظر إلى التأثير الكبير الذي باتت تمارسه الشركات العملاقة على اقتصادات المجتمعات المتقدمة، ووصولها إلى مختلف مكونات وجوانب حياة هذه المجتمعات، فقد ازدادت الحاجة إلى وضع ضوابط ومعايير للتأكد من استجابة هذه الشركات للمصلحة العامة، وقام علماء الإدارة والاقتصاد بتطوير قواعد ملموسة لقياس مسؤولية الشركات الاجتماعية.

ومن العوامل التي ساهمت زيادة الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات ، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي شجعت عدد كبير من الشركات الكبيرة على الدعم المادي والمعنوي للمضارين من هذه الأحداث، وكذلك الفضائح المالية لعدد من الشركات العالمية وتفتي الفساد بها.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الحديث عن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، زيادة الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالفقر، وانخفاض مستوى معيشة بعض الفئات، والبطالة، وهي أمور ظلت لفترة طويلة من الزمن من مسئوليات الحكومات. ولكن مع تنامي الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والتأكيد على أهمية إقامة شراكات بين الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وفي ضوء تأكيد الشركات من أن تدهور مستوى التنمية الاجتماعية يؤدي إلى هروب رأس المال ويؤثر سلباً على الاستثمار المحلي والأجنبي، زاد الاهتمام بهذا المفهوم.

4-أسباب بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات:

فرضت مسألة المسؤولية الاجتماعية للشركات نفسها عنوة مؤخراً في محيط العلاقات الاقتصادية سواء الوطنية منها أو الدولية. فمن ناحية، أثارت ردود أفعال المناهضين للعولمة، منذ منتصف التسعينات، وخاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية، الصدى العميق لدى الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة حول دورها ومسؤولياتها الجديدة في مواجهة تنامي ظاهرة الفقر والإفقار في العالم، نتيجة التطبيقات الصارمة لتحرير التجارة الدولية. ومن ناحية ثانية، لقد أعادت منظمات دولية غير حكومية لأصحاب الأعمال مثل المنظمة الدولية لأصحاب الأعمال التي تضم 137 اتحاد فيدرالي وطني لأصحاب الأعمال في 133 دولة تقيم أنشطتها والتدقيق في موثيق إنشاءها لتذكير أعضاءها بمسؤولياتهم الأساسية كممثلين للقطاع الخاص وكرموز لاقتصاديات السوق في عصر العولمة.

ومما أضفى على مناقشة هذه المسألة وبشكل موسع الأهمية والإلحاح إن موجبات المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تعني بالضرورة شريحة معينة من الشركات الوطنية والدولية، لان فلسفة هذه المسؤولية مستمدة من طابعها الاختياري المرن والشامل بما يسمح ويشجع كل مؤسسة، أياً كان حجم ونطاق أعمالها، بان تتنهج ما تراه مناسباً وملائماً من الإجراءات والممارسات وفق إمكانياتها وقدراتها المادية وبما يتجاوب مع حقائق السوق ومقتضياته. فالشركات التجارية والاقتصادية والمالية الوطنية والدولية، على حد سواء، ليست بمؤسسات خيرية وإنما هاجسها الأول هو تحقيق أكبر عائد من الربح على أصحابها. ومن هنا تبلورت فكرة وجوب تذكيرها بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية حتى لا يكون تحقيق الربح عائداً عن تشغيل الأطفال والإخلال بالمساواة في الأجور وظروف وشروط العمل. علاوة على ما تقدم، فان ضرورة التزام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية تتعاضد دون أدنى شك في حالة وجود ثغرات في التشريعات الوطنية للدول التي تعمل فيها هذه الشركات، أي عندما لا

تنظم مثل هذه التشريعات وتضبط مسائل الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية للإنسان في العمل وإعلان ريو حول البيئة والتنمية المستدامة، وغير ذلك من الصكوك الدولية التي تكفل حماية والحريات الأساسية للإنسان وحماية البيئة.

ولعل قيام الشركات بدورها التجاري في المجتمع يعد أمراً حيوياً، إذ أن عدم قيامها بذلك قد يضر بسمعتها ومكانتها، ويحملها المزيد من التكاليف الخاصة بممارسة الأنشطة التجارية، ويقلل من قدراتها التنافسية. وفي حقيقة الأمر، تشير العديد من الدراسات إلى أن الممارسات التجارية المسؤولة التي تهتم بعوامل أخرى بخلاف مجرد تعظيم الربح في الأجل القصير تساعد الشركات في تحسين نتائج عملها، كما تجعل أداء هذه الشركات المسؤولة يفوق أداء منافسيها. فمزايا تطبيق مفهوم المواطنة الصالحة للشركات هي مزايا واضحة، إذ يمكن استخدام هذا المفهوم كأداة فعالة لتحسين العلاقة بين أصحاب الأعمال والمجتمع، كما يجب مراقبة تطبيقه بدقة نظراً لأنه يمكن أن يساعد الشركة على تقليل المخاطر التي تواجهها، وتحسين مكانتها، وزيادة حصتها في السوق، ورفع مستوى مبيعاتها، وتعريف المستهلكين بعلامتها التجارية بأسلوب أكثر فاعلية. وهكذا، ستؤدي الممارسات الأخلاقية إلى ارتفاع أرباح الشركات. ورغم ما تمارسه الحكومات والمستهلكين والمجتمعات أجهزة الإعلام من ضغوط على الشركات حتى تتحمل المزيد من المسؤولية تجاه المجتمع، فإن العوامل الرئيسية التي تدفعها لتبنى برامج مواطنة الشركات غالباً ما تكون عوامل داخلية.

وقد كشف أحدث استقصاء للرأي أجرى مع ما يزيد عن 500 مدير شركة أمريكية من مختلف الأحجام والقطاعات الاقتصادية عن طريق مركز مواطنة الشركات بجامعة بوسطن بالاشتراك مع مركز مواطنة الشركات التابع لغرفة التجارة الأمريكية أن الدافع الرئيسي لتطبيق الاستراتيجيات الخاصة بمواطنة الشركات يتمثل في التقاليد والقيم التي تنبع من داخل الشركة (75%) والاهتمام بسمعة الشركة ومكانتها (59%). غير أنه برغم تزايد الاهتمام بمفهوم مواطنة الشركات من جانب الشركات الكبرى، لا يزال هناك الكثير من الإجراءات التي يجب اتخاذها. فقد أشارت دراسة عالمية أجراها مركز جالوب أواخر 2002 إلى أن ثقة المواطنين في الشركات الوطنية قد انخفضت إلى 42% بينما لم تتعد ثقتهم في الشركات العالمية نسبة 39% كما أشارت دراسة أخرى أجراها نفس المركز عام 2003 إلى أن 90% من الأمريكيين يشعرون أن المديرين المسؤولين عن إدارة الشركات لا يمكن استئمانهم على رعاية مصالح العاملين لديهم، بينما يشعر 49% أن المديرين لا يهتمون إلا برعاية مصالحهم الشخصية.

وتشير هذه الأرقام قضيتين: أولهما، أن الشركات تحتاج للقيام بعمل أفضل من خلال توجيه تبرعاتها لصالح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. وثانيهما، أن الشركات في حاجة إلى توجيه مزيد من الاهتمام للأثار الاجتماعية المترتبة على أنشطتها. وإذا لم تقم الشركات بذلك، فقدت صبح أكثر

عرضة للمخاطر في عالم اليوم الذي يتجه بسرعة نحو العولمة، حيث يكون المستهلكون مستعدين لمعاقبة الشركات من خلال آليات السوق عن الممارسات التي يعتبرونها غير عادلة.

وفى واقع الأمر، أشارت أحدث دراسة بعنوان المرصد السنوي للمسؤولية الاجتماعية للشركات صادرة عن Environics International أن 27% من المستهلكين في 25 دولة عاقبوا الشركات عن الممارسات التجارية غير المسؤولة، وأن 27% منهم فكروا في القيام بذلك. كما أشارت دراسة أخرى أجرتها شركة أسترالية تعمل في مجال استعلامات التسويق إلى أن 68% من المستهلكين الأستراليين عاقبوا الشركات عن السلوك غير الأخلاقي، وغالبا ما يأخذ العقاب شكل تحول المستهلكين لمنتجات شركة منافسة. ورغم أن المستهلكين في الدول المتقدمة يبدون استعدادا أكبر للقيام بذلك، فإن هذا الاتجاه يوجد بوضوح أيضا في بعض الدول النامية. إن الاستياء المتزايد من جانب المواطنين تجاه الشركات الكبرى يجب أن يكون جرس إنذار لكافة الشركات التجارية لكي تضع وتطبق استراتيجيات فعالة تهدف إلى تحسين البيئات التي تعمل فيها واستعادة ثقة المستهلكين.

كما تشير الإحصاءات إلى أن 73% من قادة الأعمال في أوروبا، يؤمنون أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يمكن أن يساهم بشكل فعال في رفع القاعدة الإنتاجية إلى أقصى مداها، وهناك دراسة صدرت عن جامعة هارفارد أثبتت أن الشركات التي تطبقها نمت بمعدل أربعة أضعاف، عن تلك التي لم تتبن هذا المجال، إضافة إلى أن تثقيف الموظف بهذا المفهوم سيساهم في تخفيف الأعباء عن الشركات، وزيادة الإنتاجية، وخفض التكاليف التي يتسبب بها الغياب والفواتير الصحية بنسبة 30%.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات كان من أهمها:

- العولمة: وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المنظمات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسية (Multinational Companies (MNCs ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- تزايد الضغوط الحكومية والشعبية: من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المنظمة أموالاً طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.
- الكوارث والفوضى الأخلاقية: حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعيبة، كما حدث في كارثة التلوث النفطي للمياه في ساحل ألا سكا والتي تسببت فيها شركة (Exxon Valdez)

النفطية، أو كما حدث في فضيحتي الرشوة في شركتي (IBM & Banco Nacion) في الأرجنتين، وفضيحة رشوة (Lockheed) في عام 1970 في أمريكا، الأمر الذي دعا السلطات الأمريكية إلى سن قانون ينظم التعامل مع قضايا الرشوة.

• التطورات التكنولوجية المتسارعة: والتي صاحبها تحديات عديدة أمام منظمات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين و تنمية مهارات متخذي القرار. خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال المادي.

وبالتالي نجد أنه مع تغير بيئة العمل العالمية، فإن متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضاً. إذ أصبح لزاماً على منظمات الأعمال أن تضاعف جهودها، وأن تسعى نحو بناء علاقات استراتيجية أكثر عمقاً مع المستهلكين والعاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق. حيث إن بناء هذه العلاقات من شأنه أن يعمل على تكوين أساس لاستراتيجية جديدة تركز على أفراد المجتمع، وبالتالي تتمكن منظمات الأعمال من مواجهة التحديات التي تتعرض لها في عصرنا الراهن.

5- مظاهر احترام المؤسسات لمسؤولياتها الاجتماعية على الصعيد الدولي.

تطلعت كافة الدول المتقدمة والنامية أيضاً في العصر الحديث إلى وضع استراتيجيات يركز عليها النمو الاقتصادي للمجتمع المحلي والدولي، ومن هنا ظهرت مجموعة من التطلعات والحوافز التي من شأنها أن تساعد على زيادة دمج ومشاركة القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية، ولم يعد تقييم شركات القطاع الخاص يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم.

وتبلورت على الصعيد الدولي عدة مرتكزات وأسس عمل باتت تعد من قبيل المراجع الواقعية في تحديد نطاق وأبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي هذا الخصوص يذكر ما يلي:

- مبادرات عالم الأعمال، ميثاق غرفة التجارة الدولية بشأن التنمية المستدامة.
- إعلان المبادئ الثلاثية حول الشركات المتعددة الجنسيات والسياسية الاجتماعية الصادر عن منظمة العمل الدولية، المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الشركات المتعددة الجنسيات، الميثاق العالمي.

- المبادرات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية؛ توجيهاً لمنظمة العفو الدولية في مسائل حقوق الإنسان في المؤسسات، المدونة الأساسية لممارسات العمل الصادرة عن الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، والسكرتاريات المهنية الدولية.
- المبادرات ذات الطابع الحكومي الصادر عن حكومة الولايات المتحدة، الوثيقة البيضاء الصادرة عن المفوضية الأوروبية.
- المبادرات التجارية، المبادرات التي وضعتها المؤسسات العالمية ذاتها مثل مختلف مدونات السلوك الفردية، آليات التقارير. وجميع هذه المبادرات وغيرها لا تشكل نموذجاً عالمياً موحداً، ولا تفرض في حد ذاتها قيوداً والتزامات على المؤسسات، وإنما هي أنماط وسلوك عمل يتسم بالمرونة والتنوع كي تسترشد بها المؤسسات صاحبة القرار في تحديد ما يلائمها ويتفق مع مصالحها وبرامج عملها وصولاً للنتائج المبتغاة منها.
- الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية وهو مبادرة دولية صدر في عام ١٩٩٩، دعت بمقتضاها الأمم المتحدة الشركات للتخلي بروح المواطنة المؤسسية، وزيادة مساهمتها في التصدي لتحديات العولمة، والمشاركة الطوعية في التنمية المستدامة. ويعتبر الميثاق المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها هي كل ما تقوم به الشركات، أياً كان حجمها أو مجال عملها، طوعية من أجل تعظيم قيمتها المضافة للمجتمع ككل. والمسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية كل شخص بالشركة وليست مسؤولية إدارة واحدة أو مدير واحد. وتبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات من التزام الشركات بالقوانين المختلفة خاصة ما يتعلق بحقوق العاملين، والحفاظ على البيئة، وتنمية المجتمع. وتم تشجيع الشركات على الالتزام بالمبادئ العشر للميثاق العالمي للأمم المتحدة والتي يجب مراعاتها بشكل يومي عند اتخاذ كافة القرارات ووضع الاستراتيجيات. وتم تشجيع الشركات ليس فقط على الالتزام بتلك المعايير، وإنما أيضاً محاولة الامتناع عن عقد صفقات تجارية مع الشركات التي لا تحترم كل أو بعض تلك المعايير. تقسم المبادئ العشر للاتفاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات الى المجموعات الأربعة التالية

1- حقوق الإنسان:

- دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها.
- التأكد من عدم الاشتراك في انتهاكات حقوق الإنسان.

2- معايير العمل:

- احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساواة الجماعية.
- القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الإجباري.
- القضاء على عمالة الأطفال.

- القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.

المحافظة على البيئة:

- تشجيع إتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية.
- الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة.
- تشجيع تطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة ونشرها.
- **4- مكافحة الفساد:**

• مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشاوي.

6- اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية للشركات:

يمكن نشر المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال ثلاثة اتجاهات كمايلي:

- **المساهمة المجتمعية التطوعية:** ويلقى هذا المجال معظم الاهتمام في الدول التي يكون فيها الحوار حول المسؤولية الاجتماعية للشركات حديثا نسبيا.ومن الممكن أن يتضمن ذلك الهبات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة الأمد في الصحة أو التعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود المجتمعي.

العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة:غالبا ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة ضرورية لإدخال المسؤولية الاجتماعية للشركات.وتستطيع أي شركة من خلال التفاعل النشط مع موظفيها،تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية.ومن ذلك تطبيق إجراءات لتقليل استهلاك الطاقة والمخلفات.وتستطيع الشركات أن تكفل صدق وسهولة الاتصالات مع عملائها.ومن ناحية تأثيراتها غير المباشرة عبر سلسلة القيمة ومواثيق الشرف في تدبير الاحتياجات وبرامج بناء القدرات،وتستطيع الشركات مساعدة مورديها وموزعيها على تحسين أداء قوة العمل والحد من الضرر البيئي.

- حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي: على الصعيد الداخلي تضع قيادات المسؤولية الاجتماعية للشركات الرؤية وتهيئ المناخ العام الذي يمكن العاملين من تحقيق التوازن المسئول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ.أما على الصعيد الخارجي فان كثيرا من رؤساء مجالس الإدارات وكبار المديرين يقودون مشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع ويؤيدون المبادرات الخاصة بالصناعة وغيرها من المبادرات.

7 : مزايا التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية:

في ظل تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، يثور التساؤل حول الأسباب التي تشجع الشركات على الالتزام بهذه المسؤولية خاصة في ضوء ما تنطوي عليه من أعباء مالية ومادية. وتشير التجارب الدولية إلى أن المزايا التي تعود على الشركات تتمثل فيما يلي:

- تحسين سمعة الشركات والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين الشركات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه الشركات، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري. ويسهم التزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.
- تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك. وتتضمن هذه المؤشرات مؤشر داو جونز للاستدامة Dow Jones Sustainability Index (DJSI) والذي أُطلق عام ١٩٩٩ ويُعنى بترتيب الشركات العالمية وفقاً لدرجة مراعاتها للأبعاد الاجتماعية وللاعتبارات البيئية خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي.
- استقطاب أكفأ العناصر البشرية حيث يمثل التزام الشركات بمسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة خاصة بالنسبة للشركات عابرة القارات أو كبرى الشركات المحلية التي تعمل في مجالات متخصصة وتستخدم تكنولوجيا حديثة.
- بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها الشركات أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.
- حسن إدارة المخاطر الاجتماعية التي تترتب على قيام الشركات بنشاطها الاقتصادي، خاصة في إطار العولمة. وتتمثل هذه المخاطر في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، والتي تمثل تحدياً للشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة.
- رفع قدرة الشركات على التعلم والابتكار.

8: عوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية للشركات:

- وحتى تنجح الشركات في تطبيق المسؤولية الاجتماعية لها هناك العديد من العوامل الرئيسية التي يجب إعدادها وتنظيمها قبل الشروع في إطلاق هذه البرامج وفي مقدمة هذه العوامل ما يلي:
- ضرورة إيمان الشركة بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع، وأن تكون هناك قناعة ويقين من قبل كل مسئول فيها ابتداء من أصحاب الشركات، مروراً بمديرها التنفيذي، وانتهاء بالموظفين حول أهمية هذا الدور، وأنه أمر واجب على كل شركة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، وهو أمر لا تتفضل به الشركة على مجتمعها بل تفتخر به وتعتبره واجباً عليها.

- أن تقوم الشركة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها والمبادرة التي ستقدمها للمجتمع بدلاً من الانتقاد والشكوى للسلبات الموجودة.
- أن يصبح هذا النشاط جزءاً رئيسياً من أنشطة الشركات يتم متابعته من قبل رئيس الشركة، كما يتم متابعة النشاط التجاري، وتوضع له المخططات المطلوب تحقيقها تماماً كما توضع مخططات المبيعات وغيرها من الأنشطة التجارية.
- يجب على الشركة أن تخصص مسئولاً متفرغاً تفرغاً كاملاً لهذا النشاط، وتحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة، ويرتبط مباشرة بالإدارة العليا ويمنح الصلاحيات المطلوبة، وأن يكون له دور رئيسي وفعال على مستوى الشركة.
- من أكبر المعوقات التي تواجه الشركات الراغبة في الانطلاق في برامج المسؤولية الاجتماعية، رغبة هذه المؤسسات في الانطلاق من خلال مشاريع كبيرة وضخمة وذات أرقام عالية، ولا ضرر في أن توضع هذه الأهداف على المدى البعيد، ولكن حتى يتم البدء في مثل هذه البرامج يجب أن تكون الانطلاقة من خلال أهداف صغيرة ومحدودة تكبر بمرور الأيام لتحقيق المشاريع والبرامج الكبيرة.
- الحرص على عدم الإعلان عن البرامج الاجتماعية إلا بعد انطلاقها، فكثير من البرامج الاجتماعية التي يعلن عنها لا يكتب لها الاستمرار لعدم قدرة المسؤولين عنها على تنفيذها طبقاً لما تم الإعلان عنه وهذا قد يساهم في المستقبل في توقف البرنامج.
- الاهتمام بجعل هذه البرامج الاجتماعية قائمة بذاتها مستقبلاً وتعمل على تغطية مصروفاتها بنفسها حتى يكتب لها الاستمرار والبقاء، وحتى لا تصبح مركز تكلفة قد تلجأ الشركة في يوم من الأيام إلى الاستغناء عنه.
- الحرص على تقديم هذه البرامج بأداء قوي ومتميز وجودة عالية، وكأن هذه البرامج منتج تجاري يجب الاهتمام به والعناية بتقديمه بشكل متميز يساهم فعلاً في خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه.
- الحرص على أن تسعى هذه البرامج الاجتماعية على التعاون والتنسيق مع ما هو موجود من برامج وأنشطة مشابهة حتى لا يتم تكرار الجهد وضياع الوقت وصرف المال في برامج قائمة، مع التأكيد على أن الاحتياج للبرامج الاجتماعية كبير جداً ويحتاج إلى آلاف البرامج من الشركات.
- كل مؤسسة أو شركة صغيرة أو كبيرة قادرة على أن تقدم شيئاً لمجتمعها وللمن حولها وليس المهم حجم البرنامج الذي يقدم بل الأهم أن يتم تقديم شيء يستفيد منه المجتمع مهما كان حجمه.

9- فوائد تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية:

لقد أثبتت الدراسات أهمية أن تكون للمؤسسات اجتماعيا وأن ذلك يؤثر على نجاح هذه المنظمات بشكل كبير، ومن أهم فوائد المترتبة على تبني المسؤولية الاجتماعية نذكر:

- تشير التقارير الاقتصادية الدولية أن الشركات التي تحقق مفهوما للمسؤولية الاجتماعية يزيد معدل الربحية فيها من 18% من تلك التي ليس لديها برامج في المسؤولية الاجتماعية؛ تشير الاستطلاعات الرأي العام إلى أن 73% من فائدة الأعمال في أوروبا يؤمنون أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يمكن أن يساهم بشكل فعال في زيادة الانتاجية والربحية للشركات التي لديها برامج في المسؤولية الاجتماعية.
- أثبتت البحوث والدراسات إلى تثقيف الموظف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وإشراكه في بعض برامجها ساهم في تخفيف الاعباء على الشركات وزيادة الانتاجية وخفض التكاليف التي يتسبب بها الغياب والفواتير الصحية بنسبة 30 %.
- يساهم التزام المنظمات بمسؤولياتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.
- أثبتت البحوث والدراسات أن الشركات التي تطبق فكر المسؤولية الاجتماعية نمت بمعدل أربعة أضعاف عن تلك التي لم تتبع هذا الاتجاه؛
- تشير بعض هذه الدراسات إلى أن التزام المؤسسات بثقافة العطاء والمسؤولية الاجتماعية يساعد في جذب العاملين الذين يحملون بداخلهم قيما تجاه هذا العمل، ويساعد على استمرارهم في العمل؛
- التزام المنظمات بالمسؤولية الاجتماعية يساهم في بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد يتعرض لها هذه المنظمات أثناء ممارستها لنشاطها.
- إن قيام منظمات المجتمع بمختلف أنواعها يساهم بشكل حقيقي في تحقيق تنمية المستدامة بهذا المجتمع سواء كانت تنمية اجتماعية أو اقتصادية.
- أثبتت البحوث والدراسات أن هناك علاقة ايجابية وقوية بين الأداء الاجتماعي والأداء البيئي والأداء المالي للمنظمة، بمعنى أنه إذا تحسن الأداء الاجتماعي على سبيل المثال فإنه يحدث تحسن في الأداء البيئي والأداء المالي لهذه المنظمة. (الحموري: 2015 ، ص 93)

10- المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

10-1- تعريف المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

لم يجد مفهوم المسؤولية الاجتماعية الاهتمام الكافي من البحث والدراسة مع نشوء الجامعات العربية، ولم يظهر الاهتمام به في المنطقة العربية إلا مع بداية السبعينات، وتحديدًا لدى القطاع التجاري والصناعي الخاص، في الوقت الذي كانت بعض الدول العربية لا تزال حديثة العهد بالتعليم الجامعي، وعلى الرغم من حداثة المفهوم في المنطقة العربية، إلا أنه لا يفتقر إلى التأصيل الفكري

والفلسفي في تاريخ العرب، وتعرف المسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي للأداء مجتمع الجامعة من (طلاب، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين) مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة. (الخطيب: 2019، ص ص 897-898)

إن أصل المسؤولية الاجتماعية للجامعات نابع في الأصل من مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات (Corporate Social Responsibility) (CSR)، وبذلك فلا تختلف المسؤولية المجتمعية للجامعات عن الإطار العام للمسؤولية المجتمعية للمنظمات الأخرى (الإنتاجية) وما ينطبق على المسؤولية المجتمعية بشكل عام من صعوبة تحديد تعريف شامل ينطبق أيضا على المسؤولية المجتمعية للجامعات وشأنها في ذلك شأن كل المفاهيم في العلوم الاجتماعية، ويمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للجامعات كما يلي: (الحاجي محمد: 2018، ص 532)

المسؤولية الاجتماعية: "هي التزام الجامعات بمعالجة أثارها نحو المجتمع الذي توجد فيه، بما يعزز من التنمية المستدامة وفي إطار من الفخم والإدراك القائمين على استخدام الدور التعليمي والتربوي للجامعة، للتأثير على الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك، عدا إسهام الجامعة بقيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته في هذا المجال. (ذياب: 2010، ص 10)

المسؤولية الاجتماعية هي: "سياسة الجودة الأخلاقية لأداء المجتمع الجامعي (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين) عن طريق الإدارة المسؤولة للآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة".

(الحاجي: 2018، ص 533)

10-2- أهمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

وتكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات في بعض المكاسب التي تحققها من تطبيقها لمبادئ المسؤولية الاجتماعية، ومنها: التعزيز موقعها وسمعتها داخل المجتمع وزيادة الاحساس بأهداف الجامعة ورسالتها، وتحقيق عوائد طويلة الأجل في الاستثمار الاجتماعي، وتتيح الفرصة لابتكار منتجات وخدمات جديدة، كما تزيد من انتماء المجتمع والمتعاملين لها وتعزيز روح فريق العمل، وتحقيق عدد من الآثار الإيجابية على نفوس الطلبة وممارساتهم، كما أن تقديم خدمة متميزة للمجتمع له انعكاسات ايجابية على تطور وتقدم الجامعة سواء من خلال تأثير الجامعة في المجتمع المحلي أو من خلال تأثير المجتمع المحلي في الجامعة، وبذلك تتحول رسالة الجامعة إلى سبب ونتيجة في آن واحد.

10-3- محاور المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

أما عن محاور المسؤولية الاجتماعية التي يمكن أن تمارسها الجامعات، فنتركز معظمها فيما يلي: (الحماية، التراث والهوية، تعزيز الديمقراطية، دعم الشباب والقيادات الشابة، تعزيز الانتماء الوطني،

التنمية ومكافحة الفقر، البيئة، التنوع الاجتماعي، مكافحة الفساد، العدالة والمساواة، رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، الثقافة العامة والتوعية، المسنين، اجتماعي نفسي، التعليم والتدريب المستمر، حماية وتنظيم الأسرة، الطفولة، مساندة التعليم، الاستشارات... وغيرها.

(الخطيب: 2019، ص ص 898-899)

إلا أن هناك محاور أساسية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات وهي:

- أ- **محور الطلبة:** حيث يجب ألا تقتصر على تعليمهم المعرفة، والمهارات بل أن تتعداه إلى غرس الانتماء الاجتماعي لمجتمعاتهم في نفوسهم وعقولهم، وتعويدهم على تحمل المسؤولية المجتمعية من خلال الأنشطة والمشاريع المختلفة التي يمكن أن يقوموا بها؛
- ب- **محور العاملين:** من أعضاء هيئة التدريس، إداريين، ومستخدمين حيث يجب توفير كافة مستلزمات الحياة الآمنة الكريمة والمنتجة لهو والرضا الوظيفي، مع التأكيد على ضرورة إنخراطهم في قضايا مجتمعهم، والالتزام بالمساهمة في حل مشكلاته؛
- ج- **محور البيئة:** بكل ما تحمله كلمة البيئة من معنى، أي ببعديها المهمين البشري والمادي، وبناء على هذا الفهم تصبح المسؤولية المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي في هذا المحور هي الحفاظ على البيئة وتطويرها، وتعظيم الانتاجية من هلال الإسهام في استخراج الثروات الطبيعية، وإعداد الكوادر المؤهلة القادرة على التعامل معها وتأمين قيمة مضافة منها؛
- د- **محور الثقافة:** أن من المتفق عليه بين الباحثين أن الثقافة العربية الاسلامية بحاجة إلى غربة لاستبقاء الصالح والوظيفي منها، واستبعاد السليبي وغير وظيفي الذي علق بها نتيجة الاستعمار والانحطاط التي مرت بها الأمة، ومن هذا يأتي دور المؤسسات التعليم العالي في تحديث هذه الثقافة وجعلها معاصرة من خلال نشر مفاهيم الديمقراطية، والتسامح، وتقبل الرأي الآخر، واحترام حقوق الانسان، إن البعد الثقافي في المسؤولية المجتمعية لمؤسسات التعليم هام جدا من حيث إن تغيير بنية الثقافة هو الخطوة الأولى نحو التغيير الاجتماعي نحو الأفضل، وليس هناك من هو أقدر من مؤسسات التعليم العالي كمؤسسات تربوية وثقافية للقيام بهذا الدور؛

هـ- **محور المعرفة:** والمقصود بذلك أن تمارس مؤسسات التعليم العالي دورها في نشر المعرفة ونقلها وتعميمها وإنتاجها وإثرائها من خلال الابداع والابتكار. (الرواشدة: 2017، ص 206)

10-4 مبررات الاهتمام بالجامعات بالمسؤولية الاجتماعية:

ومن مبررات اهتمام الجامعات بالمسؤولية الاجتماعية أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات كان من أهمها:

أ- **العمولة:** وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المنظمات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم لقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

ب- **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية:** من خلال التشريعات التي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المنظمة أموالاً طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.

ج- **الكوارث والفوضى الأخلاقية:** حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر.

د- **التطورات التكنولوجية المتسارعة:** والتي صاحبها تحديات عديدة أمام منظمات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال المادي.

هـ- **وبالتالي نجد أنه مع تغير بيئة العمل العالمية، فإن متطلبات النجاح والمنافسة تغيرات أيضاً، إذ أصبح لزاماً على منظمات الأعمال على منظمات الأعمال تضاعف جهودها، وأن تسعى نحو علاقات استراتيجية أكثر عمقا مع المستهلكين والعاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق.**

حيث أن بناء هذه العلاقات من شأنه أن يعمل على تكوين أساس لإستراتيجية جديدة تركز على أفراد المجتمع، وبالتالي تتمكن المنظمات الأعمال من مواجهة التحديات التي تتعرض لها في عصرنا الراهن. (مجلة كلية التربية: 2016، ص662)

10-5- أبعاد المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

سعت العديد من الدراسات إلى التأصيل لأبعاد المسؤولية الاجتماعية للجامعات ولكنها تأثرت بأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وما كتب حولها لذلك رأت الباحثة الاعتماد على تقسيم أبعاد المسؤولية وفق الأنشطة والممارسات التي تتعلق بالعمل الجامعي ويمكن تناول أبعاد المسؤولية الاجتماعية كما يلي:

- **إدارة المسؤولية الاجتماعية:** ويشير هذا البعد إلى إدارة وتنظيم المسؤولية المجتمعية بالجامعة، حيث تهدف إلى إدارة نظام المسؤولية المجتمعية وتحقيقوازن بين أهداف المؤسسة الجامعية والأهداف المجتمعية ويتم على مستويات الإدارة العليا، فمن الضروري احترام مبادئ المسؤولية الاجتماعية في سياسة الجامعة واستراتيجياتها

وإجراءاتها وعملياتها كجزء لا يتجزأ من محاسبة الإدارة ومساعدة أصحاب المصلحة ولتحقيق ذلك تقوم الجامعة بعدد من الممارسات من أهمها الاعتراف الرسمي باتحادات أعضاء هيئة التدريس والطلاب ومساعدتهم في اتخاذ القرار، تكوين فرق عمل المسؤولية الاجتماعية وإعداد الخطط وتنفيذها وإصدار تقارير عن تقدم الجامعة نحو أهداف الاستدامة والمسؤولية المجتمعية.

- **دعم بيئة الجامعة الداخلية:** ويشير هذا البعد إلى مجموعة الممارسات والتوجيهات التي تعتمد عليها الجامعة لتحسين وتطوير المجتمع الداخلي وخاصة العاملين بها، فنجاح الجامعة يتوقف على تحقيق الحد الأمثل من علاقات العمل، وتوفير معايير أعلى للصحة والسلامة المهنية، وساعات العمل المرنة، وأيضاً تدريس الطلاب والعاملين على النحو المناسب كما تعمل سياساتها وإجراءاتها على تجنب التمييز والظلم وعدم تكافؤ الفرص.

- **دعم البيئة الخارجية للجامعة:** ويشير هذا البعد إلى مجموعة الممارسات والتوجيهات التي تعتمد عليها الجامعة لبناء علاقتها بالمجتمع الخارجي، حيث ينظر للمسؤولية المجتمعية على أنها عقد بين الجامعة والمجتمع، تلتزم بموجبه الجامعة بإرضاء المجتمع وتحقيق ما يتفق مع الصالح العام، ولا بد للجامعة من أن تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه ويمثل هذا البعد مجموعة واسعة من المسؤوليات التي يجب أن تتحملها الجامعة، كتقديم مخرجات وخدمات ذات قيمة للمجتمع بنوعيه جيدة وتكلفة مقبولة والمساهمة في حل مشكلات المجتمع ومتطلباته عند اتخاذ قراراتها مراعية آثار هذه القرارات على كل جوانب المجتمع. (الحاجي محمد: 2018 ، ص536)

خلاصة الفصل:

تعد خدمة المجتمع من أبرز الوظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتيح ممارسة ديمقراطية وفي المشاركة الفعالة في الرأي والعمل، كما تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، كما تنمي لديهم الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدي الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع.

وبالتالي فإنه يمكن للجامعة خدمة المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، بهذا تصل الجامعة بالمجتمع إلى الرقي والتقدم الأمر الذي يجعل المجتمع دائم الازدهار ومواكبا لتطورات العصر، كما أن الجامعة بما تقدمه من كفاءات مدربة تعتبر عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الإطار الميداني للدراسة

الفصل الأول

مجالات و إجراءات الدراسة

1- المجال المكاني للدراسة:

تمثل مكان الدراسة في جامعة عمار ثليجي :

- والتي هي جامعة جزائرية تقع بولاية الأغواط جنوب غرب الجزائر أنشأت تجسيد لسياسة لامركزية التعليم العالي، التي تنتهجها الجزائر منذ الثمانينات.
- أنشأت الجامعة بموجب مرسوم التنفيذي رقم: 01-270 المؤرخ في 19 سبتمبر 2001.
- تحمل اسم المجاهد علي ثليجي المدعو " عمار " رائد سلاح الإشارة في جيش التحرير الوطني، وقد مرت الجامعة قبل أن تلتحق بمصف الجامعات الوطنية بعدة مراحل.
- التعليم الجامعي بولاية الأغواط نشأ وتبلور في بداية الأمر بموجب المرسوم رقم: 86-165 المؤرخ في 05 أوت 1986 المتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا لأساتذة التعليم التقني.
- في 10 ماي 1997 تتحول المدرسة العليا للتعليم التقني إلى مركز جامعي طبقا للمرسوم رقم 157-97 بتاريخ 10 ماي 1997. وقد ضم هذا المركز أربع معاهد: معهد الهندسة الكهربائية، معهد الهندسة الميكانيكية، معهد الهندسة المدنية، ومعهد العلوم الاقتصادية.
- وتم فتح فروع أخرى أيضا منها الكيمياء الصناعية سنة 1997، والحقوق، والتسيير سنة 1998، والبيولوجيا، وعلم النفس سنة 2000.
- إضافة إلى ما تقدم، تميزت هذه المرحلة بفتح أولى الدراسات ما بعد التدرج سنة 1995 في فرع المواد، تخصصي العلوم وهندسة الأسطح، ومواد الهندسة المدنية.
- لقد ضمت هذه المدرسة في البداية التخصصات التالية: ليسانس تعليم تقني في: الإلكترونيك، الكترول وتقني، الهندسة ميكانيكية الهندسة مدنية. حيث بلغ عدد الطلبة بها خلال السنة الجامعية 1986/1987 : 314 طالبا يؤطروهم 23 أستاذا.

المصدر: (<https://www.marefa.org>.20:30.2010512021)

- تحتوي الجامعة خلال السنة الجامعية الحالية 2021/2020 على 10 كليات: كلية العلوم، وكلية الطب، كلية الهندسة المدنية والهندسة المعمارية، كلية الآداب واللغات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة، كلية العلوم الاجتماعية، وكلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية التكنولوجيا ومعهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.
- يبلغ عدد الأساتذة الدائمين حاليا: 1034 أستاذا. حسب ما تم جمعه من مختلف مصالح الموظفين الموزعة عبر مختلف الكليات، في حين العدد المعلن عنه في الموقع الرسمي للجامعة لا يتعدى 971 أستاذا. وهذا مرده إلى عدم تحيين الرقم من قبل الجهات المعنية بتسيير وتنظيم هذا الموقع.
- في حين يبلغ عدد الطلبة فيها حاليا 36430 طالب حسب ذات الموقع. (lagh-univ.dz. 19/06/2021)

2- المجال الزمني العام للدراسة: تحدد في السنة الجامعية 2021/2020

2-1 المجال الزمني الخاص للدراسة: تحدد في الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: فترة الاطلاع على التراث النظري للدراسة: والتي بدأت تحديدا بعد تاريخ قبول

اللجنة العلمية للموضوع يوم 2021/01/24.

خلال هذه المرحلة تم القيام بالإجراءات التالية:

- العمل على تقصي مجمل ما كتب حول الموضوع من مختلف المصادر (كتب ورقية، مواقع الكترونية،...) لغرض جمع المادة العلمية الأولية حول الموضوع، والتي ستمكننا مع مرور الوقت في تحديد أبعاد المشكلة، فضلا على صياغة فرضيات الدراسة ومفاهيمها.
- الشروع في تجهيز البيانات والمعلومات وتصنيفها قصد الاستفادة منها في إعداد الجانب النظري للدراسة.

- الاستفادة من تلك البيانات والمعلومات في تحديد طبيعة المنهج الملائم للدراسة، فضلا على تحديد طبيعة مصادر البيانات وطبيعة الأداة البحثية الممكن استعمالها في جمع تلك البيانات والمعلومات من تلك المصادر.

الخطوة الثانية: فترة الشروع في الدراسة الاستطلاعية: والتي بدأت تحديدا بعد تاريخ قبول اللجنة بأيام قليلة بعد اعتماد الموضوع من قبل اللجنة العلمية 2021/01/25.

خلال هذه المرحلة تم القيام بالإجراءات التالية:

- العمل على التعرف على ميدان الدراسة (الجامعة) من خلال القيام بزيارات لمختلف الكليات، مع الحرص على التواصل مع مصلحة الموظفين وذلك لإمدادنا بالإحصائيات المتعلقة بالتعداد الكلي لأعضاء هيئة التدريس بالخصوص المثبتين منهم.
- العمل على التعريف قدر الإمكان بطبيعة الموضوع لعدد من الأعضاء الذين تم الالتقاء بهم.
- العمل على تكوين نظرة حول طبيعة مجتمع الدراسة من حيث العدد والنوع من خلال الوثائق الرسمية المقدمة لنا من قبل مختلف مصالح الموظفين.

الخطوة الثالثة: فترة الشروع في إعداد الاستبيان الخاص بالموضوع: والتي بدأت بعد الانتهاء من

إعداد الفصول النظرية، والتي أتاحت لنا الفرصة في تكوين جملة من الأفكار حول طبيعة الموضوع، وطبيعة المصادر التي يمكن اللجوء إليها لتحصيل البيانات والمعلومات منها. فضلا على طبيعة الاسئلة التي يمكن اللجوء إليها لتحصيل ما نريد من معلومات حول الموضوع.

بعد القيام بهذه الخطوة وعرض نموذج أولي على الأستاذ المشرف، وبعد عدد من التعديلات التي قام بها المشرف، تم اعتماد أسئلة الاستبيان للشروع في عملية تطبيقه ميدانيا.

الاستبيان الذي تم تطبيقه هو من نوع الاستبيان شبه مفتوح، إذ تضمن طرح الأسئلة المغلقة التي لا تحتاج إلا الإجابة بالتأكيد أو النفي، مع منح هامش للمبحوث لتبرير نوع إجابته.

استخدام هذا النوع من الأسئلة اقتضته طبيعة الموضوع والتي تتحدد في الوقوف على رأي أعضاء هيئة التدريس حول موقف أعضاء هيئة التدريس من دور الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية.

تضمن الاستبيان: على ثلاثة محاور: المحور الأول منه خصص لاستعراض البيانات الشخصية لمفردات عينة الدراسة من حيث السن، الجنس..... وقد احتوى على سبعة أسئلة، المحور الثاني منه خصص لاستعراض موقف أعضاء هيئة التدريس من دور الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع في ظل مسؤوليتها الاجتماعية، وقد تضمن خمسة عشر سؤالاً، في حين المحور الثالث منه خصص لاستعراض عوائق ممارسة الجامعة الجزائرية لدورها المجتمعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وقد تضمن سبعة أسئلة.

الخطوة الرابعة: فترة الشروع في توزيع الاستبيان الخاص بالموضوع: إذ تم توزيع الاستبيان على مختلف مفردات الدراسة بعد اختيارها بشكل عشوائي عن طريق الصدفة في جميع كليات الجامعة، فضلا على معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.

تم هذا التوزيع بتاريخ 2021/05/12 إذ تم توزيع 150 استمارة، لأجل الحصول على 124 استبيان والذي يشكل التعداد الكلي لمفردات الدراسة، بما أن التعداد العام لمجتمع الدراسة يساوي 1034، بأخذ نسبة 12%.

طريقة تسليم الاستمارات كانت باليد للأساتذة، فضلا عن اجرائنا مقابلة بالاستمارة مع عدد كبير من الأساتذة بالنظر لجملة من الاعتبارات: كتحجج عدد من أعضاء هيئة التدريس بعدم اتقان اللغة العربية، عدد آخر منهم لانشغاله وعدم توفر الوقت لديه للإجابة عنها بنفسه.

فترة استرجاع الاستبيان: تباينت من كلية إلى أخرى ومن أستاذ لآخر، إلى أنها دامت أزيد من شهر 2021/06/26 في بعض الكليات وفي البعض الآخر منها أكثر بكثير.

نسجل هنا جملة من العقبات التي حالت دون تجميع العدد المطلوب والمقدر ب 124 استبيان، إذ قدر العدد النهائي الذي تمكنا من جمعه ب 100 رغم أننا وزعنا 150 استبيان.

- عدد من الأساتذة انتهجوا معنا سياسة التجاهل وعدم التجاوب الايجابي رغم استلامهم الاستبيان.
- عدد منهم انتهجوا معنا سياسة التماطل في تسليم الاستبيان.
- عدد منهم لم يتجاوب ايجابيا مع عدد كبير من الأسئلة إما بحجة العدد الكبير للأسئلة وهو غير مطروح بالمرة، وإما لأنهم يعتقدون أنها ستسبب لهم إحراج أمام الإدارة العليا، وهو أمر لم نتمكن من استيعابه رغم أن بيانات الاستبيان لا يمكن أن تشير لشخص بذاته.
- عدد آخر منهم استهان بنا وبمجهودنا بل أساءوا المعاملة في حقنا.
- لكن يبقى عدد آخر منهم أبدوا تعاوننا منقطع النظير بالنظر إلى طبيعة الموضوع المستجد، فضلا على الترحيب بشخصنا وتعاملهم معنا بودية كبيرة.

الخطوة الرابعة: فترة الشروع في تفريغ الاستبيانات : بعد الانتهاء من جمع الاستبيانات بدأنا مباشرة بالتفريغ وكان ذلك بتاريخ 2021/06/26.

أفرزت هذه المرحلة في البداية على:

تحديد خصائص مفردات عينة الدراسة:

- إذ سجل عدد الذكور النسبة الأعلى في عينة الدراسة والسبب يعود إلى: أن مجمل من تصادفنا معهم خلال فترة التوزيع هم من الذكور، فضلاً على إبداء الرفض الصريح من عدد من الإناث اللواتي التقين بهن لأسباب متعددة، وهو يصنف في خانة الكبر والاستعلاء.
 - وسجلنا أن الفئة العمرية المميزة لمفردات الدراسة تحددت بين 36-45 والفئة العمرية أزيد من 46
 - كما سجلنا أن الدرجة العلمية المهيمنة بين مفردات الدراسة تنحصر بين أستاذ محاضر درجة - أ- وأستاذ محاضر درجة ب-.
 - في حين سجلت الدراسة أن معدل الخبرة المهنية بين أعضاء هيئة التدريس محل الدراسة تتحدد في الفئة 6-10 سنوات بالدرجة الأولى و أقل من 5 سنوات بالدرجة الثانية.
 - أما بخصوص التخصص العلمي المهيمن بين أعضاء هيئة التدريس محل الدراسة فتحدد في كل من فروع العلوم الانسانية والاجتماعية بالدرجة الأولى والعلوم التكنولوجية بالدرجة الثانية .
 - أما بخصوص المؤهل العلمي المهيمن بين أعضاء هيئة التدريس محل الدراسة فتحدد بشكل كبير في مؤهل دكتوراه علوم بالدرجة الأولى، ودكتوراه LMD بالدرجة الثانية.
- 3- إجراءات الدراسة المنهجية :** بالنظر لقيامنا بتعريف إجراءات الدراسة المنهجية في المدخل المنهجي للدراسة، سنكتفي في هذه الخطوة بتوضيح كيفية استخدامها في الدراسة.

3-1 من حيث استخدام المنهج الوصفي التحليلي فيدراستنا تمثل في:

من الناحية النظرية: تم استخدامه:

- في الاطلاع على الأدبيات النظرية حول الموضوع على اختلافها.
- في تحديد وحصر أبعاد الدراسة.
- في تحديد وحصر فرضيات الدراسة.

من الناحية الميدانية: تم استخدامه:

- في الاطلاع على ميدان الدراسة وتحديد مجالات مجتمع الدراسة المكانية والزمانية والبشرية.
- في الاطلاع وحصر حجم وخصائص عينة الدراسة. (أعضاء هيئة التدريس).
- في الاطلاع وحصر أدوات جمع بيانات الدراسة.
- في حصر بيانات الدراسة.
- في تحليل بيانات الدراسة.
- في استخلاص نتائج الدراسة.
- في الوقوف على درجة تحقق فرضيات الدراسة في ضوء نتائج الدراسة.

3-2 من حيث استخدام العينة الحصصية في دراستنا تمثل في:

- تحديد وحصر أفراد المجتمع الأصلي للدراسة من حيث العدد والخصائص. (المجموع الكلي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة).
- تقسيم المجتمع الأصلي إلى مجموعات متميزة. (عدد من الكليات).
- القيام باختيار مفردات العينة بتطبيق طريقة الصدفة. (من كل الكليات).

3-3 من حيث استخدام تقنية الاستبيان في دراستنا تمثل في:

- الحرص على تضمن محتوى الاستبيان على الحقائق الميدانية للدراسة.
- العمل على صياغة أسئلة الاستبيان بشكل يراعي فيه الموضوعية، فضلا على السهولة والمنطقية.
- العمل على إخراج الاستبيان بصورة مرتبة ترشد المبحوث إلى الطريقة الصحيحة لتعبئته.
- العمل على توزيع الاستبيان على المبحوثين بالطريقة التي تحقق الفائدة المرجوة من الدراسة.
- العمل على استرداد الحجم الفعلي للعينة إن أمكن إعطاء التمثيل الصحيح لمجتمع الدراسة.
- العمل على إفراغ الاجابات بالشكل الصحيح وإجراء العمليات الاحصائية اللازمة، فضلا على اجراء التحليل السوسولوجي المناسب لاستخلاص الحقائق الموضوعية حول موضوع الدراسة.

الفصل الثاني :

تفريغ و تحليل بيانات الدراسة

1- تفرغ وتحليل بيانات الدراسة:

1-1 تفرغ بيانات المحور الأول المتعلقة بالبيانات الشخصية:

الجدول رقم (2): يبين سن مفردات عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	
23%	23	من 25 إلى 35
45%	45	من 36 إلى 45
32%	32	46 سنة فما فوق
80.64	100	المجموع الفعلي
100%	124	المجموع الأصلي

هيمنة عنصر الشباب على تركيبة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة محل الدراسة له من الفوائد والايجابيات على مستقبل الجامعة يمكن الاشارة إليها في النقاط التالية:

- إذ يعدون في المستقبل:
- عماد الجامعة وأساسها.
- قادتها نحو تقدمها وتطورها، ومن ثم تقدم وتطور المجتمع.
- القدرة والقوة والطاقة التي تؤهلهم إلى أن يعطوا من أعمالهم وجهودهم وعزمهم وصبرهم ثمرات ناضجة لها ولأمة إذا ما ساروا على الطريق الصحيح المرسوم في اتجاه التنمية والتقدم، واستغلوا نشاطهم لما فيه منفعة لهم ولغيرهم خدمة للوطن والوطنية.
- أهم المورد التي يمكن لها أن تحدث التنمية المتكاملة والمستدامة في المجتمع.
- أهم الطاقات التي يمكن لها تحويل طاقات وابداعات المجتمع الى عناصر انتاج ايجابيه تخدمه وتنمييه سياسيا، ثقافيا، اجتماعيا واقتصاديا.

الجدول رقم (3): يبين جنس مفردات عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	
63%	63	ذكر
37%	37	أنثى
80.64	100	المجموع الفعلي
100	124	المجموع الأصلي

هيمنة العنصر الذكري على مفردات الدراسة يعكس بالمجمل:

- الترتيب السلطوي للجنسين ليس فقط داخل الجامعة بل داخل المجتمع ككل.
- فالمرأة في دول العالم الثالث بما فيها الجزائر لا تستطيع ولوج المناصب الكبرى داخل الدولة بسبب التمييز والتحقيق الذي تعانيه وذلك بسبب هيمنة الفكر الذكوري الذي لا يزال يرى أنها ليست قادرة على القيام بمجموعة من الأعمال بسبب طبيعتها الفيسيولوجية، كما أن التنشئة التي يتلقاها الأبناء منذ الصغر تؤثر بشكل كبير على التحولات التي تطرأ في حياتهم، فعندما تتم تربية الأبناء في ظل الفكر السلطوي، غالبا ما تختلف "أنا" الذكر عن "أنا" الأنثى، حيث يصبح راسخا في مخيلته أن جميع المسؤوليات على عاتقه وحده، وأن الأنثى هي فقط تابعة له، كما أن العلاقات التي تكون بين الأبوين تؤثر إما إيجابا أو سلبا على أفكار أبنائهم بشكل مباشر أو غير مباشر.
- كما أن التقاليد والعادات غالبا ما توظف لتبرير هذا التمايز ضد الأنثى التي تصبح صورتها أمام هذه الخرافات شيطانا بشريا يجب الاحتياط منه وتقويمه حسب قواعد وأعراف المجتمع الذي توجد فيه

الجدول رقم (4): يبين المؤهل العلمي لمفردات عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	
02%	02	ماجستير
53%	53	دكتوراه علوم
45%	45	دكتوراه LMD
80.64	100	المجموع الفعلي.
100	124	المجموع الأصلي

هيمنة المؤهل العلمي من فئة دكتوراه بين مفردات عينة الدراسة نعتقد أنه يساهم ايجابا في:

- إيجاد نظام تعليمي مميز داخل الجامعة.
- رفع المستوى التحصيلي للطلبة.
- توفير الدعم النفسي والشعور بالأمان لدى الطلبة.
- إيجاد الحلول للتحديات التي يواجهها الطلبة على كافة الأصعدة داخل الجامعة.
- تنمية المهارات التربوية والمعرفة العميقة لدى الطلبة.
- إيجاد التفاعل والمشاركة المثالية بين الأستاذ والطلبة.
- التعرف على احتياجات الطلبة والفرص المتاحة أمامهم من قبل الأساتذة.
- تطوير التعاون بين الطلبة والأساتذة.

الجدول رقم (5): يبين الدرجة العلمية لمفردات عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	
07%	07	أستاذ مساعد (ب)
08%	08	أستاذ مساعد (أ)
13%	13	أستاذ محاضر (ب)
60%	60	أستاذ محاضر (أ)
12%	12	أستاذ التعليم العالي
80.64	100	المجموع الفعلي
100	124	المجموع الأصلي

التنوع في المؤهل العلمي بين مفردات الدراسة نعتقد أنها تساهم في:

- خلق القدرة على التنوع في استخدام وسائل وأساليب التدريس بالشكل الذي يساعد الطلاب على الفهم، والاستيعاب من قبل الأساتذة.
- خلق القدرة على استيعاب الفروق، والقدرات التي تميز كل طالب، ومحاولة التعامل مع كل طالب وفقاً لقدراته من قبل الأساتذة.
- خلق القدرة على امتلاك حصيلة مميزة من المعلومات والمعرفة الهائلة التي تؤهل للرد على مختلف الأسئلة التي يطرحها الطلاب من قبل الأساتذة.
- خلق القدرة على التعامل مع مختلف المواقف بنجاح من قبل الأساتذة.
- خلق القدرة على التمكن من المادة الدراسية التي يقوم الأستاذ بتدريسها للطلاب بشكل الذي يعينه على النجاح في توصيل المعلومات للطلاب ببساطة، ويسر دون تعقيد.
- خلق القدرة على التجديد، والانفتاح على الآخرين.
- خلق القدرة على كسب محبة الطلاب.
- خلق القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، وحل المشكلات.

الجدول رقم (6): يبين الخبرة المهنية لمفردات عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	
32%	32	اقل من 05 سنوات
46%	46	من 06 إلى 10 سنوات
22%	22	اكثر من 11 سنوات
80.64	100	المجموع الفعلي.
100	124	المجموع الأصلي

التنوع في الخبرة المهنية بين مفردات الدراسة نعتقد أنها تساهم في:

- تساعد عضو هيئة التدريس على تطوير مهاراته المهنية والقدرات الموجودة لديه.
- تساعد عضو هيئة التدريس على اكتساب المهارات والقدرات الجديدة التي يحتاجها في ميدان العمل.
- تساعد عضو هيئة التدريس على أن يكون متوافق مهنيًا مع الوظيفة التي يقوم بها على اختلافها.
- تساعد عضو هيئة التدريس على الوصول إلى طموحاته وأهدافه المهنية المطلوبة بشكل السليم.
- تساعد عضو هيئة التدريس على جذب انتباه الطلبة إلى مجهوده بل عناء خلال الدرس.
- تساعد عضو هيئة التدريس على أن يكون أكثر وثوق من نفسه وأكثر استقلالية.

الجدول رقم (7): يبين التخصص الدراسي لمفردات عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	
07%	07	كلية العلوم
05%	05	كلية الهندسة المدنية
		المعمارية
10%	10	كلية الأدب ولغات أجنبية
09%	09	كلية الحقوق وعلوم
		السياسية
13%	13	كلية العلوم الاقتصادية
25%	25	كلية العلوم الانسانية
23%	23	كلية العلوم الاجتماعية
08%	08	كلية علوم الاعلام
		والاتصال
80.64	100	المجموع الفعلي.
100	124	المجموع الأصلي

التنوع في المجالات التخصصية بين مفردات الدراسة نعتقد أنها تساهم في:

- إثراء الابتكار داخل الجامعة.
- توفير بيئة مناسبة لحل المشكلات التي يعج بها المجتمع بصورة أفضل.
- تعزيز التنوع والاندماج والشمولية بالنسبة للموظفين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب .
- تلبية احتياجات المجتمع المختلفة.

1-2 تفريغ بيانات المحور الثاني المتعلقة بموقف أعضاء هيئة التدريس من دور الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع في ظل مسؤوليتها الاجتماعية.

الجدول رقم (8): يبين موقف الأساتذة من مسألة احتلال الجامعة الجزائرية لمركز الريادة في المجتمع الجزائري تبعا لمتغير السن

السن	من 25 إلى 35 من 36 إلى 46 سنة فما المجموع						
	سنة			45 سنة فوق			
س1	الترار	النسبة	ت	النسبة	الترار	النسبة	ت
نعم	03	13.04	09	20%	03	9.37%	15
لا	20	86.95	36	80%	29	90.62	85
المجموع	23	100%	45	100%	32	100	100

المسجل من الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين أعضاء هيئة التدريس حول أن الجامعة الجزائرية اليوم لا تحتل المركز الريادي داخل المجتمع بسبب جملة من الاعتبارات يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية:

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وجذب الاستثمارات الدولية، وذلك من خلال إطلاق حزمة من المبادرات التنظيمية التي تستهدف تعزيز أداء البيئة الاقتصادية.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تعزيز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على دعم الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال استراتيجية متكاملة تستهدف تطوير هذا القطاع بأكثر من مبادرة تطويرية في التمويل الاستراتيجي، والتوسع في الأسواق العالمية.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تطوير المهارات ودعم الابتكار وغيرها من المجالات.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تحفيز التواصل بين آلاف رواد الأعمال والباحثين وصناع القرار.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تحفيز الابداع والابتكار.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على توفير المنتجات المبتكرة.

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تسليح الأجيال القادمة بالمعرفة من أجل تعزيز مفهوم ريادة الأعمال والابتكار ، فضلا عن أهمية وضع خريطة طريق لتفعيل وإيجاد أفضل الآليات لدعم المشاريع الابتكارية.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على بذل جهودًا مضاعفة لجعل البلد رائد في جذب الاستثمارات النوعية وتشجيع رواد الأعمال الشباب وتقديم كل التسهيلات للمستثمرين وتوسعة رقعة المشاريع الناشئة.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على إدخال التكنولوجيا العالية بما يساهم في إنجاح رؤيتها المنتجة.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على وضع خريطة طريق لتفعيل وإيجاد أفضل الآليات لدعم المشاريع الابتكارية لتتبع النور.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على لعب الدور الأساسي في زرع اللبنة الأساسية لخلق الفكرة لدى الطالب في كيفية خلق وظيفة له ولغيره.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تحقيق المواءمة بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تعزيز دورها في خدمة وتنمية المجتمع مع ضبط ورفع كفاءة الأداء المؤسسي إدارياً وتقنياً، والعمل على تدعيم علاقات الشراكة والتعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على عقد المؤتمرات والندوات الفاعلة لدعم الاقتصاد المحلي من خلال تسليط الضوء على موضوع الريادة والإبداع والابتكار وعرض ومناقشة قضايا محورية من شأنها إبراز أهمية الريادة في التنمية الاقتصادية الشاملة.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على الاستفادة من البحث العلمي كقوة دافعة نحو النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (9): يبين موقف الأساتذة من مسألة انشغال الجامعة الجزائرية بالكشف عن مشكلات المجتمع على اختلافها حسب متغير الجنس

الجنس س2	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	20	31.74	16	43.24	36	36%
لا	43	68.25	21	56.75	64	64%
المجموع	63	100%	37	100%	100	100%

المسجل من الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين أعضاء هيئة التدريس حول أن الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على الانشغال بالكشف عن مشكلات المجتمع للأسباب التالية:

- الجامعة الجزائرية اليوم غير قادرة على إنتاج المعرفة ونشرها في المجتمع.
- الجامعة الجزائرية اليوم غير قادرة على تخريج نخب قيادية من أصحاب الكفاءة العلمية والعقلية والنفسية، التي تخولهم التفوق والنجاعة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية.
- الجامعة الجزائرية اليوم غير قادرة بالنهوض بوظائفها الأساسية المتمثلة في البحث العلمي وخدمة المجتمع بسبب تدني مخصصات التعليم والبحث العلمي المقدرة لها من قبل الدولة.
- الجامعة الجزائرية اليوم غير قادرة على ربط نفسها بالعملية الإنتاجية والاقتصاد الوطني.
- الجامعة الجزائرية اليوم غير قادرة على صنع المعرفة.
- الجامعة الجزائرية اليوم غير قادرة على تجاوز أزمة المناهج وطرائق التدريس والمدرسين والتجهيزات والمناخ الجامعي العام.
- الجامعة الجزائرية اليوم غير قادرة على توجيه التعليم إلى مضمار البحث العلمي وربط مجالاته مع مشكلات المجتمع .
- الجامعة الجزائرية اليوم غير قادرة على ضمان المناخ الملائم لأعضاء هيئة التدريس في إنتاج المعرفة العلمية.
- الجامعة الجزائرية اليوم غير قادرة على إطلاق حرية البحث العلمي من خلال توفير الإمكانيات المادية، وتفرغ الباحثين، وخلق المناخ العلمي البعيد عن جميع أنواع الرقابة، وتشجيع المبادرات الخلاقة المبدعة.

الجدول رقم (10): يبين موقف الأساتذة من مسألة انشغال الجامعة الجزائرية بتقديم حلول علمية وعملية لتلك المشكلات حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	ماجستير	دكتوراه علوم	دكتوراه LMD	المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
نعم	02	100%	20	38.46	46
لا	00	00	32	61.53	53
المجموع	02	100%	52	100%	99

المسجل من الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين أعضاء هيئة التدريس حول أن الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على الانشغال بتقديم حلول علمية وعملية لتلك المشكلات حسب المؤهل العلمي للأسباب التالية:

- الجامعة الجزائرية اليوم لا يحتل البحث العلمي فيها المكانة المميّزة التي من شأنها أن تعمل على تحقيق النهضة العلمية بداخلها وبداخل المجتمع الذي تتواجد بداخله.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تنشيط البحث العلمي بداخلها وتطويره بما يساهم في حل المشكلات الأساسية التي لازالت تواجهه ومن بينها عدم وجود خطط واضحة للبحث العلمي على المستوى الوطني والنقص الواضح في ميزانيات البحث العلمي .
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعطى الفرصة للعقول المفكرة والباحثة والمبدعة ولا تعمل على رعايتها والاهتمام بها وتوفير البيئة النقية لها من أجل التطور والإبداع.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تمكين البحث العلمي من أداء دوره في خدمة المجتمع وتطوير التعليم العالي وخاصة في المجالات التطويرية والتنموية بما يفرض على المؤسسات والأفراد ذات العلاقة أن تكون على قدر المسؤولية وتحقيق رسالة البحث العلمي.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تطوير المؤهلات العلمية والبحثية في شخصيات للباحث.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على توفير المناخ العلمي المناسب للباحث.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على توفير المصادر البحثية للباحث وسهولة الحصول عليها.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على توفير الوقت المناسب والتمويل الكافي للباحث للقيام بمجمل أبحاثه.

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على خلق مشاركة فعالة بينها وبين مختلف القطاعات المجتمعية لإثراء عملية البحث العلمي .
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على إجراء الدراسات الميدانية الواقعية للتعرف على مشكلات المجتمع.

الجدول رقم (11): يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة الجزائرية بتأهيل الطلبة لكي يحتلوا مكانتهم في المجتمع بما يخدم أهدافه حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	أستاذ		أستاذ مساعد		أستاذ محاضر		أستاذ التعليم		المجموع	
	مساعد (ب)	(أ)	مساعد (ب)	(أ)	محاضر (ب)	(أ)	العالى			
س4	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
	ر		ر		ر		ر		ر	
نعم	02	28.57	00	00	05	38.46	20	33.33	04	33.33
لا	05	71.42	08	100	08	61.53	40	66.66	08	66.66
المجموع	07	%100	08	100	13	%100	60	%100	12	%100
									100	100

المسجل من الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين أعضاء هيئة التدريس حول أن الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على الانشغال بتأهيل الطلبة لكي يحتلوا مكانتهم في المجتمع بما يخدم أهدافه حسب متغير الدرجة العلمية للأسباب التالية:

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على وضع المناهج التعليمية المواكبة لخطط التنمية في البلاد.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تدعيم مهارات الطلاب لإعدادهم للمستقبل.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تدعيم التفكير الناقد للطلبة بما يساعدهم على حل المشكلات.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على مواكبة التغيير الحاصل على مستوى الخطط والمقررات لدراسية.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على الاستجابة لأهم المشكلات التي قد تواجه الطلاب.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تكوين وتنمية شخصيات قيادية لدى الطلبة.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على وضع البرامج التعليمية التثراعي خصائص المتعلم وخبراته وقدراته والواقع المحيط به.

الجدول رقم (12): يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة بإعداد الاخصائيين اللازمين من أعضاء هيئة التدريس في المساهمة في تحقيق التنمية والازدهار داخل المجتمع حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية س5	أقل من 05 سنوات	من 06 إلى 10 سنوات	10 سنوات فما فوق	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
نعم	20	62.5	16	34.78	6	28.57	42	42.42	
لا	12	37.5	30	65.21	15	71.42	57	57.57	
المجموع	32	%100	46	%100	21	%100	99	100	

المسجل من الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين أعضاء هيئة التدريس حول أن الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على الانشغال بإعداد الاخصائيين اللازمين من أعضاء هيئة التدريس في المساهمة في تحقيق التنمية والازدهار داخل المجتمع حسب متغير الخبرة المهنية للأسباب التالية:

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تحسين الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على إعداد القوى البشرية المؤهلة من أعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على توفير الموارد المالية اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للقيام بمختلف أبحاثهم التي تخدم قضايا المجتمع.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على منح الفرص للباحثين من أجل القيام بالأبحاث التي تخص المجتمع.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على وضع سياسة بحثية تهتم بقضايا المجتمع وملزمة لأعضاء هيئة التدريس .
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على توفير التسهيلات البحثية اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للقيام بالأبحاث التي تخدم قضايا المجتمع.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في اللجان والندوات والمحاضرات العامة للمساهمة في فهم وحل مختلف مشكلات المجتمع.

الجدول رقم (13): يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة حالياً بتوجيه فئة من أساتذتها الإكفاء للعب دور المستشارين لدى هيئات المجتمع على اختلاف نشاطها حسب متغير التخصص الدراسي.

المجموع	لا	نعم	س06
التخصص الدراسي			
07	03	04	التكرار
100%	42.85%	57.41%	النسبة
05	02	03	التكرار
100%	40%	60%	النسبة
10	05	05	التكرار
100%	50%	50%	النسبة
09	04	05	التكرار
100%	44.44%	55.55%	النسبة
13	04	09	التكرار
100%	30.76%	69.23%	النسبة
25	13	12	التكرار
100%	52%	48%	النسبة
22	10	12	التكرار
100%	45.45%	54.54%	النسبة

كلية علوم	التكرار	04	04	08
الاعلام والاتصال	النسبة	50%	50%	100%
المجموع	التكرار	54	45	99
	النسبة	54.54%	45.45%	100%

رغم أن الإجابة جاءت ايجابية بالأغلب إلا أن الواقع لا يعكس ذلك إذ أن:

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تهتم بهذا الجانب بالمطلق، كل ما تهتم به هو توظيف مدرسين عوض التركيز على توظيف باحثين قادرين على أداء مهمة البحث العلمي.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تهتم بتخصيص وقت محدد للبحث مثل ما هو مع عملية التدريس.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تهتم بتوجيه أعضاء هيئة التدريس لمعالجة مشاكل المجتمع.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تهتم بالأساس بإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

فضلا على أن:

- عضو هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية غير قادر على التعاطي مع إنتاج المعرفة على الوجه الكافي واللازم.
- معضعف الثقافة العلمية لدى عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس، في إدراك أهمية البحث والنشر العلمي في مجال خدمة المجتمع.

الجدول رقم (14): يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة الجزائرية على المساهمة مع المنظمات المجتمع على اختلافها في صنع القرارات الخاصة به حسب متغير السن

السن	من 25 إلى 35 من 36 إلى 45 46 سنة فما المجموع						
	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة
7س	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
نعم	10	45.45	15	33.33	9	28.15	15
لا	12	54.54	30	66.66	20	62.5	85
المجموع	22	%100	45	%100	29	100	96

المسجل من الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين أعضاء هيئة التدريس حول أن الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على الانشغال على المساهمة مع المنظمات المجتمع على اختلافها في صنع القرارات الخاصة به حسب متغير السن للأسباب التالية:

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تهتم إلا بتخريج الأجيال المتابعة من الطلبة دون أن تلقي أي اهتمام لدرجة تكيفها مع متطلبات التنمية المستدامة في المجتمع..
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تهتم إلابتوفير الحد الأدنى من الخدمات الضرورية التي تمكن من الانتظام في الدراسة.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تهتم إلا بنقل المعرفة من خلال التعليم، دون العمل على إنتاجها.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تهتمبتزويد الطلبة بالخبرات والمهارات العلمية النظرية والتطبيقية التي تؤهلهم لتولي مسؤوليات العمل في القطاعات المختلفة للمجتمع، بالقدر ما تهتم باحتضانهم لسنوات محددة.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تهتمبتهيئةالأستاذ ولا الطالب على التدريب على البحث والتنقيب وجمع المعلومات بالقدر الذي تهتم بولائهم لها لا غير.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تهتم بخلقالمزيد من التقدم والتطور وتحقيق أعلى درجات الرفاهية واليسر في الحياة.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تهتمبتهيئةأسباب التنمية الشاملة وتقديم الأبحاث والمعارف والخبرات الضرورية لدفع عجلة التنمية والتقدم.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تهتمبخدمهصالح المجتمع وتوفير حاجاته وتحقيق تنميته من خلال بناء الإنسان وترقية اهتماماته والسمو بتفكيره.

فضلا عن ذلك:

- مؤسسات المجتمع على اختلافها لا تثق في الجامعة بالأساس فما بالك بطبيعة الخدمات التي من الممكن أن تقدمها.
- الجدول رقم (15): يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة حاليا بالسماح لمختلف منظمات المجتمع على اختلاف نشاطها على فتح مراكز خاصة بها في الحرم الجامعي للترويج عن أنشطتها حسب متغير الجنس

س8	الجنس	المجموع				
		ذكر	أنثى	النسبة	التكرار	النسبة
نعم		27	43.54	12	32.43	39
لا		35	56.45	25	67.56	60
المجموع		62	%100	37	%100	99
						%100

المسجل من الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين أعضاء هيئة التدريس حول أن الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على الانشغال بالسماح لمختلف منظمات المجتمع على اختلاف نشاطها على فتح مراكز خاصة بها في الحرم الجامعي للترويج عن أنشطتها حسب متغير الجنس وذلك للأسباب التالية:

- مختلف قطاعات المجتمع لا تسهر على ربط العلاقة بينها وبين الجامعة للنظرة الدونية التي شكلتها للجامعة ولتنوع خدماتها.
- مختلف قطاعات المجتمع لا تعمل على إعطاء ديناميكية جديدة للعلاقة بينها وبين الجامعة لتحقيق التطور المنشود والالتحاق بركب الدول المصنعة.
- مختلف قطاعات المجتمع لا تعمل على بذل الجهود الكافية داخلها في مجال تهيئة الظروف الملائمة لأعضاء هيئة التدريس لبروز قاعدة علمية وتكنولوجية متنوعة تسمح بالنهوض بها ومرافقتها في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.

فضلا عن ذلك:

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تهتم بإجراء إصلاح لنظام التعليم العالي بداخلها كاستراتيجية لتحسين عملية التدريس وكذا الأنشطة البحثية بما يربطها بعمليات التنمية والتطوير في المجتمع.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تهتم بربط التعليم الجامعي مع سوق العمل وواقع الإنتاج وبالدورة الاقتصادية.

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تهتم بتخريج طلبة مواكبين لاحتياجات التنمية والنهوض الاقتصادي.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تهتم بتأمين احتياجات سوق العمل من اليد الماهرة المزودة بالكفايات الجامعية المهنية والعلمية المناسبة، فضلا على إيجاد فرص عمل لخريجي الجامعات مما يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة.

بالإضافة:

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تتلقى أيدع مالي ومادي من هذه المنظمات يساعدها في تطوير أدائها وضمان جودة مخرجاتها من برامج وبحوث ودراسات وكوادر بشرية متخصصة في مختلف المجالات،

الجدول رقم (16): يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة حاليا على توجيه الأبحاث بداخلها لما يستجيب ومتطلبات المجتمع حسب متغير المؤهل العلمي

س9	المؤهل العلمي							المجموع	
	ماجستير	دكتوراه علوم	دكتوراه LMD	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
نعم	02	100%	21	39.62	30	66.66	53	53%	
لا	00	00	32	60.37	15	33.33	47	47%	
المجموع	02	100	53	100%	45	100%	100	100%	

على الرغم أن الاجابة جاءت ايجابية إلا أن الواقع يؤكد غير ذلك:

- مختلف البحوث التي تجرى داخل الجامعة الجزائرية إلا القليل القليل منها يعمل على استشراف المستقبل.
- مختلف البحوث التي تجرى داخل الجامعة الجزائرية لا تعمل على التوصل إلى المشكلات التي تخص المجتمع بطريقة نظامية.
- مختلف البحوث التي تجرى داخل الجامعة الجزائرية لا تعمل على التوصل إلى ابتكارات جديدة، أو اختراعات حديثة في كالمجالات المجتمع.
- مختلف البحوث التي تجرى داخل الجامعة الجزائرية لا تعمل على التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها وتنفيذها على مختلف الظواهر التي يعج بها المجتمع.
- مختلف البحوث التي تجرى داخل الجامعة الجزائرية لا تعمل على جمع المعلومات المتعلقة بالمجتمع.

الجدول رقم (17): يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة الجزائرية حاليا على زيادة المشاركة مع مختلف قطاعات المجتمع حسب متغير الدرجة العلمية.

على الرغم أن الاجابة جاءت ايجابية إلا أن الواقع يؤكد غير ذلك:

- مختلف مؤسسات المجتمع بالخصوص منها الاقتصادية اليوم لا تسمح بإجراء البحوث

الدرجة العلمية	أستاذ مساعد		أستاذ مساعد أقل من 05		أستاذ محاضر من 06 إلى 10		أستاذ محاضر 10 سنة فما		أستاذ التعليم		المجموع	
	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	العالي			
س10	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
	ر		ر		ر		ر		ر			
نعم	04	66.66	05	62.5	06	50	31	52.54	10	83.33	56	75.63
لا	02	33.33	03	60	60	%50	28	47.45	02	16.66	41	42.26
المجموع	06	%100	08	100	21	%100	59	%100	12	%100	97	%100

التطبيقية والتدريب العلمي لطلاب الجامعات بما ينمي مهاراتهم التطبيقية وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم.

- مختلف مؤسسات المجتمع بالخصوص منها الاقتصادية اليوم لا تعمل على توظيف الإمكانيات العلمية البشرية التي تعمل الجامعة على تخريجها كل عام إلا في الحدود الضيقة.

فضلا على أن:

الجامعة الجزائرية اليوم لا تقوى على تشخيص السبل والوسائل التي تسمح لها بالانتقال الى تدبير حديث لها يمكن أن يسمح لها بتأدية الدور الفعال المنوط بها على ما يرام والذي يمكنها من الاستجابة للمتطلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع.

الجدول رقم (18): يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة الجزائرية حاليا على عقد المؤتمرات والندوات والتجمعات التي تخدم قضايا المجتمع.

المهنية	سنوات	سنوات	سنوات	سنوات	سنوات	سنوات	سنوات
س11	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
نعم	20	62.5	26	56.52	15	68.18	61
لا	12	37.5	20	63.47	06	27.27	38
المجموع	32	%100	46	%100	21	100	99
							%100

على الرغم أن الاجابة جاءت ايجابية إلا أن الواقع يؤكد غير ذلك:

- مجمل المواضيع التي تطرح في مختلف المؤتمرات والندوات سواء كانت داخلية أو خارجية داخل الجامعة الجزائرية لا تعمل على المساهمة في حل مشكلات المجتمع.
- مجمل المواضيع التي تطرح في مختلف المؤتمرات والندوات سواء كانت داخلية أو خارجية داخل الجامعة الجزائرية لا تعمل على تقديم السبل الكفيلة لضمان جودة منتجاتها وتعزيزها والبحث عن منتجات جديدة.
- مجمل المواضيع التي تطرح في مختلف المؤتمرات والندوات سواء كانت داخلية أو خارجية داخل الجامعة الجزائرية لا تعمل على تحقيق الإبداع والتميز المؤسسي لمختلف مؤسسات المجتمع.
- مجمل المواضيع التي تطرح في مختلف المؤتمرات والندوات سواء كانت داخلية أو خارجية داخل الجامعة الجزائرية لا تملك القدرة على حل العديد من المشاكل الاقتصادية والصحية والتعليمية والتربوية والاجتماعية وغيرها وفق أسس علمية صحيحة.
- مجمل المواضيع التي تطرح في مختلف المؤتمرات والندوات سواء كانت داخلية أو خارجية داخل الجامعة الجزائرية لا تعمل على اكساب الطلبة المهارات البحثية الحقيقية التي تجعلهم قادرين على إضافة معارف جديدة إلى رصيد الفكر الإنساني.
- مجمل المواضيع التي تطرح في مختلف المؤتمرات والندوات سواء كانت داخلية أو خارجية داخل الجامعة الجزائرية لا تعمل على تحفيز الباحثين وتشجيعهم على عرض بحوثهم التي تخدم قضايا المجتمع.

الجدول رقم (19): يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة الجزائرية حاليا على تقديم المشورة لمؤسسات المجتمع على اختلافها حسب متغير التخصص الدراسي

المجموع	لا	نعم	التخصص الدراسي
07	07	00	كلية العلوم
100%	%100	00	النسبة
05	05	00	كلية الهندسة
100%	100%	00	المدنية والمعمارية
10	5	05	كلية الآداب
100%	50%	50%	واللغات الأجنبية
09	06	03	كلية الحقوق
100%	66.66%	33.33%	وعلوم السياسية
13	09	04	كلية العلوم
100%	69.23%	30.76%	الاقتصادية
25	13	12	كلية العلوم
100%	52%	48%	الانسانية
22	13	09	كلية العلوم
100	59.09	69.23	الاجتماعية
08	04	04	كلية علوم الاعلام
100	50	50	والاتصال
99	62	37	المجموع
100	62.62	37.37	النسبة

المسجل من الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين أعضاء هيئة التدريس حول أن الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على الانشغال بتقديم المشورة لمؤسسات المجتمع على اختلافها حسب متغير التخصص الدراسي للأسباب التالية:

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على خلق مناخ الإبداع والاستقلالية لذاتها أو غيرها من مؤسسات المجتمع.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على إعداد أناس لعالم دائم التغيير من أجل التلاؤم والتكيف والإسهام في التغيير وصنعه وضبطه وتسييره.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على التعرف على حاجات وصعوبات ومشكلات المجتمع.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تغيير أنماط التعليم فيها وإضافة ما هو جديد ومطلوب منها.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على استحداث وظائف أخرى مرتبطة بخدمة المجتمع محطمة الجدران والفواصل التي كانت تتقوقع داخلها بكوادرها ومستلزماتها ناهيةً عزلتها عن واقع مجتمعاتها ومشاكل الناس بكافة أصنافها المهنية والاجتماعية والصحية والاقتصادية والتربوية وغيرها.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على وضع أهداف وبرامج وخطط محددة وواضحة باحثة لقضايا ومشاكلات وطموحات المجتمع.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تنظيم برامج تدريبية قصيرة الأجل لمختلف قطاعات المجتمع، من موظفين وعاملين وفنيين ورجال الأعمال وغيرهم، وعقد مؤتمرات وندوات ولقاءات دورية منتظمة ومستمرة.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على فتح أبوابها للجميع دون تفرقة أو تمييز بين أفراد المجتمع وشرائحه الخدمية لكي تتمكن من تقديم كل ما يحتاجه المجتمع ابتداءً من التدريس الجامعي العادي إلى الاستمتاع بأوقات الفراغ مروراً بالمساهمة في حل الصعاب والمشكلات اليومية المؤقتة والحياتية طويلة الأجل لكل فرد أو مؤسسة صغيرة أو كبيرة وصولاً إلى المجتمع ككل.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على إتاحة الفرص لأفراد المجتمع كافة إلى تجديد المعلومة وتطور الأحداث بما يضمن التقدم والازدهار من خلال برامج متنوعة بشكل غير متناه وملبي لكافة الاحتياجات والمتطلبات وفي كافة الأوقات.

فضلا عن ذلك:

- الأفراد وكافة مؤسسات العمل والإنتاج في المجتمع لا يثقون بالمرّة في قدرات الجامعة في إيجاد الحلول لمختلف مشاكلهم على تنوعها.
- الجدول رقم (20): يبين موقف الأساتذة من انشغال الجامعة الجزائرية حاليا على تنظيم برامج تدريب لمختلف موظفي قطاعات المجتمع لاطلاعهم على الحديث في مجالات تخصصاتهم حسب متغير السن

السن من 25 إلى 35 من 36 إلى 45 46 سنة فما المجموع

س13	سنة						
	ت	النسبة	ت	النسبة	ت	النسبة	ت
نعم	13	56.52	16	36.36	10	31.25	39
لا	10	43.47	28	63.63	22	68.75	60
المجموع	23	100	44	100	32	%100	99
							100

المسجل من الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين أعضاء هيئة التدريس حول أن الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على الانشغال بتنظيم برامج تدريب لمختلف موظفي قطاعات المجتمع لاطلاعهم على الحديث في مجالات تخصصاتهم حسب متغير السن للأسباب التالية:

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تقوى على انتاج المعرفة ولا نشرها علنشرها لا عن طريق التدريس ولا البحوث الأكاديمية إلى مجال أرحب بسبب انغلاقها على نفسها وعدم حاجة محيطها لها بسبب ضعف مستواها.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تقوى على بناء وتعزيز علاقة شراكة فعالة بينها وبين مختلف القطاعات الاجتماعية بسبب سوء الظن الذي يلف نظرتهم لبعضهما البعض.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا يحرص مسؤوليها على توفير كافة الظروف والإمكانات اللازمة لتفعيلها هذه العلاقة وذات الشأن بالنسبة لمسؤولي القطاعات الأخرى التي يزخر بها المجتمع.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تعزيز بنيتها التحتية وتفعيل نشاط البحث العلمي بداخلها مما يساهم في تعزيز وتطوير علاقة شراكة الفعالة بينها وبين مختلف القطاعات الأخرى التي يزخر بها المجتمع.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تطوير أداء وضمان جودة مخرجات مختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين من خلال مختلف البرامج والبحوث والدراسات التي تقوم بها، أو من خلال مختلف الكوادر البشرية التي تدفع بهم كل عام في مختلف المجالات.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تنمية مهارات ومعارف وقدرات العاملين في مختلف القطاعات بما يساعدها على تحقيق أهدافها وتعزيز مركزها التنافسي في السوق.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على فتح مراكز ومعاهد خاصة تابعة لها في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التابعة للمجتمع لتأهيل وتدريب أعضائها على مختلف

احتياجات هذه القطاعات عليها، فلا على الحصول على ما يلائم احتياجاتها ومتطلباتها من الكوادر البشرية المتخصصة.

الجدول رقم (21) "بين موقف الاستاذة من انشغال الجامعة الجزائرية حاليا على تكوين وعي لدى أفراد المجتمع بأهم المشكلات المجتمعية وكيفية المشاركة في تقديم الحلول لها حسب متغير الجنس

الجنس	س14	المجموع				
		ذكر	أنثى	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	30	48.38	20	54.05	50	50.50
لا	32	51.61	17	45.94	49	49.49
المجموع	62	%100	37	%100	99	%100

على الرغم من أن الإجابة ايجابية إلا أن الواقع يعكس حقائق أخرى تتحدد في:

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تعزيز الوعي بمختلف المشكلات لدى مختلف أفراد المجتمع.
- الجامعة الجزائري اليوم لا تعمل على تركيز بحوثها على المشكلات المتعلقة بواقع المجتمع واحتياجاته وهو الذي من شأنه أن يساهم في زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع بمشاكله واهتماماته.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على المشاركة في التواصل الحيوي بينها وبين مختلف القطاعات الحيوية في المجتمع بما يخدم إمكانية التوصل إلى حلول ايجابية لقضايا المجتمع الحيوية.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على جعل المجتمع مستعداً للتفاعل مع مختلف قضاياها الحيوية.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على إعداد الأساس المادي والفكري لأفراد المجتمع في مختلف القطاعات للمساهمة في صنع القرار والمساهمة في إيجاد الحلول لمختلف قضاياها الحيوية.

الجدول رقم (22): بين موقف الاستاذة من انشغال الجامعة الجزائرية حاليا نقل المعارف والتقنيات الحديثة لمختلف القطاعات المجتمع حسب متغير المؤهل الجامعي

المؤهل العلمي	ماجستير		دكتوراه علوم		دكتوراه LMD		المجموع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
س15		ر		ر		ر		ر
نعم	02	100	29	55.76	26	57.77	57	57.57
لا	00	00	23	44.23	19	42.22	42	42.42
المجموع	02	100	52	%100	45	%100	99	%100

على الرغم من أن الإجابة ايجابية إلا أن الواقع يعكس حقائق أخرى تتحدد في:

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على نشر وإنتاج المعرفة عن طريق التعليم والبحث العلمي والتطوير.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تقوى على نشر أبحاث عالمية جديدة ومفيدة.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على تطوير وتحديث أدوات البحث العلمي.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تقوى على ربط فلسفة التعليم بالمفهوم الشامل للتنمية، مع تهيئة المناخ التعليمي والبحثي ليكون جاذباً بالمفهوم الشامل.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على الاهتمام بالبحث العلمي، وتوفير مناخ حر للبحث العلمي.

1-3 تفريغ بيانات المحور الثالث المتعلقة بعوائق ممارسة الجامعة الجزائرية لدورها المجتمعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

الدرجة	أستاذ مساعد	أستاذ مساعد	أستاذ محاضر	أستاذ محاضر	أستاذ التعليم	المجموع
لعلمي	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	العالي	
س16	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة	التكرار النسبة

ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر
نعم	04	57.14	08	100	2	15.38	40	66.66	10	83.33	54	54
لا	03	42.85	00	00	11	84.61	20	33.33	02	16.66	36	36
المجموع	07	100	08	100	13	100	60	100	12	100	100	100

الجدول رقم (23) يبين موقف الاساتذة من مسألة ضعف الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى مسؤولي الجامعة ودرجة اعاققتها في استجابة الجامعة لقضايا المجتمع. حسب الدرجة العلمية المسجل من الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين أعضاء هيئة التدريس من مسألة تأثير ضعف الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى مسؤولي الجامعة ودرجة اعاققتها في استجابة الجامعة لقضايا المجتمع. حسب الدرجة العلمية للأسباب التالية:

- ضعف تقييم مسؤولي الجامعة والاستجابة لاحتياجات المجتمع.
- ضعف مسؤولي الجامعة في تقديم المشورة للأفراد والمجموعات المشكلة للمجتمع.
- ضعف مسؤولي الجامعة في المشاركة في العمل الوقائي وأنشطة التوعية المجتمعية.
- ضعف مسؤولي الجامعة في توصيل الأفراد والجماعات بالخدمات والموارد الملائمة لاحتياجاتهم.
- ضعف مسؤولي الجامعة في التواصل مع الجماعات التطوعية والخدمات المختلفة .
- ضعف مسؤولي الجامعة في مراقبة جودة الخدمات وضمان أن الخدمة المقدمة على أعلى مستوى.
- ضعف مسؤولي الجامعة في إشراف ومتابعة الخدمات المجتمعية المقدمة من قبل الجامعة.
- ضعف مسؤولي الجامعة في التعاون مع الإدارات المختلفة لضمان الحصول على أفضل رعاية ممكنة من قبل الجامعة.

الجدول (24): بين موقف الاساتذة من مسألة مسؤولية غياب ادارة مسؤولية بتوجيه الخدمة الاجتماعية على مستوى الهيكل التنظيمي للجامعة في اعاقبة استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	أقل من 05 سنوات	من 06 إلى 10	10 سنة فما المجموع
		سنوات	فوق

النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	س17
	ر		ر					
69	69	90.90	20	69.56	32	53.12	17	نعم
31	31	9.99	02	30.43	14	46.78	15	لا
100	100	%100	22	100	46	%100	32	المجموع

المسجل من الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين أعضاء هيئة التدريس من مسألة تأثير غياب إدارة مسؤولية بتوجيه الخدمة الاجتماعية على مستوى الهيكل التنظيمي للجامعة في اعاقه استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب متغير الخبرة المهنية للأسباب التالية:

- تقديم الخدمات المجتمعية من قبل الجامعة يستلزم ضرورة التعامل مع مجموعة كبيرة من التخصصات الأخرى داخل الجامعة.
- تقديم الخدمات المجتمعية من قبل الجامعة يستلزم ضرورة استخدام وسائل وأدوات عمل خاصة من قبل إدارة الجامعة من إدارة الاجتماعات، تنظيم المناقشات الجماعية، إعداد الندوات والرحلات.
- تقديم الخدمات المجتمعية من قبل الجامعة يستلزم ضرورة إجاده مهارات الاتصال اللفظي وغير اللفظي مع الشخصيات المختلفة.
- تقديم الخدمات المجتمعية من قبل الجامعة يستلزم ضرورة القدرة على توجيه الطلاب والأساتذة على تحقيق المشاركة التي لها ارتباط بالمواقف حتى يتم إنجاز الأهداف.
- تقديم الخدمات المجتمعية من قبل الجامعة يستلزم ضرورة إجاده مهارات التفاوض وشرح المعلومات بطريقة مبسطة لمختلف شرائح المجتمع.
- تقديم الخدمات المجتمعية من قبل الجامعة يستلزم ضرورة تقديم أفكار مبتكرة للمساعدة على حل المشكلات.
- تقديم الخدمات المجتمعية من قبل الجامعة يستلزم ضرورة الدقة في التعامل مع مشكلات ومتابعة التفاصيل الصغيرة.

الجدول رقم (25): يبين موقف الاساتذة من مسألة مسؤولية شح الامكانات المادية للجامعة في اعاقه استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب متغير التخصص الدراسي

المجموع	لا	نعم	س18 التخصص الدراسي
07	03	04	كلية العلوم التكرار
100%	42.85	57.14%	النسبة
05	03	02	كلية الهندسة التكرار
100%	60%	40%	المدنية والعمارة النسبة
10	04	06	كلية الآداب التكرار
100%	40%	60%	واللغات الأجنبية النسبة
09	07	02	كلية الحقوق التكرار
100%	77.77%	22.22%	وعلوم السياسية النسبة
13	07	06	كلية العلوم التكرار
100%	53.84%	46.15%	الاقتصادية النسبة
25	10	15	كلية العلوم التكرار
100%	40%	60%	الإنسانية النسبة
23	11	12	كلية العلوم التكرار
100%	47.82%	52.17	الاجتماعية النسبة
08	05	03	كلية علوم التكرار
100%	62.5%	37.5%	الاتصال النسبة

المجموع	التكرار	50	50	100
	النسبة	50%	50%	100%

المسجل من الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين أعضاء هيئة التدريس من مسألة مسؤولية شح الامكانيات المادية للجامعة في اعاقه استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب متغير التخصص الدراسي للأسباب التالية:

- الجامعة الجزائرية اليوم تعاني من شح واضح في الامدادات المادية للقيام بمختلف أدوارها المتعارف عليها وفي تحقيق أهدافها وفي تنمية المحيط الخاص بها.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تقوى على الاهتمام بالبحث العلمي الموجه لخدمة المجتمع نتيجة هذا الشح.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تقوى على الاهتمام باحثين قادرين على أداء مهمة البحث العلمي في مجال خدمة المجتمع نتيجة هذا الشح.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تقوى على الإنفاق على البحوث الموجه لخدمة المجتمع نتيجة هذا الشح.

الجدول رقم (26): يبين موقف الاساتذة من مسألة مسؤولية عدم دعم مؤسسات المجمع بالخصوص الاقتصادية منها للجهود البحثية التي تقوم بها الجامعة في اعاقه استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب متغير السن

السن س19	من 25 إلى 35 من 36 إلى 45 46 سنة فما المجموع						
	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
	ر		ر		ر		ر
نعم	15	42.85	23	52.27	23	71.87	61
		%		%		%	
				%			
لا	08	34.78	21	47.72	09	18.12	38
		%		%		%	
				%			
المجموع	23	100	44	100	32	100	99
		%		%		%	%

المسجل من الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين أعضاء هيئة التدريس من مسألة مسؤولية عدم دعم مؤسسات المجتمع بالخصوص الاقتصادية منها للجهود البحثية التي تقوم بها الجامعة في اعاقه استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب متغير السن للأسباب التالية:

بالنظر إلى أن:

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل علانافتاح على محيطها الاجتماعي والاقتصادي.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل على ربط نفسها بحياة الناس ومشكلاتهم، وحاجاتهم وتطلعاتهم.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل علىبناء القدرات والمهارات الفردية والمجتمعية.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تعمل تطوير وتحسين أداء الأفراد في المجتمع.
- الجامعة الجزائرية اليوم فقدت قدرتها على التنافس وقيادة التغيير الاجتماعي.
- فإن مؤسسات المجتمع بالخصوص الاقتصادية منها لا تعمل على التفاعل الايجابي معها، ولا حتى تقديم الاعانة المادية لها، مفضلة التوجه إلى الجامعات الغربية في سبيل تحصيل مختلف حاجاتها في الجانب المعرفي والتكنولوجي ، بل حتى في تلقي الاستشارة حول مختلف المشاكل التي تعاني منها.

الجدول رقم (27) "بين موقف الاساتذة من مسألة مسؤولية غياب الوعي لدى عدد كبير من اعضاء هيئة التدريس بأهمية خدمة المجتمع في اعاقه استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب متغير الجنس

الجنس س20	ذكر	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	المجموع	
						التكرار	النسبة
نعم	38	60.31	25	67.56	63	63	%63
لا	25	39.68	11	29.72	36	36	%36
المجموع	63	%100	37	%100	100	100	%100

المسجل من الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين أعضاء هيئة التدريس من مسألة مسؤولية غياب الوعي لدى عدد كبير من اعضاء هيئة التدريس بأهمية خدمة المجتمع في اعاقه استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب متغير الجنس للأسباب التالية:

- أن معظم أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية لا يتعدى معظم اهتمامهم العمل على الزيادة في الرواتب والزيادة في "الأبهة" بين الزملاء. مع وجود جهل أو إهمال لا يوصفان فيما يخص جانب الواجبات التي تلقوها هذه الترتيبات على أصحابها.
- أن معظم أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية لا يهتمهم سوى نقل العلوم إلى الطلبة وغيرهم، دون أن يمتد دورهم إلى إنتاج المعرفة والعلوم من خلال الحرص على نشر البحوث وإجراء التجارب المخبرية والميدانية، فضلا عن تعميم المعرفة بكل الأشكال في أوساط المجتمع ومختلف القطاعات.
- في المقابل معظم أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية لا يهتم بالأبحاث والدراسات العلمية التي تخدم قضايا المجتمع.
- في المقابل معظم أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية لا يهتم بتنظيم الندوات والمناقشات البحثية التي تخدم غايات وأهداف المجتمع.
- في المقابل معظم أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية لا يهتم بتوجيه الطلبة نحو مناقشة قضايا المجتمع وإيجاد الحلول لها.
- في المقابل معظم أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية لا يهتم لا يشرف على مشاريع التخرج الخاصة بالطلبة والتي تخدم قضايا المجتمع.

- في المقابل معظم أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية لا يهتم بتقديم المشورة لمؤسسات المجتمع عند الحاجة والضرورة.
- الجدول رقم (28): بين موقف الأساتذة من مسألة مسؤولية ضعف تأهيل عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي التطبيقي في اعاقه استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب متغير المؤهل الجامعي

المؤهل العلمي	ماجستير		دكتوراه علوم		دكتوراه LMD		المجموع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
س21	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر
نعم	02	%100	41	77.35	28	62.22	71	%71
لا	-	-	12	22.64	17	37.77	29	%29
المجموع	02	%100	53	100%	45	%100	100	100

المسجل من الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين أعضاء هيئة التدريس من مسألة مسؤولية ضعف تأهيل عدد كبير من الأساتذة في مجال البحث العلمي التطبيقي في اعاقه استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب متغير المؤهل الجامعي للأسباب التالية:

- الباحث في الجامعة الجزائرية حاليا إلا من رحم الله منهم لا يتحلى كثيرا بالصبر والتأني وعدم التسرع بالاستسلام عندما تواجهه الصعوبات أثناء قيامه بالبحث، وخاصة في مرحلة جمع البيانات والمعلومات.
- الباحث في الجامعة الجزائرية حاليا إلا من رحم الله منهم إلا يتطلع دائما إلى الكمال في بحثه والخروج به بصورة لائقة.
- الباحث في الجامعة الجزائرية حاليا إلا من رحم الله منهم همهم الأوحده هو الحصول على الشهادة العلمية بأسرع وقت.
- الباحث في الجامعة الجزائرية حاليا إلا من رحم الله منهم لا يقوى على استخدام الأسلوب الواضح في كتابة الأبحاث العلمية بعيدا عن المفردات الغامضة التي لا تستطيع العامة فهمها.

- الباحث في الجامعة الجزائرية حاليا إلا من رحم الله منهملا يقوى على طرح المعلومات والأفكار بصورة موضوعية خالية من التحيز الشخصي، وتناول وجهة نظر أهل العلم والاختصاص، لا وجهة النظر الخاصة به.
 - الباحث في الجامعة الجزائرية حاليا إلا من رحم الله منهملا يقوى بالتقديبا لأصول العلمية الواجب الالتزام بها في البحث العلمي، كالاتباع عن كل مظاهر السرقة الفكرية، مثل التغاضي عن إسناد الأفكار إلى أصحابها.
 - الباحث في الجامعة الجزائرية حاليا إلا من رحم الله منهم ليسلديه قوة ملاحظة وتركيز عند جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها.
 - الباحث في الجامعة الجزائرية حاليا إلا من رحم الله منهملا يجيد فهم قضية البحث التي يريد صياغتها بشكل جيد.
 - الباحث في الجامعة الجزائرية حاليا إلا من رحم الله منهملا يملك القدرة على إنجاز البحث والتحليل والعرض بشكل ناجح ومطلوب.
 - الباحث في الجامعة الجزائرية حاليا إلا من رحم الله منهملا يعمد إلى تخصيص وقت كاف للقراءة والاطلاع والفهم، والعمل على كل جديد في موضوع بحثه.
- الجدول رقم (29): بين موقف الاساتذة من مسألة مسؤولية ضعف البرامج الدراسية الحالية في الجامعة وعدم مواكبتها للتطورات العلمية الحديثة في اعاقا استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة	أستاذ مساعد	أستاذ مساعد	أستاذ محاضر	أستاذ محاضر	استاذ التعليم	المجموع
لعلمي	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	العالبي	
س22	التكرا النسبة	التكرا النسبة	التكرا النسبة	التكرا النسبة	التكرا النسبة	التكرا النسبة
	ر	ر	ر	ر	ر	ر
نعم	05	71.42	06	75%	08	61.53
لا	02	28.57	02	25%	05	38.46
المجموع	07	100	08	100	13	100%

المسجل من الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين أعضاء هيئة التدريس من مسألة مسؤولية ضعف البرامج الدراسية الحالية في الجامعة وعدم مواكبتها للتطورات العلمية الحديثة في اعاقه استجابة الجامعة لقضايا المجتمع حسب متغير الدرجة العلمية للأسباب التالية:

- البرامج الدراسية أو التعليمية التي تطبق حاليا في الجامعة الجزائرية لا تعمل علشد انتباه الطلبة.
- البرامج الدراسية أو التعليمية التي تطبق حاليا في الجامعة الجزائرية لا تعمل على تبليغ المتعلم الهدف المنشود من العملية التعليمية.
- البرامج الدراسية أو التعليمية التي تطبق حاليا في الجامعة الجزائرية لا تثير ولا تساعد على تذكر المتطلبات السابقة للتعلم.
- البرامج الدراسية أو التعليمية التي تطبق حاليا في الجامعة الجزائرية لا تقدم مواد تعليمية مثيرة.
- البرامج الدراسية أو التعليمية التي تطبق حاليا في الجامعة الجزائرية لا ترشد المتعلم.
- البرامج الدراسية أو التعليمية التي تطبق حاليا في الجامعة الجزائرية لا تقود إلى الإنجاز.
- البرامج الدراسية أو التعليمية التي تطبق حاليا في الجامعة الجزائرية لا عمل علستوفير تغذية راجعة تتعلق بتصحيح الإنجاز.
- البرامج الدراسية أو التعليمية التي تطبق حاليا في الجامعة الجزائرية لا تعمل علستقويم الإنجاز.

2- نتائج الدراسة: من خلال المعالجة الميدانية لبيانات ومعلومات الدراسة أمكننا التوصل إلى

النتائج التالية:

- موقف أعضاء هيئة التدريس من احتلال الجامعة الجزائرية لمركز الريادة في المجتمع الجزائري جاء سلبي بنسبة 85%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على الكشف على مشكلات المجتمع على اختلافها جاء سلبي بنسبة 64%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على تقديم الحلول العلمية والعملية لتلك المشكلات جاء سلبي بنسبة 53.53%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على تأهيل الطلبة لكي يحتلوا مكانتهم في المجتمع بما يخدم أهدافه جاء سلبي بنسبة 69%

- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على اعداد الاختصاصيين اللازمين من الأساتذة في المساهمة في تحقيق التنمية والازدهار داخل المجتمع جاء سلبي بنسبة 57.75%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على توجيه فئة من اساتذتها الاكفاء للعب دور المستشارين لدي هيئات المجتمع على اختلاف نشاطها جاء ايجابي بنسبة 54.54%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على المساهمة مع منظمات المجتمع على اختلافها في صنع القرارات الخاصة به جاء سلبي بنسبة 88.54%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على السماح لمختلف منظمات المجتمع على اختلاف نشاطها على فتح مراكز خاصة بها في الحرم الجامعي للترويج لأنشطتها جاء سلبي بنسبة 60.60%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على توجيه الابحاث بداخلها لما يستجيب ومتطلبات المجتمع جاء ايجابي بنسبة 53%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على زيادة الشراكة مع مختلف قطاعات المجتمع جاء ايجابي بنسبة 75.63%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على عقد المؤتمرات والندوات والتجمعات التي تخدم قضايا المجتمع جاء ايجابي بنسبة 61.61%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على تقديم المشورة الفنية لمؤسسات المجتمع على اختلافها جاء سلبي بنسبة 62.62%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على تنظيم برامج تدريب لمختلف موظفي قطاعات المجتمع لاطلاعهم على الحديث في مجالات تخصصاتهم جاء سلبي بنسبة 60.60%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على تكوين وعي لدى أفراد المجتمع بأهم المشكلات المجتمعية وكيفية المشاركة في تقديم الحلول لها جاء سلبي بنسبة 50.50%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من قدرة الجامعة الجزائرية على نقل المعارف والتقنيات الحديثة لمختلف قطاعات المجتمع جاء ايجابي بنسبة 57.57%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من مسؤولية ضعف الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى مسؤولي الجامعة كأحد الاسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع جاء سلبي بنسبة 54%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من مسؤولية غياب ادارة مسؤولة بتوجيه الخدمة الاجتماعية على مستوى الهيكل التنظيمي للجامعة كأحد الأسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع جاء ايجابي بنسبة 69%

- موقف أعضاء هيئة التدريس من مسؤولية شح الامكانيات المادية للجامعة كأحد الأسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع جاء ايجابي بنسبة 50%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من مسؤولية عدم دعم مؤسسات المجمع بالخصوص الاقتصادية منها للجهود البحثية التي تقوم بها الجامعة كأحد الأسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع جاء ايجابي بنسبة 61.61%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من مسؤولية غياب الوعي لدى عدد كبير من اعضاء هيئة التدريس بأهمية خدمة المجتمع كأحد الأسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع جاء ايجابي بنسبة 63%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من مسؤولية ضعف تأهيل عدد كبير من اعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي التطبيقي كأحد الأسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع جاء ايجابي بنسبة 71%
- موقف أعضاء هيئة التدريس من مسؤولية ضعف البرامج الدراسية الحالية في الجامعة وعدم مواكبتها للتطورات العلمية الحديثة كأحد الأسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع جاء ايجابي بنسبة 78%

3- قراءة في نتائج الدراسة:

من خلال قراءة نتائج الدراسة يمكن القول أن تجربة الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية لا تزال بعيدة المنال للأسباب التالية:

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تزال بعيدة عن المجتمع الذي تتواجد فيه، فهي لا تتفاعل معه، ولا تعمل على إعداد أفراد له عالم دائم التغيير، ولا تأبى بتفحص قضاياها ولا مشاكله ولا طموحاته ولا كل ما يتصل ويتعلق بالنهوض والتقدم به.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تزال بعيدة عن تصميم البرامج والخطط الدراسية التي تواكب أحوال مجتمع .
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تزال تجعل من خدمة المجتمع ثانوية والتي هي في الأساس الوظيفة الثالثة لها بعد التدريس والبحث العلمي.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تزال بعيدة على توفير أحدث المعلومات وتقديم المعونة وإسداء النصائح للأفراد والجماعات والشركات والهيئات التجارية والصناعية والزراعية وكافة المجالات المختلفة الأخرى والحكومات من أجل مواجهة الصعاب والمشكلات التي تستطيع الجامعة إيجاد حلول علمية لها ضمن تخصصاتها المختلفة.

- الجامعة الجزائرية اليوم لا تزال بعيدة إجراء البحوث العلمية الميدانية والأكاديمية التي تستهدف إيجاد الحلول للمشكلات والصعاب المتعلقة بالسياسات العامة في كافة مجالات الحياة .
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تزال بعيدة عن تنظيم برامج تدريبية قصيرة الأجل لمختلف قطاعات المجتمع، من موظفين وعاملين وفنيين ورجال الأعمال وغيرهم، وعقد مؤتمرات وندوات ولقاءات دورية منتظمة ومستمرة.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تزال بعيدة على التكيف مع المتغيرات التقنية التي يشهدها العالم اليوم في محتوى العمل والعلم.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تزال بعيدة على تشكيل الصفوة القيادية المبدعة التي تسند لها أعباء التوجيه التخطيطي والتنفيذي لاقتحام كل ما هو جديد ونافع من المعرفة والتكنولوجيا من خلال تواجد الخبراء الجامعيين في ميادين العمل داخل المجتمع ضمن مجالس المؤسسات الإنتاجية والصناعية وغيرها.
- الجامعة الجزائرية اليوم لا تزال بعيدة من فكرة تواجد ممثلين فنيين وإداريين من مؤسسات المجتمع بداخلها أجل إتقان المعرفة النظرية أو تعديلها من خلال الممارسات الفعلية في التدريب والإنتاج بالاتجاهين على حد سواء ليصبح أكثر فاعلية وتأثيراً وإثراء كل ما هو نظري وما هو مهني تطبيقي.

4- فرضيات الدراسة في ضوء نتائج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن:

الفرضية العامة للدراسة القائلة:

- إن الوعي الصحيح من قبل أعضاء هيئة التدريس بدور الجامعة في خدمة المجتمع في إطار مسؤوليتها الاجتماعية يساهم بالتأكيد في النهوض به، والعمل على تكريس التقدم بداخله في كل المجالات بما يعمل على تحقيق التنمية المستدامة به. **غير محققة.**

الفرضيات الجزئية للدراسة القائلة:

- تعمل الجامعة الجزائرية بالعموم والجامعة محل الدراسة على كشف مشكلات المجتمع على اختلافها. **غير محققة.**
- تعمل الجامعة الجزائرية بالعموم والجامعة محل الدراسة على تقديم حلول العلمية والعملية لتلك المشكلات. **غير محققة.**
- توجد أوجه قصور عديدة في أداء الجامعة الجزائرية بالعموم والجامعة محل الدراسة لمسؤوليتها الاجتماعية. **محقة.**

• توجد العديد من المعوقات التي تواجه الجامعة الجزائرية بالعموم والجامعة محل الدراسة في القيام بدورها في خدمة المجتمع. محققة

• توجد العديد من المقترحات التي يمكن التوصل إليها لتطوير دور الجامعة الجزائرية بالعموم والجامعة محل الدراسة لتطوير دورها في خدمة المجتمع في ظل مسؤوليتها الاجتماعية. محققة.

وهو الأمر الذي يدفعنا لتقديم جملة من التوصيات على أمل أن تأخذ بعين الاعتبار من قبل القائمين على تسيير الجامعة الجزائرية بالعموم، والجامعة محل الدراسة بالخصوص، والتي تتحدد في ضرورة العمل على:

- على الجامعة أن تعمل على بناء الفرد الذي يمكن ان يسهم في نفع ذاته ومجتمعه.
- على الجامعة أن تعمل على تكوين المجتمع المعرفي للحاق بركب التطور.
- على الجامعة أن تعمل على بناء وإطلاق المشاريع الابتكارية المنتجة بداخلها والتي تخدم المجتمع.
- على الجامعة أن تعمل على تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل.
- على الجامعة أن تعمل على البحث عن توافق مخرجاتها مع متطلبات التوظيف في سوق العمل.
- على الجامعة أن تعمل على بناء وتصميم مناهجها وتخصصاتها لتخريج طلاب قادرين على خلق فرص العمل في السوق.
- على الجامعة أن تعمل على خلق الشراكة الحقيقية مع أصحاب المصلحة من القطاعات العامة والخاصة.
- على الجامعة أن تعمل على الاستفادة والتفاعل مع الشرائح المختلفة في المجتمع المحلي.
- على الجامعة أن تعمل على تبني التعليم القائم على الإبداع والابتكار، فالأساليب التقليدية للتعليم القائم على التلقين والحفظ لم تعد تناسب التعليم الجامعي الحديث فضلاً على أنها عائق كبير أمام بناء الجامعة الريادية.
- على الجامعة أن تعمل على إجراء البحوث الرائدة المهمة في بيئة المجتمع.
- على الجامعة أن تعمل على ناء مؤسسات جديدة للمجتمع وإقامة علاقات اجتماعية معها.

الخاتمة

من خلال نتائج الدراسة تبين لنا أن الجامعة الجزائرية تجد عديد الصعوبات للقيام بدورها المتمثل في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- الجامعة الجزائرية لا تزال معزولة عن المجتمع الذي تتواجد بداخله.
- الجامعة الجزائرية لا تزال بعيدة عن احتياجات المجتمع ومجريات الأحداث فيه.
- الجامعة الجزائرية لا تزال بعيدة عن المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته.
- الجامعة الجزائرية لا تزال بعيدة عن ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات.
- الجامعة الجزائرية لا تزال بعيدة عن ابداء التعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة والتي تعوق تطورها.
- الجامعة الجزائرية لا تزال بعيدة على تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات.
- الجامعة الجزائرية لا تزال بعيدة عن تصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات.
- الجامعة الجزائرية لا تزال بعيدة على تمكين أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية.

الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن تفعيل هذا الدور يتطلب منها القيام بالخطوات التالية:

- ضرورة العمل على إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر.
- ضرورة العمل على القيام بالبحوث التي تساهم في ترقية المجتمع وحل مشكلاته هذا بالإضافة إلى تقديم الاستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع.
- ضرورة العمل على الإسهام في أنشطة المجتمع.
- ضرورة العمل على تجويد المقررات الدراسية التي تستجيب للمشكلات التي تواجه الأفراد والمجموعات والمجتمع الأكبر بصفة عامة.
- ضرورة العمل على توفير الإمكانيات البحثية الكافية لإنجاز البحوث المتعلقة بالمجتمع.

قائمة المصادر و المراجع

- 1- بكري ، ثامر ياسر ، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر ، الأردن، ط1، 2001.
 - 2- بن اشنهو مراد، نحو الجامعة الجزائرية ، تأملات حول مخطط جامعي، تر: عائد أديب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.
 - 3- تركي، رابح أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990
 - 4- ركيبي عبد الله، التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حوليات جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، رقم 01، 1986.
 - 5- سعود بن سهل القوس، دور الجامعات في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية محافظة عفيف، جامعة شقراء، السعودية، ب ت.
 - 6- سلطي عريفج ، الجامعة والبحث العلمي ، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001.
 - 7- طاهر حجار، إين العنوان، جامعات الجزائر 1909 - 2006، مطبعة جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
 - 8- طاهر محسن المنصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2008.
 - 9- صالح الحموري، رولا المعاينة، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (من الألف إلى الياء)، دار الكنوز المعرفية، الأردن، ط1، 2015.
 - 10- عمار حامد ، الجامعة رسالة ومؤسسة ، دراسات ثقافية، القاهرة، 2002.
 - 11- عواد يوسف ذياب، دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، دار الورق للنشر والتوزيع ، عمان، 2010.
 - 12- فريد نجار ، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، إيتارك للنشر والتوزيع ، القاهرة، ط 2، 2002.
 - 13- محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر ط1، 2007.
 - 14- محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
 - 15- محمد العربي ولد خليفة ، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، مساهمة في تحليل و تقييم نظام التربية و التكوين و البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.
 - 16- محمود السمرة، الجامعات ومشكلات العصر، وزارة التراث القومي والثقافة، عمان، 1993.
- المعاجم والقواميس:

17- خليفة، فاروق عيد وزكيأحمد، معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2004.

• المجلات والملتقيات:

18- أحمد صالح علي بافضل وآخرون، دور الجامعات في تهيئة منظمات المجتمع المدني، أين هو اسم المؤتمر، المؤتمر العلمي الرابع 24-25، جامعة حضر موت، يوليو، 2019.

19- ايناس عبد المجيد حسن، تطوير أهداف التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمحلية والاتجاهات المستقبلية وتحديات معوقات تحقيقها، دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي، الأداء الجامعي الكفاءة والفاعلية والمستقبل، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، 10/21-11/2 1995.

• رسائل ومذكرات التخرج:

20- اسلام عصام حضر هالو، دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، دراسة حالة جامعة الأقصى، (ماجستير منشورة) في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.

21- دلال سلامي، محاولة لبناء ملمح للتكوين البيداغوجي للأستاذ الجامعي، (ماجستير منشورة) في علم النفس الاجتماعي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009-2010.

22- ضيافي، نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، (ماجستير منشورة)، تخصص تدبير موارد البشرية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

23- عداوري، مسعودة التكوين الجامعي بين الواقع المأمول، (ماجستير منشورة)، في علم الاجتماع التربوي، جامعة الجزائر، 2006.

24- علياء العسالي، رجاء سويداني، دور الجامعات الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة "جامعتي النجاح الوطنية والاستقلال نموذجا". ما طبيعة هذا المرجع.

• المجلات العلمية:

25- بن ونيسة ليلي، بن عبو جيلالي، واقع جودة التعليم في الجزائر من منظور التصنيفات الدولية، مجلة الدراسات الاقتصادية، عدد 01، 2015.

26- حلجاوي مريم، واقع التعليم العالي والجامعي في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح. أين بقية المعطيات الخاصة بالمرجع.

27- خالد المعمري، تطوير نظم الدراسات العليا ومددها في ضوء ضرورات التقدم والتنمية في العالم العربي، مجلة إتحاد الجامعات العربية، الأردن، العدد 23، 1998.

28- رفيق المصري، تقييم الدور التنموي لوظائف جامعة الأقصى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة الأقصى، المجلد 11، 2007.

- 29- سميرة حسن الحاجي محمد، رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 176، الجزء 02، ديسمبر 2018.
 - 30- سوسن عبد الحميد مرسي، تحليل اتجاهات القيادات الجامعية نحو دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 01، مصر، 1998.
 - 31- عبد السلام عبد الغفار، دعوة لتطوير التعليم الجامعي، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، مركز التطوير التعليم الجامعي، عالم الكتاب، القاهرة، 1993.
 - 32- العربي فرحات، الجامعة الجزائرية من أزمة التحديث إلى محنة العولمة، دفاتر المخبر، جامعة بسكرة العدد 02، 2006.
 - 33- فريدة العلمي، رزيقة روابحي، دور الجامعة بين جلية إنتاج المعرفة وتحقيق الأهداف المطلوبة من المجتمع، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 07، المجلد 01، سبتمبر 2017.
 - 34- فوزي حرب أبوعودة، مؤشرات الجودة في التعليم العالي، بحث مقدم إلى مؤتمر التربية في فلسطين وتغيرات العصر، بكلية التربية في الجامعة الإسلامية- غزة فلسطين في الفترة من 23-2004/11/24.
 - 35- لامية بوديل، لونس مزياني، نحو تفعيل الأداء لدى الأستاذ الجامعي في ظل مسؤوليته الاجتماعية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلد 04، العدد 12 لسنة 2020.
 - 36- المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا هياكل وأنماط التعليم الجامعي في مصر، الدورة 10، مصر، 1983.
 - 37- اين اسم الباحث، دور الجامعات السعودية في الربط بين التعليم والمجتمع، دراسة تحليلية في ضوء المسؤولية الاجتماعية للجامعات، مجلة كلية التربية، اين رقم العدد، سنة النشر.
 - 38- اين بقية بيانات المرجع، جامعة الأزهر، العدد 168، الجزء 03، أبريل 2016.
 - 39- ميسر أسعد الرواشدة، واقع المسؤولية المجتمعية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية، المجلة التربوية الأردنية، المجلد 02، العدد 02، 2017.
 - 40- هيام عقلة المومني، دور كليتي إربد وعجلون الجامعتين في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 43، ملحق 4، 2016.
 - 41- جميل محمد مطير الخطيب، واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة حضرموت، يوليو، 25-24 2019.
- التقارير:

- 42- عطار عبد المجيد، وهيبة بوريعين، الجامعة وخدمة المجتمع: نحو مقاربة وظيفية في تنمية وتطوير المسؤولية المجتمعية، جامعة تلمسان، الجزائر، مركز النور، [http : www.alnoor.se](http://www.alnoor.se)
- 43- الجمهورية الجزائرية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، جوان 2007.

الملاحق

جامعة عمار ثليجي بالأغواط.
كلية العلوم الاجتماعية.
قسم علم الاجتماع والديمقراطية.
استبيان حول موضوع:

دور الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
دراسة ميدانية بجامعة عمار ثليجي بالأغواط.

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف ميدانيا على نوعية الدور الذي تلعبه الجامعة الجزائرية بالعموم وجامعة عمار ثليجي محل الدراسة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، فضلا على استعراض العقبات التي تحول دون ذلك.

أستاذي الكريم نود منك التفضل بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان، لاستخدامها في انجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل ، علما أن كل ما تدلو به يبقى محل السرية ولا يستخدم إلا لأغراض علمية بحتة.

اشراف الدكتور: عبدالله جوزه

اعداد الطالبان:

مرغوب اسيا.

عكوش هنده.

الموسم الجامعي: 2021/2020

المحور الأول: البيانات الشخصية:

السن:

الجنس: ذكر

انثى

المؤهل العلمي: ماجستير دكتوراه علوم دكتوراه LMD

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد أستاذ مساعد أستاذ محاضر أستاذ محاضر أ

أستاذ التعليم العالي

الخبرة المهنية:

التخصص الدراسي:

المحور الثاني: موقف أعضاء هيئة التدريس من دور الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع في

ظل مسؤوليتها الاجتماعية.

1- هل تجد حاليا ان الجامعة الجزائرية تحتل مركز الريادة في المجتمع الجزائري؟ نعم

لا

في كل حالة وجب التبرير:

2- هل تجد حاليا ان الجامعة الجزائرية تعمل على كشف مشكلات المجتمع على اختلافها؟ نعم

لا

في كل حالة وجب التبرير:

3- هل تجد حاليا ان الجامعة الجزائرية تعمل على تقديم حلول علمية وعملية لتلك المشكلات؟ نعم

لا

في كل حالة وجب التبرير:

4- هل تجد حاليا ان الجامعة الجزائرية تعمل على تأهيل الطلبة لكي يحتلوا مكانتهم في المجتمع بما

يخدم أهدافهم؟ نعم

لا

في كل حالة وجب التبرير:

5- هل تجد حاليا ان الجامعة الجزائرية تعمل على اعداد الـاخصائيين اللـازمين من اعضاء هيئة التدريس في المساهمة في تحقيق التنمية والازدهار داخل المجتمع؟ نعم لا

في كل حالة وجب التبرير:

6- هل تجد حاليا ان الجامعة الجزائرية تعمل على توجيه فئة من اساتذتها الكفاء للعب دور المستشارين لـدي هيئات المجتمع على اختلاف نشاطها؟ نعم لا

في كل حالة وجب التبرير:

7- هل تجد حاليا ان الجامعة الجزائرية تعمل على المساهمة مع منظمات المجتمع على اختلافها في صنع القرارات الخاصة بها؟ نعم لا

في كل حالة وجب التبرير:

8- هل تجد حاليا ان الجامعة الجزائرية تعمل على السماح لمختلف منظمات المجتمع على اختلاف نشاطها على فتح مراكز خاصة بها في الحرم الجامعي للترويج لأنشطتها؟ نعم لا

في كل حالة وجب التبرير:

9- هل تجد حاليا ان الجامعة الجزائرية تعمل على توجيه الـابحاث بداخلها لما يستجيب ومتطلبات المجتمع؟ نعم لا

10- هل تجد حاليا ان الجامعة الجزائرية تعمل على زيادة الشراكة مع مختلف قطاعات المجتمع؟ نعم لا

في كل حالة وجب التبرير:

11- هل تجد حاليا ان الجامعة الجزائرية تعمل على عقد المؤتمرات والندوات والتجمعات التي تخدم
قضاء المجتمع؟ نعم _____
لا _____

في كل حالة وجب التبرير:

12- هل تجد حاليا ان الجامعة الجزائرية تعمل على تقديم المشورة الفنية لمؤسسات المجتمع على
اختلافه؟ نعم _____
لا _____

في كل حالة وجب التبرير:

13- هل تجد حاليا ان الجامعة الجزائرية تعمل على تنظيم برامج تدريب لمختلف موظفي قطاعات
المجتمع لاطلاعهم على الحديث في مجالات تخصصاتهم؟ نعم _____
لا _____

في كل حالة وجب التبرير:

14- هل تجد حاليا ان الجامعة الجزائرية تعمل على تكوين وعي لدى افراد المجتمع بأهم المشكلات
المجتمعية وكيفية المشاركة في تقديم الحلول لها؟ نعم لا
في كل حالة وجب التبرير:

15- هل تجد حاليا ان الجامعة الجزائرية تعمل على نقل المعارف والتقنيات الحديثة لمختلف
قطاعات المجتمع؟ نعم _____
لا _____

في كل حالة وجب التبرير:

المحور الثالث: عوائق ممارسة الجامعة الجزائرية لدورها المجتمعي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس.

16- هل تجد ان ضعف الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى مسؤولي الجامعة احد الاسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع؟ نعم
لا
في كل حالة وجب التبرير:

17- هل تجد ان غياب ادارة مسؤولة بتوجيه الخدمة الاجتماعية على مستوى الهيكل التنظيمي للجامعة احد الاسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع؟ نعم
لا
في كل حالة وجب التبرير:

18- هل تجد ان شح الامكانيات المادية للجامعة احد الاسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع؟ نعم
لا
في كل حالة وجب التبرير:

19- هل تجد ان عدم دعم مؤسسات المجمع بالخصوص الاقتصادية منها للجهود البحثية التي تقوم بها الجامعة احد الاسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع؟ نعم
لا
في كل حالة وجب التبرير:

20- هل تجد ان غياب الوعي لدى عدد كبير من اعضاء هيئة التدريس بأهمية خدمة المجتمع احد الاسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع؟ نعم
لا
في كل حالة وجب التبرير:

21- هل تجد ان ضعف تأهيل عدد كبير من اعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي التطبيقي احد الاسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع؟ نعم
لا

في كل حالة وجب التبرير:

22- هل تجد ان ضعف البرامج الدراسية الحالية في الجامعة وعدم مواكبتها للتطورات العلمية الحديثة احد الاسباب التي تعيق استجابة الجامعة لقضايا المجتمع؟ نعم
لا

في كل حالة وجب التبرير:

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique

Université Amar Telidji - Laghouat

Faculté des Sciences

Secrétariat Général

Service du Personnel

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث
جامعة عمار تلجبي بالأغواط

كلية العلوم

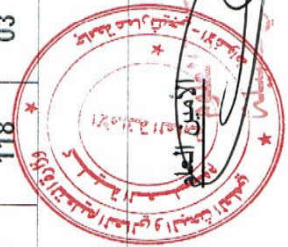
الأمانة العامة

مصلحة المستندمين

وضعية التعداد الفعلي للأستاذة الباحثين بكلية العلوم
حسب الرتب و توزيعهم على مستوى الأقسام إلى غاية

2020/12/31

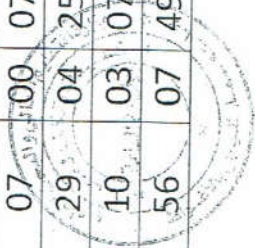
الأستاذة الباحثين										الأقسام
المجموع		أ.مساعد "ب"		أ.مساعد "أ"		أ.محاضر "ب"		أ.محاضر "أ"		استاذ
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
13	41	00	00	08	17	04	08	01	07	09
16	29	02	05	07	13	03	04	03	04	03
09	23	00	00	04	14	02	04	03	00	05
16	25	01	01	08	04	04	08	02	08	04
54	118	03	06	27	48	13	37	09	19	21
172										المجموع الكلي



الوضعية إقليمية لأساتذة كلية التكنولوجيا



تكنولوجيا			الهندسة الميكانيكية			هندسة الطرائق			الالكترو وتقني			الاقسام			الرتبة
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	
01	00	01	13	01	12	04	00	04	09	03	06	10	03	07	أستاذ
09	00	09	08	00	08	03	00	03	11	00	11	06	00	06	محاضر قسم "أ"
07	00	07	04	01	03	11	06	05	07	02	05	07	02	05	محاضر قسم "ب"
29	04	25	13	00	13	17	09	08	08	01	07	20	04	16	مساعد "أ"
10	03	07	02	01	01	06	04	02	02	00	02	03	01	02	مساعد "ب"
56	07	49	40	03	37	41	19	22	37	06	31	46	10	36	المجموع



وضعية التعداد الفعلي للأساتذة الباحثين بكلية الآداب واللغات حسب وتوزيعهم على مستوى الأقسام إلى غاية 2020/12/31



الأقسام	قسم الأدب واللغة		قسم الإنجليزية		قسم الفرنسية		قسم الإسبانية		المجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
الجنس									
أستاذ	19	02	01	00	00	00	00	00	22
أستاذ محاضر "أ"	10	03	01	00	02	01	00	00	17
أستاذ محاضر "ب"	03	00	01	00	00	02	01	01	08
أستاذ مساعد "أ"	04	01	09	08	08	08	04	00	42
أستاذ مساعد "ب"	01	00	02	04	01	02	01	00	11
المجموع	37	06	14	12	11	13	06	01	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار تليجي الاغواط



الوضعية الفعلية للأساتذة الدائمين حسب الرتب التابعين

لكلية الهندسة المدنية والهندسة المعمارية

المناصب المالية			الصف	المناصب العليا الاسلاك والرتب
المناصب المالية الشاغرة	المناصب المالية المشغولة	المناصب المالية المفتوحة		
00	16	16	قسم فرعي 7	أستاذ
00	09	09	قسم فرعي 6	أستاذ محاضر قسم "أ"
00	17	17	قسم فرعي 4	أستاذ محاضر قسم "ب"
00	45	45	قسم فرعي 3	أستاذ مساعد قسم "أ"
00	05	05	قسم فرعي 2	أستاذ مساعد قسم "ب"
00	01	01	قسم 13	أستاذ معيد
0	91	91	مجموع الكلي للأساتذة	



التعداد الحقيقي حسب الرتب التابعين لكلية الحقوق والعلوم السياسية

القسم	الرتبة الحالية	ذكور	إناث	ملاحظات
حقوق	أستاذ التعليم العالي	14	00	
	أستاذ محاضر قسم أ	21	07	
	أستاذ محاضر قسم ب	03	03	
	أستاذ مساعد قسم أ	08	03	
	أستاذ مساعد قسم ب	03	02	
مجموع أساتذة قسم الحقوق		49	15	
علوم سياسية	أستاذ التعليم العالي	02	01	
	أستاذ محاضر قسم أ	05	00	
	أستاذ محاضر قسم ب	10	00	
	أستاذ مساعد قسم أ	06	00	
	أستاذ مساعد قسم ب	00	00	
مجموع أساتذة قسم العلوم السياسية		23	01	
المجموع الكلي لكلية		72	16	88 أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية



**وضعية التعداد الفعلي للأساتذة الباحثين بكلية العلوم الاجتماعية
حسب الرتب وتوزيعهم على مستوى الأقسام إلى غاية: 2021/05/30.**

المجموع	الأساتذة الباحثين												قسم علم الاجتماع		
	الأساتذة المساعدين						الأساتذة المحاضرين							الأساتذة	
	قسم (ب)		قسم (أ)		قسم (ب)		قسم (أ)		قسم (ب)		قسم (أ)			أستاذ	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور			
	المجموع	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		ذكور	قسم علم النفس
40	13	27	00	03	01	00	03	07	07	09	02	08	قسم علم الاجتماع		
47	20	27	02	02	03	04	09	06	05	06	01	09	قسم علم النفس		
11	02	09	00	01	00	02	01	00	01	04	00	02	قسم الفلسفة		
12	00	12	00	02	00	02	00	01	00	06	00	01	قسم الجذع مشترك علوم اجتماعية		
110	35	75	02	08	04	08	13	14	13	25	03	20	المجموع		
	110		10	12	27	38	23						المجموع الكلي		

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Amar Têlidji - Laghouat

Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences
de Gestion
Doyenné



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار تليجي - الأغواط

كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير
العمادة

البيان	العدد
أستاذ	23
أستاذ محاضر قسم - أ-	38
أستاذ محاضر قسم - ب-	20
أستاذ مساعد قسم - أ-	20
أستاذ مساعد قسم - ب-	03
المجموع	104

التوزيع في الأقسام :

- قسم علوم تسيير : 34
- قسم علوم تجارية : 27
- قسم علوم اقتصادية : 21
- قسم المالية والمحاسبة : 22



أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضة

الرقم	الرتبة	العدد
01	أستاذ التعليم العالي	02
02	أستاذ محاضر قسم أ	21
03	أستاذ محاضر قسم ب	02
04	أستاذ مساعد قسم أ	03
05	المجموع الكلي	28

الأغواط في: 2021/06/01

مصلحة المستخدمين

